الاثنين 30 كانون الثاني 2023
العدد 4837 السنة السابعة عشرة
Lundi 30 Janvier 2023 no 4837 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
مستقبل السيارات الكهربائية

● ماهر سلامة
سوء إدارة الأراضي

● حسن دياب
تكرار المعرفة لا إنتاجها

الأمن العام يحبط مخطّطاً إرهابياً لـ«داعش» [2 ـ 3]

تفجير مستشفى الرسول الأعظم وحسينية بمُسيّرة مفخّخة
هجوم على كنيسة في طرابلس... وأهداف في جبل محسن

اللامركزية بدأت بالقضاء العدلي... وباسيل يمهّد لترشّحه في غياب التوافق
سلامة يقامر: 1,5 مليار دولار لسحب السيولة [4]

على رغم الطابع الفردي لتلك العمليات، إلّا ان نوعاً من التنظيم الأولي والاحتراف بدا يظهران فيها. يشكّلان عامل إقلاق كبيراً لإسرائيل

قضية اليوم

الأمن العامّ يحبط مخطّطاً إرهابياً لـ«داعش»
تفجير مستشفى الرسول وحسينية بمُسَيَّرة مفخّخة هجوم على كنيسة... وأهداف في جبل محسن

وفيق قانصوه

عام 2017، قضت عملية فجر الجرود التي نفّذها الجيش اللبناني من جهة الجرود اللبنانية في السلسلة الشرقية، والمقاومة والجيش السوري من جهة الحدود السورية، على آمال تنظيم «داعش» الإرهابي بإقامة إمارة في شمال لبنان. جرى ذلك بالتزامن مع تحرير الحشد الشعبي والجيش العراقي مدن العراق التي سيطر عليها التنظيم بالحديد والنار. سقطت «دولة الخلافة» جغرافياً، إلا أن التنظيم الإرهابي لا يزال قادراً على استقطاب الشبان طائفياً، خصوصاً في لبنان، مستثمراً الانقسامَ العميق والأزمة المعيشية المتفاقمة و«مظلومية السُّنّة» المستجدّة.

في السابع والثامن والتاسع من كانون الأول الماضي، أوقف الأمن العام خمسة لبنانيين في منطقة الشمال يشتبه في تأليفهم خليةً تابعة لتنظيم «داعش» الإرهابي، الخمسة، جميعهم، من سكان منطقة المنكوبين (طرابلس) التي شهدت نهاية عام 2021، إضافة إلى مناطق شعبية فقيرة أخرى كالقبة والتبانة، «اختفاء» عشرات الشبان فجأة قبل أن يظهروا في العراق، ويعود بعضهم قتلى.

لا تزال التحقيقات مع الموقوفين الخمسة في بدايتها، لكن ما رشح عنها حتى الآن يشير إلى إحباط مخطّط إرهابي ذي خلفيات طائفية واضحة. فقد اعترف أحد الموقوفين بأنه كان يعدّ لتنفيذ هجوم إرهابي بإطلاق النار على كنيسة في شارع عزمي في طرابلس، ليلة عيد الميلاد الماضي، أثناء توجّه المصلّين لحضور قدّاس الميلاد، إضافة إلى إحراق شجرة الميلاد في «ساحة النور» في المدينة لـ«إخافة المسيحيين». كما اعترف بأنّ مشغّليه اقترحوا أهدافاً أخرى لاستهدافها، من بينها مستشفى الرسول الأعظم في ضاحية بيروت الجنوبية وحسينية في منطقة بيروت بواسطة مُسيّرة مفخّخة، إضافة إلى أهداف أخرى في منطقة جبل محسن.

اللافت أن معظم الموقوفين من عائلات لها «تاريخ» طويل من التورّط مع الجماعات الإرهابية، وبعضهم قاتل في سوريا، وأمضى سنوات من السجن في لبنان بتهم الانتماء إلى الجماعات الإرهابية، باستثناء المتّهم الرئيسي الذي يبدو - حتى الآن - خارج هذا التصنيف. واللافت أيضاً أن هؤلاء جميعاً يؤكدون - بما يشبه التنسيق في ما بينهم - أن علاقتهم بالمتّهم الرئيسي سطحية، رغم تأكيده أنهم هم من جنّدوه، وأنهم مطّلعون على كل تفاصيل المخطّط، ما يشير ربما إلى أن التنظيم الإرهابي يعتمد على «مخضرمين» لتجنيد أشخاص غير «محروقين» أمنياً، حتى إذا ما وقعوا في قبضة الأجهزة الأمنية تمّ إنكارهم.

وحسينية في منطقة بيروت بواسطة مُسيّرة مفخّخة، إضافة إلى أهداف أخرى في منطقة جبل محسن.

حتى نهاية الشهر الماضي، لم تكن كل الأدلة والأجهزة المنوي استعمالها في المخطط الإرهابي قد ضُبطت، غير أن مفوّض الحكومة بالإنابة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي أشار، بتاريخ 2022/12/19، إلى إبقاء الخمسة موقوفين، وهم: فاروق ر. (مواليد 2002)، علي د. (1995)، وائل ش. (2006)، عربي إ. (1995)، بجرم التخطيط لتنفيذ أعمال أمنية داخل الأراضي اللبنانية، ويحيى. ح. د. (1993) بجرم التجارة في الأسلحة الحربية. كما كُلّفت دائرة الاتصالات في الأمن العام بدرس اتصالاتهم المشتركة وتزامنهم الجغرافي وتحديد العلاقة في ما بينهم عبر الربط التقني والفني. وفي ما يأتي بعض ما جاء في الاعترافات الأولية للموقوفين:

فاروق ر.: اختبار في الكنيسة وثأر مع جبل محسن

أبرز الخمسة، والوحيد الذي اعترف بالعمليات التي كُلّف بها هو فاروق ر. (يعمل في مجال الكهرباء) الذي أدلى بإفادات متناقضة. في التحقيق الأولي معه، أفاد بأنه قبل سنتين تعرّف إلى الموقوف وائل ش. وأنس ج. وآخرين أثناء تعاطيهم حشيشة الكيف في مجمع يوسف غمراوي المعروف بأسامة الجبور في محلة تربل. قبل تسعة أشهر، توقّف أنس عن تعاطي المخدّرات والكحول، وصار ينصحهم بأن يحذوا حذوه ويؤدّوا الفروض الدينية. وبدأ أنس يتقرّب من فاروق الذي توقّف عن تعاطي المخدّرات والمسكّرات، وبحدّثه عن «الجهاد في سبيل الله»، وحاول إقناعه بالسفر معه إلى العراق للالتحاق بتنظيم «داعش» و«نيل الشهادة». إلا أن الموقوف ادّعى وشجّعه على الانضمام إلى تنظيم «داعش»، وقدّم له هدية عبارة عن عباءة دينية يرتديها عناصر التنظيم. لكنه أشار إلى أنه بعد توقيفه لدى مخابرات الجيش قبل 20 يوماً، وقبل إطلاقه، تخلّص والده من العباءة خشية أن تدهم المخابرات المنزل.

توطّدت العلاقة بين فاروق و«يوسف» الذي كان يحدّثه عن «الجهاد» و«نصرة المسلمين» واقنعه بإرسال نسخة عن جواز سفره اللبناني عبر تطبيق «تلغرام» بهدف ترتيب أمر التحاقه بـ«المجاهدين» في العراق، مشيراً إلى أن لدى «يوسف» حساباً على «تلغرام» باسم «غريب الديار». بعدها أرسل له «يوسف» رابطاً لحساب على فيسبوك باسم «أبو دجانة» للتواصل معه بعد إرسال كلمة سر (رقم 50) عبر هاتف فاروق، فردّ «أبو دجانة» بإرسال كلمة سر أخرى (رقم 100).

واقرّ فاروق بأنه بعد فترة من التواصل، عرض على «أبو دجانة» تأليف مجموعة مسلحة، وطلب منه أموالاً لشراء أسلحة، فطلب منه الأخير إرسال صور للموقع الذي ستجري التدريبات فيه. بعد انتهاء المحادثة قام وائل بمسحها عن الماسنجر، وعمل فاروق على التقاط صور لموقع في منطقة جبل الأربعين، وإرسالها إلى «أبو دجانة» الذي أبلغه أنه سيرسل المال لاحقاً عبر شركة OMT باسم وائل ش. وأكّد فاروق أن الموقوف علي د. كان يعلم أيضاً بأمر التدريبات والمجموعة التي ينوي تشكيلها بعد تسلّم المال من «أبو دجانة»، مشيراً إلى أنه كان ينوي شراء الأسلحة للمجموعة من الموقوف يحيى ح. د. (الملقّب بـ«يحيى الصوفي») المعروف بعمله في تجارة الأسلحة. وتأكّد من خلال رسالة صوتية وُجدت على هاتف الموقوف سؤال «أبو دجانة» له عن تشكيل المجموعة، وجواب فاروق بأنه يحتاج إلى المال قبل المباشرة بأيّ عمل أمني.

في جلسة تحقيق ثانية، غيّر فاروق إفادته مدّعياً بأنّ عربي إ. - وليس وائل ش. كما جاء في إفادته الأولى - بدأ منذ حوالى شهرين (قبل الاعتقال) التقرّب منه ونصحه بـ«الابتعاد عن المحرّمات والجهاد في سبيل الله»، وأن عليه أن يفجّر نفسه «كي يقبله الله شهيداً». وزعم أن عربي، وهو من سكان المنكوبين أيضاً، هو من طلب منه التواصل مع «يوسف يوسف» وأنشأ له حساب فيسبوك باسم Si tu veux وقام باختيار الصور والمعلومات الشخصية، وأكّد له أن «يوسف» موجود في سوريا.

وأشار إلى أن عربي أنشأ له حساباً آخر باسم نفسه بعد حظر الأول بسبب نشره فيديوات «جهادية». وكرّر الموقوف التفاصيل نفسها حول كيفية بدء التواصل مع «يوسف» ومضمون المحادثات كما جاء في الإفادة الأولى، باستثناء إحلال اسم عربي بدل وائل. ولدى سؤاله عن سبب تغيير إفادته الأولى، زعم أنه كان يخشى من انتقام عربي من والده، مشيراً إلى أن عربي كان قد أطلق النار على منزل عائلة فاروق قبل شهرين. ووصف عربي بأنه «حذر جداً»، و«يستخدم تابليت وعدّة هواتف خلوية من نوع ايفون»، وقد «عمل على تكسير كل الكاميرات الموجودة في الحارة ومنع أي شخص من وضع كاميرات مراقبة». وأشار إلى أن والد عربي اصطحب عام 2014 زوجته وأولاده الستة إلى سوريا حيث التحقوا بتنظيم «داعش»، وإلى أن اثنين من إخوة عربي (خالد وأسامة) قُتلا في صفوف التنظيم. وبعد توقيف عربي غادر والده وعائلته سوريا عائدين إلى الدنمارك.

وعمّا دفعه إلى قبول تأليف خلية وتنفيذ أعمال إرهابية، أشار إلى أن له («ثأراً») مع «أهالي جبل محسن» لأن خاله قُتل في المنطقة وأُطلق سراح قاتله.

وبعد التوسّع في التحقيق معه لناحية التخطيط للعمليات وكيفية تنفيذها، أفاد بأنّه استمر في التواصل مع «أبو دجانة» على تطبيق «تلغرام»، وأنه قبل نحو 25 يوماً من تاريخ 4 كانون الأول الماضي، فاتحه «أبو دجانة» بتنفيذ «عملية استشهادية» بواسطة حزام ناسف، إلا أنه رفض الأمر كونه وحيد والديه. كما ادّعى بأنه رفض طلب «أبو دجانة» زرع عبوة هي عبارة عن حقيبة ظهر في مكان يحدّده له لاحقاً، خشية أن يقوم مشغّله بتفجير العبوة فيه عن بُعد. عندها، عرض عليه المشغّل أن يسلمه مُسيّرة مفخّخة بعبوة يقوم بالتدرب عليها في مكان محدد، على أن يستخدمها في تنفيذ هجوم على حسينية في بيروت أو مستشفى الرسول الأعظم في الضاحية الجنوبية. وأرسل له رابطاً حول كيفية إعداد عبوات «تي أن تي» ناسفة (ادّعى أنه لم يفتح الرابط)، وأبلغه أنه في حال واجه صعوبة، فإنه سيتكفّل بإرسال عبوة جاهزة في حقيبة عبر منطقة الهبشة في وادي خالد على الحدود السورية.

غير أن فاروق، كما أبلغ محقّقي الأمن العام، أصرّ على أن يكون الهجوم في جبل محسن بسبب دوافعه الشخصية. عندها حدّد له «أبو دجانة» ثلاثة أهداف هي: مستوصف على عيد في محلة جبل محسن من جهة المنكوبين، ومحل لبيع المشروبات الروحية قرب المستوصف، ومنزل رفعت عيد في جبل محسن. وأفاد فاروق بأنه، قبل نحو ثلاثة أسابيع من توقيفه، استطلع الأهداف وحدّد نقطة انطلاق المُسيّرة من مبنى الحاج صبيح (وهو أعلى مبنى في منطقة المنكوبين يطل على جبل محسن ويبعد نحو 500 متر عنه). وأفاد الموقوف بأن «أبو دجانة» أرسل إليه صوراً للمُسيّرة عبر تطبيق «تلغرام»، وهي ذات أربع مراوح، متوسطة الحجم لونها أبيض، وتحمل عبوة أسفلها رُبطت برباطَين أسودين طلب منه أن يفكّهما أثناء التدريب عليها، على أن يعيد ربطهما عند التنفيذ. وأرسل إليه تعليمات حول كيفية ربط المُسيّرة إلكترونياً بهاتفه الخلوي للتحكّم بها عن بعد وإيصالها إلى الهدف حيث تنفجر بمجرد الاصطدام به. غير أنه أنكر أن تكون المُسيّرة في حوزته لأن المشغّل طلب منه التوجه إلى وادي خالد - خط البترول واجتياز الحدود (النهر) ليتسلّمها من أحد الأشخاص، مدّعياً أنه لم يفعل خشية تعرّضه للقتل أو الخيانة.

وأقرّ فاروق بأنّه، قبل توقيفه، كان يتحضّر للقيام بـ«اختبار» بهدف كسب ثقة مشغّله، موضحاً أنه كان ينوي تنفيذ هجوم على كنيسة في شارع عزمي، في طرابلس، قبيل قدّاس ليلة الميلاد. وأشار إلى أن الخطة كانت تقضي بمروره مُقنّعاً، فوق دراجة نارية، وإطلاق النار على الكنيسة أثناء توجّه المصلّين إليها، إضافة إلى إحراق شجرة الميلاد في «ساحة النور» في المدينة بواسطة زجاجة مولوتوف، مشيراً إلى أن «أبو دجانة» علّمه كيفية تصنيعها باستخدام حجر الكريير والمياه، وأنه قام بتجربة على ذلك. وأفاد بأنه كان ينوي الحصول على السلاح لتنفيذ العملية أمام الكنيسة من الموقوف يحيى ح. د. كذلك أكّد أن الموقوف، علي د.، كان أيضاً على علم بالعملية التي كان ينوي تنفيذها ليلة الميلاد. وقال إنه قبل نحو شهرين طلب من علي د. إعطاءه رقم صهر الأخير، واسمه عبد الرحمن محمد زعيتر (سوري)، لمساعدته على دخول سوريا، إلا أن علي لم يفعل.

الدنماركي عربي إ.: كوبنهاغ - إدلب - المنكوبين

يبدو عربي إ. (مواليد 1995) الشخصية الأكثر غموضاً بين الموقوفين الخمسة. الشاب ذو الخلفية المتطرفة والذي أمضى في سجن رومية ثلاث سنوات سجناً بتهمة الانتماء إلى تنظيمات إرهابية والقتال في صفوفها في سوريا، نفى أي علاقة له بـ«أي أحد ممن يحملون أفكاراً جهادية». كما أنكر أي علاقة له بالموقوف فاروق ر.، مشيراً إلى أن معرفته بالأخير لا تتعدى كونه «ابن منطقتي، ولا تربطني به أي علاقة أو صداقة، ولا أعرف عنه سوى أنه صاحب مشاكل»، مشيراً إلى أنه يلتقيه أحياناً أثناء توجهه لصلاة الجمعة في مسجد المنكوبين ويدعوه لمرافقته، إلا أن فاروق يرفض ذلك.

وُلد عربي ونشأ في الدنمارك، حيث هاجر والده مع العائلة. تأثر بمحيط شديد التطرّف عمّاه صدام وعثمان انتسبا إلى تنظيم «جند الإسلام» وشاركا في القتال ضد الجيش اللبناني، فقُتل الأول وحُكم على الثاني بالسجن 12 عاماً، كما أُوقف عمه الثالث، يوسف، لمشاركته في الإعداد لمحاولة تفجير قطارين في مدينة دوسلدورف الألمانية عام 2006. في الدنمارك، تلقّى علومه حتى الصف العاشر، وترك الدراسة عام 2013. في ذلك العام، كانت الحرب في سوريا في أوجها، و«كنت أشاهد عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيديوات التي تعرضها الثورة عن مجازر النظام ضد الشعب السوري، ودعوات المعارضة للمسلمين إلى نصرة المظلومين»، مشيراً إلى أن والده «كان ولا يزال مؤيداً للثورة السورية ضد النظام السوري الذي يعتبره ظالماً ضد المسلمين السُّنة».

> الهجوم على الكنيسة كان مقرراً ليلة الميلاد مع «مولوتوف» على شجرة الميلاد في «ساحة النور»

تأثراً بـ«الدعوات إلى الجهاد»، قرّر التوجه إلى سوريا برفقة الدنماركي من أصل باكستاني محمد جنيد الذي كان تعرّف إليه في مسجد طيباتي في كوبنهاغن، حيث كان يتردّد، ونصحهما السوري «أبو محمد الكردي»، الذي كان يتردّد إلى المسجد نفسه، بأن يتوجّها إلى أنطاكيا القريبة من الحدود السورية. هناك، تعرّفا إلى أحد المساجد إلى السوري نبيه علي باشا الذي سهّل إدخالهما إلى إدلب والتحاقهما بتنظيم «أحرار الشام» حيث أمضى حوالى ستة أشهر وشارك في أعمال قتالية ونصب كمائن. ثم التحق بـ «جبهة النصرة» في إدلب بعدما «اقتنعت بأفكارهم لجهة إقامة دولة إسلامية تحكم بالقرآن الكريم»، وأمضى في صفوف «النصرة» ثلاثة أشهر. بعدها، وسّط والده السوري نبيه علي باشا لإخراجه من إدلب إلى تركيا، ومن هناك عاد برفقة والده إلى منزل العائلة في المنكوبين. بعد شهرين أوقفه الجيش اللبناني واعترف بانتمائه إلى «أحرار الشام» و«جبهة النصرة» والقتال في صفوفهما، وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن ثلاث سنوات أمضاها في المبنى «ب» المخصّص للإسلاميين في رومية، وكان معه عمه عثمان وعدد من أبناء المنكوبين من المحكومين أيضاً بجرائم إرهاب، من بينهم حسن مشرف وعبدالله الحنتور وبسام النابوش وخالد السفرجلاني وبلال إبراهيم. أطلق سراحه أواخر عام 2016. وقال إنه أثناء سجنه، كان يتواصل هاتفياً مع والده في الدنمارك، وعلم أن شقيقيه خالد وأسامة التحقا بتنظيم «داعش» في سوريا وبعد فترة قُتلا في منطقة دير الزور. وأكّد أنه بعد خروجه من السجن، عاد للسكن في منزل ذويه في المنكوبين وقرّر البدء بحياة جديدة، والابتعاد عن التفكير بأي تنظيم إسلامي أو أي عمل يؤدي إلى سجنه أو توقيفه. وأشار إلى أنه استُدعي عام 2021 للتحقيق معه حول معلومات عن علاقته بأشخاص غادروا إلى سوريا للالتحاق بتنظيمات إرهابية، وأُخلي سبيله بعد حوالى عشرة أيام. وأكّد أنه يحاول تسوية وضعه مع المحكمة العسكرية في موضوع إطلاق نار ليتمكن من المغادرة مع عائلته إلى الدنمارك.

(أ ف ب)

ولدى سؤاله عن سبب دعوته فاروق لمرافقته إلى صلاة الجمعة، أجاب بأنه كان يسعى إلى «هدايته دينياً ونصحه بالتوجه إلى الإسلام الصحيح». وعمّا إذا كان عرّفه إلى أي شخص «مطلع دينياً»، نفى أي صلة له بالأمر، كما أنكر معرفته بـ«يوسف يوسف» وما إذا كان الأخير موجوداً في سجن رومية ويعدّ لعمل أمني، وأجاب بأنه منذ خروجه من السجن «لم يعد لديّ أي تكليف أو عمل في هذا المجال». وعن صفحته على تطبيق فيسبوك، قال إنه مسح التطبيق عن هاتفه قبل خمسة أشهر قبل بيعه، وإنه عندما حمّل التطبيق على الهاتف الجديد نسي كلمة المرور ولم يتمكّن من إعادة فتح الصفحة. وأشار إلى أن هاتفه من نوع «أيفون 7» وموجود في حوزة شقيقه صدام في المنزل وأنه باع الـ«تابليت» الذي كان يستخدمه. غير أن التحقيقات أظهرت امتلاك الموقوف بين 2 أيلول 2022 و30 تشرين الثاني 2022 «عدة هواتف خلوية من نوع أيفون، أحدها أيفون 7». واستنتج المحقّقون من إحدى محادثاته التي تم استرجاعها على فيسبوك أنه تلقّى تدريباً أمنياً أثناء وجوده في رومية، إذ يقول فيها: «كنا برا (خارج السجن) ما منعرف شي. الله يثبّتنا وما نزحط مرة تانية».

علي د.: لا أعرف أحداً!

رغم تأكيد الموقوف فاروق ر. بأن زميله علي د. (مواليد 1995) كان على اطّلاع على كل خطواته، من اتصاله بـ«يوسف يوسف»، ونيته تأليف مجموعة والتدرب في منطقة جبل الأربعين، إلى إعداده لتنفيذ الهجوم على الكنيسة، أكّد علي أن علاقته بفاروق عادية ولا تتعدّى كونه ابن منطقته، وأصفاً الأخير بأنه «يتعاطى المخدّرات وينشر فيديوات وصوراً إسلامية على فيسبوك ويفتعل مشاكل». لافتاً إلى أنه في أحد شجاراته مع شبان كانوا يلعبون الكرة في ملعب المنكوبين، «هدّدهم بأنه سيحضر قنابل». لكن، رغم هذه «العلاقة العادية»، أبلغ علي المحقّقين أن فاروق كان يخطّط قبل نحو أسبوعين من تاريخ التوقيف للسفر إلى سوريا والانضمام إلى أحد التنظيمات الإرهابية. ولم يذكر ما إذا كان فاروق طلب منه رقم زوج شقيقته، السوري عبد الرحمن محمد زعيتر، لمساعدته على دخول الأراضي السورية خلسة. كذلك أنكر علي تماماً أيّ علاقة له بعربي إ. عام 2013، بدأ علي (يحمل شهادة BT - اختصاص تكييف وتبريد)، بمتابعة فيديوات عن الأحداث السورية على مواقع التواصل الاجتماعي، والاستماع إلى بثّ إذاعات يديرها «الجيش السوري الحر»، فزاد تعاطفه مع المجموعات المسلحة وقرر المشاركة في الأحداث السورية. تواصل مع زوج شقيقته، عبد الرحمن محمد زعيتر، المقيم في إدلب، وأبلغه رغبته في التوجّه إلى سوريا، وبدأ إجراءات للحصول على جواز سفر. كما أسرّ إلى صديقه سمير م. برغبته هذه، فطلب منه الأخير أن يذهبا معاً. وعمل سمير على تأمين تأشيرات إلى تركيا، وسافرا من مرفأ طرابلس إلى مرسين، ومنها إلى أنطاكيا، وعبرا الحدود التركية - السورية حيث كان زعيتر في انتظارهما. التحق سمير بـ«الجيش الحر» في إدلب، فيما خضع علي لدورة عسكرية مدتها أسبوعان مع تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في منطقة رأس الحصن (إدلب)، قبل أن يلتحق مع صهره في «هيئة حماية المدنيين». وبعد نحو شهر، أصيب في يده أثناء قصف تعرّضت له المنطقة التي كان فيها. وبعد نحو سبعة أشهر، عاد إلى لبنان عبر تركيا على متن باخرة تجارية. ولدى وصوله إلى مركز أمن عام مرفأ طرابلس، احتجزت أوراقه لوجود بلاغ معلومات بحقّه، وطُلب منه مراجعة مكتب شؤون المعلومات، لكنه لم يحضر. بعد حوالى شهر، أوقفه الجيش اللبناني ونُقل إلى وزارة الدفاع للتحقيق معه، وأُحيل إلى المحكمة العسكرية التي أصدرت حكماً بحبسه خمس سنوات سجنية بجرم الانتماء إلى مجموعات إرهابية. في 21 نيسان 2018 أُخلي سبيله بعد انتهاء محكوميته، وبدأ العمل في محمصة في منطقة زغرتا حتى تاريخ توقيفه. وقد أبلغ المحقّقين أن بين الأشخاص الذين كان مقرّباً منهم في السجن، كلاً من م. صالحة (من سكان منطقة ومسقط رأسه بيدين) الموقوف بتهمة إيواء إرهابيين، وي. ريا (المنكوبين) الموقوف بجريمة قتل، وم. طالب (فنيدق) وي. دنشي (التبانة) الموقوفين بجرم الانتماء إلى مجموعات إرهابية (مجموعة قلعة الحصن). واقرّ بأنه لا يزال على تواصل مع الثلاثة الأخيرين للاطمئنان على أحوالهم، ونفى أن يكون قد زارهم أو زار غيرهم في سجن رومية بعد إطلاقه.

«يوسف يوسف» و«أبو دجانة»

في التحقيق معه، أفاد الموقوف فاروق ر. بأنه تواصل عبر اتصال فيديو مع «يوسف يوسف»، ووصف الأخير بأنه في الأربعينيات من العمر، «مُقعَد، قبيح الشكل، بشرته سمراء، وشعره أسود مجعّد». وأفاد بأن «يوسف» أبلغه أنه موجود في سوريا، وصوّر له الغرفة التي يقيم فيها.

بنتيجة المتابعة مع دوائر مكتب شؤون المعلومات في الأمن العام، عُرض على الموقوف رسم شمسي للفلسطيني - السوري شادي جمال الغوطاني (مواليد 1997). فأكّد أنه المدعو «يوسف يوسف» بنسبة كبيرة، ولا سيما لناحية تطابق الفم والشارب والأنف والعينين والذقن ووجود ندبة على خده. ويُشتبه في أن الغوطاني الذي تعرّض عام 2018 لحروق متوسطة في أنحاء جسده، هو أحد لوجستيّي الأعمال الأمنية في تنظيم «داعش» في مخيم عين الحلوة. وهو يتنقل أحياناً بين عين الحلوة وإدلب، آخرها بداية العام الماضي.

وقد عُثر على محادثة على تطبيق «تلغرام» في هاتف الموقوف، يطلب منه يوسف يوسف فيها تأمين شريحة خط لبناني له، فأجابه فاروق بأن الخطوط الهاتفية تُشترى بموجب مستند ثبوتي فقط. كما عُثر على محادثة أخرى بينهما يقول فيها الموقوف: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أخي قول لـ 30 يحكي معاي على الـ Element». وقد تبيّن في التحقيقات أن المدعو «أبو دجانة» كان قد طلب من الموقوف تحميل تطبيق Element للتواصل معه كونه أكثر أمناً. وبعدما حمّل التطبيق تعذّر عليه استخدامه لصعوبته، لذلك طلب من «يوسف» إبلاغ الـ 30، أي «أبو دجانة»، بأن يتواصل معه عبر تطبيق تلغرام، ما يشير إلى تواصل على الـ Element بين يوسف و«أبو دجانة».

ويعمل المحققون على الربط الفني والتقني بين الغوطاني ويوسف يوسف، وبين الغوطاني والموقوف عربي إ.، وبين يوسف يوسف و«أبو دجانة» والغوطاني والمدعو عبد العزيز الخطيب الذي يشتبه في أنه مستخدم حساب «أبو دجانة».

وائل ش.: ابن عم «الشهداء»

أصغر الموقوفين سناً (مواليد 2006)، ولد في بلدة وادي النحلة قضاء طرابلس، ويعمل في محل للإنترنت. لا يزال التحقيق جارياً حول سبب ادّعاء فاروق ر. بداية بأنّ وائل هو من عرّفه إلى «يوسف يوسف» قبل أن يغيّر إفادته، إضافة إلى اتهامه وائل بأنّه كان صلة الوصل بين الموقوف لدى الأمن العام في وقت سابق م. الضناوي وتنظيم «داعش» الإرهابي. في التحقيق الأولي معه، ادّعى وائل بأنّه لا يملك هاتفاً بعدما انكسر قبل شهرين الهاتف الذي اشتراه له والده قبل نحو أربعة أشهر. ونفى أي علاقة له بأيّ تنظيم إرهابي أو تورّطه في أيّ عمل أمني، باستثناء نشره سابقاً على حسابه على فيسبوك صور أولاد عمومته عادل ش. ويوسف ش. وعمر ش. الذين قُتلوا في العراق أثناء مشاركتهم في القتال في صفوف تنظيم «داعش». وادّعى بأنه لا يزال الصور لاحقاً بطلب من والده لعدم توقيفه من قبل أجهزة الدولة.

يحيى ح. د.: صوفي يتاجر بالسلاح

يقيم يحيى ح. د. (مواليد 1993) بين مسقط رأسه فنيدق صيفاً والمنكوبين شتاءً، ليست في سجله سوابق إرهابية، لكنّ الشاب الذي درس الشريعة لسنة، وانصرف بعدها للعمل في مجال الألومنيوم، ويتبع إحدى الطرق الصوفية، معروف في منطقته بأنه يعمل في تجارة السلاح. قبل حوالى سبعة أعوام، خلال خطة أمنية نفّذتها الأجهزة الأمنية في طرابلس، أُوقف على حاجز للجيش في المنكوبين لوجود بلاغ بحقّه بإطلاق النار في مكان ما، وتم إبداعه فرع مخابرات القبة، قبل أن يُنقل إلى وزارة الدفاع، ومنها إلى المحكمة العسكرية التي أصدرت حكماً بسجنه ستة أشهر. ومنذ حوالى 7 أشهر، أُوقف مجدداً على حاجز الريفا لحيازته مسدساً حربياً عيار 7 ملم من دون ترخيص، وتم إبداعه فرع مخابرات القبة، قبل أن يُخلى سبيله في اليوم التالي.

عن علاقته بالموقوف فاروق ر.، ادّعى يحيى بأنها «علاقة معرفة عادية» بحكم الإقامة في منطقة واحدة، مشيراً إلى أن فاروق «غير طبيعي ومعروف بكثرة مشاكله مع أبناء المنطقة بسبب تطفّله وتصرفاته غير المسؤولة لجهة القيادة بسرعة واستعارته أغراضاً وعدم إعادتها إلى أصحابها»، كما أنه «يتعاطى المخدّرات والمسكّرات ومعروف بتهوّره». وأضاف أن فاروق طلب منه أكثر من أسلحة فردية للاقتناء الشخصي، فكان يقابله بالسخرية منه ويتجاهل الأمر، مدّعياً أنّ ليس لديه أيّ فكرة عن انتماءاته وطبيعة أيّ عمل أمني له. كذلك، ادّعى بأنه يعرف عربي إ. «معرفة عادية بحكم أننا أبناء منطقة واحدة». وهو شخص يلزم منزله بشكل شبه دائم، بعد توقيفه عدة مرات من الأجهزة الأمنية اللبنانية»، لكنه أكد أنّ ليس لديه أدنى فكرة عن طبيعة نشاطاته أو ارتباطاته الأمنية. كما أشار إلى أنه على معرفة أيضاً بعلي د. المقيم في المنكوبين، مدّعياً أن «سيرته حسنة ولا يتخالط كثيراً مع محيطه».

وأشار إلى أنه قبل أشهر، اشترى من شاب من آل ناصر الدين التقاه في جرد فنيدق ثمانية مسدّسات «تركية مخروطة» مقابل 800 دولار، ونقلها إلى منزل ذويه في فنيدق حيث أبقاها خمسة أشهر، قبل أن ينقلها إلى منزله في المنكوبين، وأرسل صورها إلى عدد من المهتمّين. ولدى سؤاله عن مكان المسدّسات ادّعى بأنها سُرقت من منزله مع سُبحتيْن وأربعة خواتم فضة قبل يومين من توقيفه.

تقرير

سلامة يعود إلى المقامرة بالاحتياط
1,5 مليار دولار لتجفيف السيولة ولجم الدولار

لم يدم مفعول التدخل السريع لحاكم مصرف لبنان للجم انهيار سعر الليرة أكثر من 24 ساعة. فبعد اجتماعه الجمعة الماضي مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزير المالية يوسف الخليل، هبط سعر الدولار نحو سبعة آلاف ليرة خلال ساعات، ليعود أمس وبلامس حافة الـ 60 ألفاً. إذ لم يقم سلامة بأكثر من إجراء مؤقت، أبلغ بموجبه الصرافين والشركات المالية توقفه عن شراء العملة الخضراء. علماً أنه لا يمكن

ما سيحصل، عملياً، هو أن مصرف لبنان سيخسر مبلغاً كبيراً جداً من موجوداته بالعملات الأجنبية

لمصرف لبنان التوقف عن ذلك بسبب حاجات السوق العام والخاص.

في لقاء الجمعة، أبلغ الحاكم رئيس الحكومة أن لديه خطة سيقدمها إلى اجتماع المجلس المركزي لمصرف لبنان اليوم. إلا أن الخطة لا تغادر مربع الحلول الترقيعية التي دأب عليها سلامة بإشراف السلطة الحاكمة. وسيكون اجتماع المجلس اليوم مماثلاً لاجتماعاته في السنوات الثلاث الماضية، كون سلامة ومصرف لبنان يتعاملان مع ملف سعر الصرف باعتباره آلية ميكانيكية يمكنها أن تكبح الانهيار، من دون أي إجراءات تعالج المشكلة من جذورها بتوزيع الخسائر بشكل واضح وعادل، واتخاذ تدابير إصلاحية على المستوى المالي والضريبي تكون أساساً للقيام بعملية إعادة هيكلة للدين العام والخاص بما فيه وظيفة مصرف لبنان والمصارف.

ففي العادة، يركز هؤلاء على الإجراءات الأمنية لمراقبة عمل الصرافين غير الشرعيين ومجموعات الـ«واتساب» المرتبطة بهم لمنعهم من المضاربة على الليرة. ويتم تقديم تصوّر للارتفاع في سعر الصرف بأنه ناتج من المضاربات، رغم أن المضارب الأكبر هو مصرف لبنان الذي يشتري الدولارات من السوق وتحديداً من الصرافين الذين لديهم شبكات غير شرعية منتشرة في المناطق. لكن يبقى الأصل هو الحاجة إلى الدولارات، وهو أمر ناتج من طبيعة الأزمة وإدارتها بخفّة من قبل مصرف لبنان وسائر قوى السلطة.

وعلمت «الأخبار» أن ما طرحه سلامة على ميقاتي، هو ما سبق أن أثاره أمام أعضاء المجلس المركزي في اجتماع الأربعاء الماضي. ويقوم على لعبة الضغط لخفض سعر الدولار من خلال تجفيف السيولة الكبيرة الموجودة بالليرة اللبنانية في الأسواق. ويقضي الاقتراح بأن يعمد مصرف لبنان إلى امتصاص السيولة بالليرة من السوق وشراء نحو 80 ألف مليار ليرة مقابل نحو 1,5 مليار دولار. وفي حسابات سلامة، أن هذه الخطوة ستجعل السوق عطشى لليرة، ما يدفع حاملي الدولار، خصوصاً الذين يخزنون الكاش في بيوتهم، إلى بيع دولاراتهم.

ما سيحصل، عملياً، هو أن مصرف لبنان سيخسر مبلغاً كبيراً جداً من موجوداته بالعملات الأجنبية، وهو إجراء سيتم عبر شبكات الصرافين المنتشرة في أحياء لبنان من دون أن يكون هناك أي رادع لها للاستمرار بالمضاربة. وعلاوة على أن إجراء كهذا يتم بشكل معزول عن الخطوة التالية، فإنه سيؤدي حكماً إلى إضعاف قدرة مصرف لبنان على التدخّل في السوق. فأدوات التدخّل محصورة اليوم بقدرة المصرف المركزي على طبع الليرة وضخها في السوق لجمع الدولارات، في حين أن قيامه بتجفيف السيولة سيؤجج ظاهرة اقتصاد الكاش دولار، ويضعه على هامش السوق.

وإذا كان هدف الحاكم دفع المقيمين إلى استخدام الدولارات المخزنة في الاستهلاك اليومي، فهو يتجاهل أن المشكلة تكمن في أن قلّة من اللبنانيين تملك دولارات مخزنة، بينما الغالبية ليست لديها مدخرات مخزنة في المنازل، وبالتالي ستتم معاقبة الغالبية بحرمانهم من الغذاء وتغطية الحاجات اليومية لإجبار الأقلية على استعمال بعض من دولاراتها المخزنة. وهو أمر يعارضه بعض أعضاء المجلس المركزي القلقين من الإجراءات القضائية الأوروبية التي تتمحور حول شبهة الاختلاس اللصيقة بالحاكم وشقيقه رجا.

ويعتقد الخبراء أن الخطوة لن تكون قادرة على كبح انهيار سعر الليرة مقابل الدولار. فالسوق لديها قدرة خارقة على استشراف خطوات المركزي، لذا باتت عملية تسعير المنتجات بأسعار صرف أعلى بكثير من السعر السوقي للدولار، لأن التجّار يشعرون بأن الانهيار متواصل وأن اليات الكبح متاكدون بأنها إجراءات ترقيعية غير مستدامة.

من جهة أخرى، ظهرت إلى العلن مشكلة أخرى تتعلق بسعر الدولار على منصة «صيرفة». وبينما يجري الحديث عن نية المصرف المركزي رفعه إلى أكثر من 45 ألف ليرة، فإن كمية كبيرة من الأموال التي ضخها طالبو الدولار على منصة صيرفة لا تزال محجوزة لدى المصارف منذ نحو أسبوعين، وهي بكميات كبيرة من الليرات اللبنانية، وهناك قسم كبير جداً لم يستعد أمواله بعدما أبلغت المصارف أصحابها بأن مصرف لبنان لم يوفر لها الدولارات الكافية لبيعها، ما تسبب لهؤلاء بخسائر كبيرة بعد الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار. وأكثر المتضررين هم من فئة الأفراد الذين يملكون مبالغ قليلة، بخلاف ما حصل مع مجموعة مخظية حصلت على الدولارات بكميات كبيرة، وعملت على استخدامها في المضاربة اليومية مع الصرافين والشركات المالية.

(الأخبار)

(مروان بوحيدر)

تقرير

بدء رحلة البحث عن النفط والغاز

رلى إبراهيم

بدأ لبنان أمس الخطوة الأولى في مشواره النفطي بتوقيع الملحقين التعديليين لاتفاقيتي الاستكشاف والإنتاج في الرقعتين 4 و9، بعد انضمام شركة «قطر للطاقة» إلى ائتلاف شركتَي «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية. حفل التوقيع جرى في السراي الحكومي برعاية الرئيس نجيب ميقاتي وحضور سفراء قطر وفرنسا وإيطاليا، ووقع وزير الطاقة والمياه وليد فياض عن الجانب اللبناني وكل من وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري والرئيس التنفيذي لـ «قطر للطاقة» سعد بن شريدة الكعبي والمديران التنفيذيان لـ«توتال» و«إيني» باتريك بويانيه وكالوديو ديسكالزي.

سبق ذلك التوقيع على مجسم رمزي للرقعتين الاستكشافيتين 4 و9 في وزارة الطاقة. وبذلك، التزمت الشركات القيام بأعمال التنقيب في البلوك رقم 9 الذي يقع في القطاع الجنوبي من المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة، فيما قال بويانيه إن «توتال» «ساهمت في الوصول إلى اتفاق ترسيم الحدود البحريّة بين لبنان وإسرائيل والذي حصل بدعم من الإدارتين الأميركية والفرنسية ومن دول عدة»، مشيراً إلى أن شركته وشركاءها «مصممون على حفر بئر استكشافية في الرقعة 9 في أقرب وقت ممكن من العام 2023 ويتم تجهيز فرقنا بالكامل لتنفيذ هذه العمليات».

وبينما أعلن بويانيه بدء الحفر في الربع الثالث من عام 2023. علمت «الأخبار» أن «توتال» تمكنت من تأمين حفارة، الأمر الذي يؤكد جدّية التزام الشركات هذه المرة، إلا أن موعد استقدامها لم يحدد بعد في انتظار الانتهاء من كل التحضيرات اللوجستية، لأن كلفتها تقدر بملايين الدولارات، وتوقفها ليوم واحد عن العمل يكبّد الشركة خسائر كبيرة، ولكن على أن لا تتعدى هذه المدة آخر أيلول بحسب المدير التنفيذي للشركة الفرنسية. علماً أن الجانب القطري يمارس ضغوطاً للبدء بأعمال الحفر قبل هذا التاريخ.

ونفى بويانيه أن تؤثر الضغوطات السياسية على هذه الأعمال، مؤكداً أن الشركات «ملتزمة بنسبة 100% وهو السبب الرئيسي في قدومها اليوم». وستبلغ كلفة استكشاف البئر بما فيها التراخيص والمسوحات والمعدات، وفق المعلومات، نحو 100 مليون دولار. أما نقطة التحول بالنسبة إلى لبنان فستكون في أواخر العام الجاري عقب صدور نتائج الحفر. ففي حال تحقيق اكتشاف تجاري مثبت يرتفع مستوى التصنيف الائتماني للبنان ويتزايد اهتمام الشركات المنقبة في الاستثمار في بلوكات إضافية.

وتظهر دراسة الاحتمالات الأولية، بحسب مصادر مطلعة، أن البلوك 9 يحتوي على 3 حقول. ومن المرجح أن تكون الطبيعة الجيولوجية للحقول اللبنانية مشابهة لحقلي «كاريش-1» و«تمار» في المياه الفلسطينية المحتلة. ووفق الخلاصة الأولية، بحسب مصادر وزارة الطاقة، يقدّر أن يحتوي الحقل الأول الذي سمي «قانا» على 1,7 تريليون قدم مكعبة من الغاز، والحقل الثاني الذي يحمل اسم «صيدا الشرقي» 1,2 تريليون قدم مكعبة، و0,3 تريليون قدم مكعبة لحقل «صيدا الغربي»، أي بإجمالي 3,2 تريليون قدم مكعبة من الغاز في الحقول الثلاثة. وهنا ثمة احتمالان: إما إيجاد غاز والمبادرة بحفر بئر ثانية أو إيقاف العمل نتيجة عدم وجود غاز وانسحاب الشركات المنقبة.

من جهة أخرى، تشرح الدراسة المراحل التي ستنتج فيها الأعمال وأولها إكمال وتطوير دراسة الاحتمالات وتحديد موقع الحفر بعد تعيير النموذج وفقاً للعينات المستخلصة من حفر البئر رقم 4، على أن تختتم في نهاية آذار. بموازاتها يتم استكمال الدراسات البيئية والصحية والمسوحات والتراخيص وإصدار التقرير البيئي النهائي لمناقشته علانية، فيما تمتد هندسة البئر وتفاصيله التشغيلية من شباط لغاية نهاية الصيف، شأنه شأن شراء المعدات المطلوبة. عند الانتهاء من هذه الشروط، يجري تحديد تاريخ استقدام الحفارة لتبدأ بالحفر بما لا يتعدى نهاية أيلول. أما الخدمات الأساسية فستجرى في مرفأ بيروت، في المكان نفسه الذي تمّ اعتماده عند العمل في البلوك رقم 4. غير أن الحوض بحاجة إلى أعمال تأهيل كما تذكر الدراسة بسبب تضرره جراء انفجار 4 آب. في حين أن مرفأ ليماسول في قبرص سيُستخدم كمرفأ ثانوي في حال عدم توافر الخدمات في لبنان. بذلك تكون المسافة من مرفأ بيروت إلى مكان الحفر نحو ساعة، بينما من ليماسول نحو ساعة ونصف. وتعتزم «توتال» زيادة عدد موظفيها في لبنان قريباً إلى 20 موظفاً.

الترجمة العملية لهذا الاتفاق النفطي ستظهر أولى تجلياتها وفق مصادر مطلعة بتأمين «الاستقرار على الحدود الجنوبية تبعاً للتطورات النفطية على جانبي الحدود مما يقود إلى الازدهار وجذب استثمارات جديدة وخلق وظائف». فالعقد الموقع كما المراسيم تفرض الاستعانة بموظفين لبنانيين بنسبة 80%، وتفرض أيضاً نسبة 10% من التعامل التفضيلي للخدمات اللبنانية و5% للبضاعة اللبنانية، ما سيؤدي إلى تشجيع وتنمية الاقتصاد اللبناني. فيما المسألة الأهم تكمن في الاستقلال النفطي الذي سيحققه لبنان من جراء استخراج الغاز عبر تحرره من عملية الابتزاز الممارسة عليه أميركياً في ملف الكهرباء، وخفض تكاليف الاستيراد بعد اكتساب القدرة على إنتاج الكهرباء على المدى البعيد؛ إذ إن هناك 4 معامل في لبنان تعمل على الغاز (دير عمار والزهراني والزوق والجية). هذه المقومات ستساهم أيضاً في رفد الصناعات ذات الطاقة المكثفة كصناعة الكرتون والسيراميك والزجاج لا سيما أن غالبية هذه المعامل أقفلت عقب الأزمة الاقتصادية.

كلفة الاستكشاف 100 مليون دولار والبدء في الحفر لن يتأخر عن أيلول

(دالاتي ونهرا)

المشهد السياسي

اللامركزية تبدأ بالقضاء: مكتب جديد للبيطار في الجديدة

مُعادلات جديدة استوقفت الدوائر السياسية في بيروت، مهّد لها رئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل الذي أطلّ أمس في كلمة كرّس فيها تباعده عن حزب الله، من دون حرق المراحل والذهاب إلى كسر الجرّة نهائياً. رسم لنفسه دوراً مفصلياً، مؤكداً تموضعه في معسكر «خاص» من دون حلفاء، ثم قام بعملية استطلاع بالنار السياسية لمناخات على صلة بالاستحقاق الرئاسي، وفي انتظار ما سينتج منها، «يبنى على الشيء مقتضاه». ولعلّ الأكثر تعبيراً عن ذلك، اختصره باسيل بقوله إنه «في حال تمّ تعذر الاتفاق على اسم واحد من الأسماء، وبحال لم نلق نتيجة، سندرس المواقف لأي مرشح يصل، شرط أن يتعهّد قبل انتخاب الكتل المؤيدة له بتنفيذ مطالب إصلاحية فيها خير لكل اللبنانيين، وأبرزها قانون اللامركزية وقانون استعادة الأموال المحوّلة وغيرهما. وهذا للتأكيد أنه يهمنا المشروع وليس فقط الشخص».

صحيح أن كلمة باسيل هي تكرار لهجومه المعتاد على «المنظومة» وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، لكنها هذه المرة حملت مواقف جديدة تؤشر إلى تحولات كبيرة قد تشهدها الأسابيع المقبلة:

أولاً، إشارة لافتة حيال مستقبل العلاقة مع حزب الله، بقوله إن التيار «مستعدّ لعقد تفاهم جديد ليس مع الحزب وحسب، إنما مع أي مكوّن جديد تحت عنوان بناء الدولة»، رافضاً تسوية الخلافات في الغرف المغلقة لأن «من حق جمهورنا أن يعلم بما يجري»، ما فسر على أنه رد على طلب الحزب أن تبقى المناقشات بين الجانبين بعيدة من الإعلام.

ثانياً، أقفل الباب نهائياً في وجه أي محاولة للنقاش بشأن سليمان فرنجية، بالقول إن «ما يحمي المقاومة هي الدولة المحمية والمحصنة من الفساد، لأن مشروع المقاومة لا يجب أن يتناقض مع مشروع الدولة، وأن الناس هي من تحمي المقاومة وليس فقط بيئتها».

ثالثاً، أعطى إشارة استعداد للانفصال عن الحزب والذهاب إلى بدائل أخرى، لافتاً إلى أن «هناك أشخاصاً اليوم يخافون على التفاهم وأنا أولهم، وهناك من ينتظر انتهاءه ليشمت. أتوجه للحريصين على التفاهم: ماذا يمكننا أن نفعل بعد وماذا علينا أن نُقدم؟ المسألة هي مسألة كرامة ووجود، ومن ليس لديه بديل يموت. ولكن نحن لا نموت».

رابعاً، أشار باسيل إلى أن الانتقال إلى المعارضة خيار وارد في حال «رُفضت كل مساعينا وتأكدت نوايا الإقصاء، وسنذهب إلى الممانعة الشرسة ضد كل المنظومة».

خامساً، للمرة الأولى هاجم باسيل بشراسة قائد الجيش جوزيف عون الذي «يخالف قوانين الدفاع والمحاسبة العمومية ويأخذ بالقوّة صلاحيات وزير الدفاع ويتصرّف على هواه بالملايين بصندوق للأموال الخاصة وبممتلكات الجيش». وللمرة الأولى، يؤكد وجود حسابات موازية تعكس في جانب منها رغبة الدخول «رسمياً» إلى نادي المرشحين الرئاسيين، إذ لفت إلى أنه يفكر «جدياً بالترشح لرئاسة الجمهورية للتمسك بأحقية التمثيل، وحتى لو لم تكن لديّ حظوظ، أما إذا كان تنازلنا من دون مقابل ونذهب إلى نهاية الدولة فالأفضل أن نحافظ على حقنا».

وبينما أكد أن على بكركي مسؤولية جمع الكلمة المسيحية ومسؤولية رفض أي تخطٍ لهذه الكلمة، اعتبر أن «من يفكر بانتخاب رئيس جمهورية

باسيل يكشف استمرار الخلاف مع حزب الله: أفكر جدياً بالترشح لرئاسة الجمهورية

من دون المسيحيين يرتكب ضرب جنون وطني وسياسي»، وبعث برسالة إيجابية إلى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط من دون أن يسمّيه قائلاً «موقف وطني لمن يرفض تخطي المسيحيين، ويعوّل عليه لبناء حياة مشتركة ومتشاركة في قلب الجبل».

البيطار إلى قصر عدل جديدة المتن؟

في هذه الأثناء، ينتظر اللبنانيون نتائج المشاورات الخاصة بملف المحقق العدلي طارق البيطار، وسط مؤشرات لا تعكس توافقاً يمكن أن ينعكس في مجلس القضاء الأعلى حيال الإشكال الكبير بين البيطار وبين النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، وما نتج منه من انشطار قضائي - سياسي إلى معسكرين، أحدهما داعم لعويدات وآخر للبيطار.

وبدا واضحاً أن رئيس المجلس سهيل عبود ومعه مجموعة من داعمي البيطار بدأوا من جانبهم تكريس اللامركزية على صعيد القضاء. وقالت مصادر قضائية بارزة إن هذه المجموعة «بدأت التداول بفكرة أن يمارس البيطار عمله في مكتب داخل قصر عدل جديدة المتن، في إشارة إلى أن المركز يقع في منطقة مسيحية ولن يجرؤ أحد على التعرض له». وقالت المصادر إن «هذا الأسبوع سيكون حافلاً باستكمال المواجهة»، فاوساط عويدات تنقل عنه «إصراره على الذهاب إلى النهاية في رد البيطار ومعالجة مخالفاته ووقف مشروع الفتنة الذي يمثله»، لذا «تجرى محاولات حثيثة لانعقاد جلسة لمجلس القضاء الأعلى». لكن المشكلة التي تواجه عويدات هي أن الأعضاء المسيحيين، خصوصاً المحسوبين على التيار الوطني الحر، يترددون في حضور الجلسة خوفاً من الجو المسيحي العام. وكان لافتاً أمس موقف بكركي التي أمنت غطاءً «دينياً» علنياً للمحقق العدلي بعد الزلزال الذي أصاب «العدلية»، إذ طالب البطريرك الماروني بشارة الراعي البيطار بأن «يواصل عمله لكشف الحقيقة»، مؤكداً «أننا لن نسمح بأن تمر جريمة المرفأ من دون عقاب».

حزب الله يرفض جلسة ثالثة للحكومة

من جهة أخرى، وفيما حُسم موعد انعقاد الاجتماع الخماسي (أميركا وفرنسا وقطر والسعودية ومصر) حول لبنان في باريس، في 6 شباط المقبل، رأت مصادر سياسية بارزة أن «التعويل في لبنان على اللقاء مبالغ فيه لجهة التوصّل إلى تسوية تساعد لبنان في الخروج من أزمته السياسية والمالية». ولفتت إلى أن «المشكلة هي في أن كلاً من المشاركين لديه اهتمامات وشروط مختلفة عن الآخر، وإحاطة مختلفة ربطاً بما يجري في المنطقة، من لبنان إلى سوريا وصولاً إلى العراق واليمن وإيران، وتحديداً الرياض التي تحصر مشاركتها بموضوع صندوق المساعدات السعودي - الفرنسي وترفض الانخراط في أي تسوية لا تتوافق مع مصلحتها». واعتبرت أن «هذا الموقف المتشدد سيعيق التوصل إلى نتيجة في ما يتعلق بالورقة السياسية التي ستتمّ مناقشتها والتي ستتناول رئاسة الجمهورية والاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات المالية والسياسية في لبنان».

أما في الداخل، فقد فشلت حتى الآن كل محاولات رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي لعقد جلسة حكومية ثالثة هذا الأسبوع لبحث ملف القطاع التربوي وأوضاعه الطارئة. وعلمت «الأخبار» أن «ميقاتي تواصل مع حزب الله للتنسيق في أمر انعقاد الجلسة، لكن الحزب لم يعط ميقاتي جواباً حاسماً وطلب منه التروي في الدعوة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

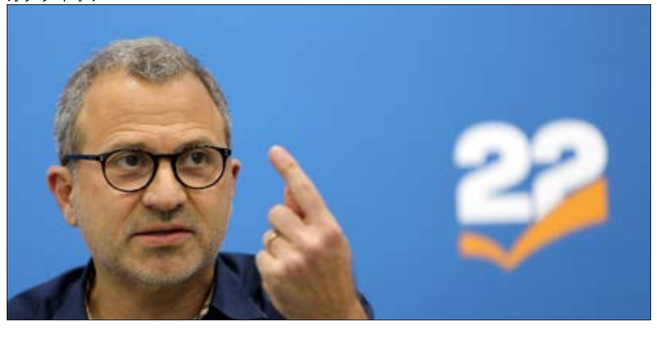

تقرير

«دنش» توقف أعمال الصيانة والأساتذة يتململون

«اللبنانية» أمام المجهول: هل من منقذ؟

رغم أن مكوّنات القطاع التربوي لم تكن تعقد آمالاً كبيرة على جلسة مجلس الوزراء، التي كانت مقرّرة الخميس المقبل، إلا أن تأجيل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الجلسة من دون استشارة الوزراء هو تمديد إضافي للأزمة التي يتخبّط فيها التعليم، ومن ضمنها الجامعة اللبنانية

فاتن الحاج

غداً، ستكون أبواب مجمّع الجامعة اللبنانية في الحدث، الذي يضمّ نحو 11 كلية، مشرّعة للمجهول، فلا تشغيل ولا صيانة ولا كناسة ولا نظافة ولا حراسة. فقد أبلغت شركة «دنش» للمقاولات والتجارة، الملتزمة خدمات تشغيل وصيانة المجمّع، الجامعة أنها ستتوقف عن إسداء الخدمات لمنشآته، اعتباراً من 31 كانون الثاني الجاري، مخلية مسؤوليتها عن أي ضرر لاحق، وقد أصدرت بياناً في هذا الخصوص. هذا يعني أن الحياة الجامعية ستتعطل في المجمع، فلا كهرباء ولا مياه ولا مصاعد ولا إنترنت ولا خطوط هاتف. وطلاب لن يتمكنوا من متابعة مقرّراتهم في القاعات والمدرّجات، كذلك سيعجز الموظفون الإداريون عن إصدار إفادة، أو حتى إجراء اتصال هاتفي من مكاتبهم. وبعدما كان مقرّراً أن تصدر رئاسة الجامعة، اليوم، أسماء الطلاب المقبولين للتسجيل في السكن الطالبي لهذا العام، فإن قرار «دنش» فرمل هذه الخطوة، «إذ لا يمكن المغامرة بفتح السكن من دون تأمين التشغيل والصيانة اللازمين»، كما قال لـ«الأخبار» رئيس الجامعة بسام بدران.

تمديد سياسي

ومعلوم أن عقد الشركة مع الدولة، ممثلة بمجلس الإنماء والإعمار، بدأ في 31 كانون الأول 2016 وانتهى في 31 كانون الأول 2019، بقيمة نحو 18 مليون دولار وفق سعر الصرف 1500. ومُدّد 3 أشهر حتى 31 آذار 2020، وقد دفعت الحكومة المستحقّات حتى هذا التاريخ. إلا أن الشركة استمرت بتسيير المرفق بعد ذلك بفعل الضغوط السياسية ومن دون أيّ تمديد للعقد، بعد فشل ثلاث مناقصات عمومية لعدم تقدّم أيّ عارض جديد، فيما لم تدفع الدولة لـ«دنش» مستحقّاتها.

وكان الرئيس السابق للجامعة فؤاد أيوب قد طلب، في كتاب وجّهه في حزيران 2020 إلى وزير التربية السابق طارق المجذوب، الموافقة على طلب مجلس الإنماء والإعمار تمديد مهلة العقد من الأول من نيسان 2020 لغاية 31 تموز 2020 وتحويل الاعتمادات اللازمة بقيمة مليونين و520 ألف دولار من موازنة وزارة التربية كمساهمة للمجلس لزوم صيانة وتشغيل الجامعة. إلا أن المجذوب رفض يومها دفع ما سمّاه «أموالاً غير مستحقّة» خلال فترة وباء كورونا، والإقفال القسري، وطلب الإفادة بما تم تنفيذه من

> بدران: تنتظر الجامعة من الحكومة تخصيص 10 ملايين دولار للصيانة والتشغيل

أعمال خلال هذه المدة. واستند في ذلك إلى قرار لديوان المحاسبة يفيد بأن التكلفة لا يمكن أن تكون مماثلة للأيام العادية، وأن الجامعة يمكن أن تقوم بالتلزيم بدلاً من مجلس الإنماء والإعمار الذي لا يخضع للرقابة المسبقة للديوان.

ومنذ تسلّم بدران الرئاسة في أواخر تشرين الأول 2021، بدأت شركة «دنش» تهدّد بتوقف الأعمال، إلى أن صدر قرار مجلس الوزراء الرقم 4 بتاريخ 12 أيار 2022، الذي أقرّ إعطاءها 133 مليار ليرة، وكلّف الجامعة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسلّم منشآت الجامعة في الحدث في مطلع العام 2023. ولمّا لم يطبّق قرار مجلس الوزراء، أبلغت الشركة رئاسة الجامعة أنها ستخلي مسؤوليتها ابتداءً من 31 كانون الأول 2022، ما دفع الجامعة إلى الإعلان، قبل هذا التاريخ، عن مناقصات أربع منفصلة للتشغيل والصيانة والكناسة والحراسة، علّ المتمولين يتقدّمون على إحداها، إلا أن المحاولة باءت بالفشل مرة أخرى، لكون الجامعة غير قادرة قانوناً على إطلاق مناقصة بالفريش دولار، ولم تعد كما في السابق البقرة الحلوب كي يستمر مسلسل ابتزاز المتموّلين لها، فهؤلاء باتوا يحجمون عن المشاركة في أيّ مناقصة على خلفيّة تذبذب سعر صرف الدولار. ومنذ نحو 10 أيام، عادت رئاسة الجامعة وكرّرت الإعلان عن مناقصة جديدة في الخصوص، بلا أي جدوى. ينفي بدران أن تكون الجامعة قادرة على تسلّم المنشآت كما نصّ قرار مجلس الوزراء، فصيانة المجمع وتشغيله ليسا بهذه البساطة، ويحتاجان إلى توظيف عدد كبير من المهندسين والعمال والموظفين، وامتلاك القدرة على تشغيل المعدات والتجهيزات الضخمة في المجمع، «وحتى لو استطعنا تأمين هؤلاء، من يضمن لنا دفع مستحقاتهم؟»

ماذا تنتظر الجامعة؟

في ما عدا التشغيل والصيانة، أحوال الجامعة ليست بخير. هي أشبه، كما تقول مصادر الأساتذة، «بسيارة خربانة بس ماشية». صحيح أن الأساتذة لم يعلنوا الإضراب حتى الآن، إلا أن غلياناً يسود صفوفهم، ولا سيما منهم الأساتذة المتعاقدون، لعدم قدرتهم على تأمين أبسط المستلزمات المعيشية. وما أخذوه من تقديمات، على غرار باقي مكوّنات القطاع العام، ولا سيما لجهة ضرب الرواتب بثلاثة، كان على سعر صرف 25 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد، وقد فقد قيمته تماماً مع ارتفاع السعر إلى 60 ألفاً للبرة مقابل الدولار الواحد. وكانت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية قد دعت رئاسة الجامعة في بيان أصدرته إلى «إعادة النظر بالتعليم الحضوري إلى حين تسوية الأمور وتوفير بدل النقل المناسب للأساتذة المتفرغين والمتعاقدين والموظفين الذين يتكبدون مصاريف تفوق ما يتقاضونه تحت مسمّى رواتب ومساعدات اجتماعية، مع العلم أن الطلاب في العديد من الفروع وخاصة في المناطق البعيدة يحجمون عن الحضور إلى قاعاتهم وصفوفهم لعدم قدرتهم على الانتقال، ما يجعل الهدف من العودة إلى التعليم الحضوري محل نظر». وإن لم تكن هناك مشكلة حتى الآن في تأمين مادة المازوت، ومواد القرطاسية وغيرها، على الأقل في مجمع الحدث، تعيش مختبرات الجامعة حالة يرثى لها لجهة عزوف المدربين عن تحضير العمليات وهجرة الأساتذة، واقتصار العمل المخبري على الضروريات واختصار الكثير من المعطيات المطلوبة في المنهج، وغياب القدرة على صيانة أيّ عطل أو إصلاحه في حال حدوثه، والعجز عن توفير المواد الأساسية المستوردة وحتى المصنّعة محلياً، ومنها المياه المقطّرة على أدنى تقدير.

الجامعة، كما يقول بدران، تنتظر من مجلس الوزراء تخصيص مبلغ 10 ملايين دولار «فريش» للصيانة والتشغيل، ومبالغ بالليرة اللبنانية للحراسة والكناسة. ويشير إلى أنها «تستحق من الدولة، بعد نجاحها في العودة إلى التعليم الحضوري، وإثباتها أنها رقم صعب في التصنيفات الجامعية العالمية، التحرك لكي لا يخسر البلد جامعته الرسمية، والعمل لإقرار الملفات الأساسية لصمودها، ومنها: تشغيل المجمّعات، دعم الأساتذة بالفريش دولار، إصدار عقود المدربين أصولاً من أجل حجز الاعتمادات والدفع الشهري، إعطاء بدل نقل للأساتذة المتعاقدين، إدخال الأساتذة المتعاقدين المتفرّغين في الملاك، إلا إذا كان المطلوب العودة إلى التعليم عن بعد، وهو القرار الأمرّ، إنما الأسهل بالنسبة إليّ، فليقولوا لي».

مجمع الحدث بلا صيانة ولا حراسة ولا كهرباء ولا مياه (مروان بوحيدر)

تقرير

إضراب التعليم الرسمي يكمل الشهر: قلق على مصير العام الدراسي

فواد بزي

يستمرّ إضراب أساتذة التعليم الرسمي (أساسي، ثانوي ومهني) للأسبوع الرابع على التوالي. ومع انقضاء الشهر الأول من التوقف عن التعليم، يكون تلامذة القطاع الرسمي قد خسروا 16 يوماً تعليمياً من أصل 70 متبقية لنهاية العام الدراسي، الذي أصبح مهدّداً

> الأساتذة متمسكون بمطلب قبض الرواتب على سعر موازٍ للدولار الجمركي

بسبب «التعنّت الحكومي، وانسداد الأفق، وعدم وجود حلول حقيقية تعيد الأساتذة إلى المدارس».

الوعود التي أطلقت التعليم مطلع السنة الدراسية تبيّن أنّها خاوية، وعبارة عن «كلام ما عليه جمرك»، فالرواتب الثلاثة المضاعفة تفقد قيمتها مع مرور الوقت بشكل متسارع، فبين نزولها إلى المصارف وبين قبضها يتهاوى سعر الصرف، ما يجعل الأساتذة متمسّكين بمطلب «قبض الرواتب على سعر خاص بهم في منصة صيرفة موازياً للدولار الجمركي». أمّا الحوافز من الجهات المانحة فتغيب عن بيانات الروابط ليأسهم منها، وتظهر في طلات وزير التربية عباس الحلبي الإعلامية فقط، والمدارس الرسمية لا تزال من دون موازنات تشغيلية تمكّنها من إدارة أمورها اليومية، لدرجة قول أحد المديرين إنّ «بالي مرتاح خلال الإضراب، فالإقفال أزال همّاً عن كاهله، إذ كان بلجأ لاستدانة المال لتأمين المازوت والمياه للمدرسة».

لا جلسة حكومية

ولكن لا صدى لهذه التحرّكات على الساحة الحكومية خصوصاً بعد الإعلان أنه «لا جلسة لمجلس الوزراء هذا الخميس، بانتظار استكمال الاستعدادات لبتّ الملف التربوي المتعلق بالتعليم الرسمي والجامعة اللبنانية وإقراره في جلسة واحدة»، وفق بيان صدر أول من أمس عن مكتب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، الذي «لا يبدو مهتماً بـ400 ألف تلميذ و50 ألف أستاذ في البيوت لا يعملون» يقول أساتذة. في المقابل يستمرّ وزير التربية بإصدار بيانات تؤكّد «موافقة الجهات المانحة على دفع الحوافز، ودعوة الأساتذة للعودة إلى التعليم، وفتح المدارس»، من دون أن تجد أيّ تجاوب لدى الأساتذة الذين يرون أنّ «نار الوعود كوتهم، ولن يصدّقوا سوى أرقام حساباتهم المصرفية».

ويضاف إلى بيانات وزارة التربية، نشرها «جداول الأموال التي وصلتها وطرق إنفاقها ضمنّ الأبواب المحددة لها»، وهو ما تعدّه «تنفيذاً لإصلاحات مطلوبة من الجهات المانحة». وتبيّن الجداول المنشورة على موقع وزارة التربية صرفها لمبلغ 43,123,111 دولاراً خلال العام 2021 كحوافز لـ58,580 مستحقاً، من أساتذة وعاملين في القطاع التعليمي، إلا أنّ ما نشر لا يأتي على تفاصيل أكثر دقّة، مثل تحديد عدد الدفعات لكلّ مستفيد وأسمائهم، و«هي معلومات موجودة في الوزارة»، ويذكر أنّ هذه الدفعات لم يتقاضاها مستحقّوها بالعملة الأجنبية، بل بالليرة وبحسب سعر منصة صيرفة، ما يعني أنّها كانت أقلّ من قيمتها الحقيقية بالعملة الأجنبية.

ولا عودة للتعليم

أمّا الأساتذة، وعلى رغم خلافاتهم على «صحة التصويت من بعد، أو عقد جمعيات عمومية افتراضية»، فإنّ نتيجة تصويتهم مدوّية بـ«لا عودة إلى المدارس»، إذ تخرج تباعاً نتائج الاستبيان بنسب تأييد عالية جداً لـ«استمرار الإضراب»، وتبلغ في التعليم الأساسي 86%، وفي المهني 96%، وفي الثانوي 97,3%. ولكن حجم مقاطعة أساتذة التعليم الثانوي للتصويت كان لافتاً، إذ صوّت 3598 أستاذاً من أصل حوالي 7002، أي أكثر من النصف بقليل، ما يشير إلى رفض جزء لا يستهان به من الأساتذة لطريقة تحرّك رابطتهم. المعارضون في التعليم الثانوي يطلبون من الأساتذة «مقاطعة الاستبيان، وعدم المشاركة فيه، فالهيئة الإدارية بالنسبة لهم شريكة في مشهد تعطّل العام الدراسي. هي فتحت المدارس بالقوة مطلع السنة من دون ضمانة الاستمرارية». ومن جهة الهيئة الإدارية، فـ«الدعوة للتهدئة، ولم الشّمل، والتوحّد حول الحقوق قائمة» بحسب حيدر إسماعيل نائب الرئيس، الذي يكرّر الاستعداد لـ«عقد مجلس مندوبين بعد لملمة البيت الداخلي، فنجاح المعارضين بسحب الثقة من دون وجود هيئة إدارية فاعلة يعني الدخول في فوضى».

الخاص نحو الإضراب

ووسط هذه الانقسامات الحادّة لدى الأساتذة، والتجاذب مع الحكومة، والوضع الاقتصادي المتدهور، يرتفع مستوى الخوف على العام الدراسي ككلّ، في القطاعين الخاص والرسمي، فالأول ليس بعيداً من التحرّكات المطلبية على رغم صوت أساتذته المنخفض مقارنةً مع زملائهم في القطاع الرسمي، فهم يعلّمون برواتب جدّ زهيدة، وتقديمات متواضعة، وغير مضاعفة أو مدعومة بالعملة الأجنبية، و«لكنّ المطالبة عندهم تساوي الصرف من العمل» بحسب أستاذ في «مدرسة كبيرة» وفق توصيفه. والحال هذه تدفع بنقابة المعلّمين لـ«عقد جمعيات عمومية في المدارس اليوم، والتوجه إلى الإضراب التحذيري يوم الأربعاء المقبل».

(هيثم الموسوي)

إضراب موظفي الإدارة العامة شبه المفتوح

تقرير

جنون الدولار

الناس تتكلم مع نفسها!

أماك خليك

تلاعب الدولار بأعصاب اللبنانيين في نهاية الأسبوع الماضي. ما بين يومَي الخميس والأحد الماضيين، رقصتْ العملة الصعبة في سوق الصرف السوداء بين حبلَيْ الـ 58 و65 ألف ليرة. من دون إنذار أو معايير واضحة، «حلّق» الدولار و«انهار»، وفق الأفعال التي تستخدم في الأخبار العاجلة، مرات عدة في الساعة الواحدة. وبرغم إقرار المعنيين بسعر الصرف بأنه لا يؤثّر على غلاء الأسعار، لكن البعض تكبّد خسائر باهظة في عمليات التصريف كأنها لعبة مقامرة.

لم يكد محمود ينهي ارتشاف قهوته حتى خسر في غضون دقائق، أربعة ملايين ليرة. قبل ساعة، كان صديقه الصرّاف قد ثبّت رقم 58,800 ألف ليرة كتسعيرة لتصريف مبلغ من المال. وشرط التثبيت نور بين الطرفين، بل إنه صار عرفاً في الآونة الأخيرة بعد التغيّر السريع في سعر الصرف. لكن بعد أقلّ من خمس دقائق على تسلّم محمود ملايينه، وصل الخبر العاجل يفيد بأن سعر الدولار تجاوز الـ 60 ألف ليرة. يحرص الصديقان على غرار كثيرين، على رصد المنصة لتتبّع تغيّر سعر الصرف. «أصبحنا أسرى لعبة قمار أو بورصة أسهم. هكذا تتحكم بنا المنصة السوداء» يقول محمود راضياً بخسارته.

خسارة الزبون لا تضاهي خسارة الصرّاف نفسه. في ساعة القفزة تلك، خسر صرّافو الأرصفة في شارع المصارف في صيدا صباح الجمعة الماضي، عشرات الملايين. الوجوم كان بادياً على وجوههم. بعضهم أقفل محفظته على ليرته وعلّق عملية التصريف حتى تنتهي رقصة الدولار. أحدهم سحب سريعاً ليرته من يد سيدة كان يصرف لها مئتي دولار، عندما بلغه أنباء ارتفاع سعر الدولار وهبوطه. خلال وقت قصير وقال «صرت لاكّلم نفسي»، وأضاف «أشتري على الغالي ثم أصرف على الرخيص قبل أن أكرّر العملية بشكل معاكس بعد ساعات».

وليد الذي يقف «من الفجر إلى النجر» ينتظر الزبائن لتصريف دولاراتهم، ضد ارتفاع سعر الصرف. خلف زاويته التي حجزها، خطّ الناشطون إبّان انتفاضة 17 تشرين «يسقط حكم الدولار». يتمنى أن لا يرتفع سعر الورقة الخضراء «لأنه سواء طلع أو نزل، الأسعار تبقى ترتفع!». يستعرض وليد لائحة طويلة من حاجيات أسرته التي بات غير قادر على تلبيتها. يعمل لمصلحة شركة مصرفية مقابل حوالي 500 ألف ليرة يومياً «لا لحمة ولا دجاج طبعاً. حتى إني بعت سيارتي واشتريت دراجة نارية لأوفر ثمن البنزين. لكن تبقى المصيبة الكبرى إيجار بيتي. كنت أدفع 300 ألف ليرة أي 200 دولار. والآن صرت أدفعها بحسب سعر الصرف اليومي».

المزاحون في الواجهة

وليد وزملاؤه يقابلون يومياً العشرات من ضحايا الدولار. جزء قليل من زبائنهم، يملك الدولار، لكن الغالبية مدخولها بالليرة اللبنانية. كثير منهم يتوقفون أمامنا للشكوى من مفاعيل ارتفاع سعر الصرف. «كأننا نحن رياض سلامة، منهم من يشتمنا كلما طار الدولار» يقول أبو عمر. صار لهم حكايا مع زبائنهم الذين تصلهم حوالات من أقربائهم في الخارج. «عندما طار الدولار اليوم، تذكرت رجلاً صرف 500 دولار قبل أيام على سعر 43 ألف ليرة. أكيد بيكون مات». ليس مزاحاً بأن البعض أصيب بذبحة قلبية بسبب خسائره الناجمة عن تبدّل سعر الصرف بسرعة. «العالم عم تطلق أو تموت على أبواب المستشفيات». من بين الصرّافين وأوراق المئة ألف ليرة التي تتراقص بين أصابعهم، تمرّ سيدة تحمل كيساً فيه عدد من حبات البندورة وكيسَيْ برغل وعدس. تسترق السمع إلى الحديث قبل أن تنفجر بالصراف: «خافوا الله فينا. زوجي سائق تاكسي، عشو بدو يلحَق». اضطرت السيدة إلى الحضور إلى صيدا لتخليص معاملة. «بيتي عند مدخل برجا. دفعت مئة ألف ليرة حتى وصلت إلى هنا. وسأدفع المبلغ نفسه لأعود. ولم يبق معي سوى مئتي ألف لأشتري مكونات طبخة المجدرة. إذا كيلو العدس صار بـ 70 ألف؟».

والغلاف «حلّقت» أيضاً

تابعت السيدة سيرها من دون أن تتوقف عن الصراخ، رافعة رأسها إلى السماء. يهزّ ماسح الأحذية برأسه، مشيراً لنا بأنها «واحدة من كثيرين يمرّون أمامي وهم يكلمون أنفسهم». الشاب الذي اضطر إلى العمل ماسح أحذية منذ ثماني سنوات بعد إقفال المحل الذي كان يعمل فيه، بات يكلم نفسه أيضاً. «قبل الأزمة، كانت هذه المهنة ستراً لي. كنت أمسح يومياً لأكثر من ثلاثين زبوناً ويعطوني بقشيشاً يكفي لأشتري لحمة. أخيراً، تقلّص الزبائن إلى أقلّ من عشرة». يزداد حنق الشاب وهو يرى فرجة زبونه بارتفاع الدولار. نايف أبو حشمة استقرّ في أوستراليا منذ 55 عاماً. لا يزال يواظب على زيارة مدينته صيدا كلّ عام. «بالنسبة إليّ صار البلد أرخص من قبل لأني أملك الدولار. أما بالنسبة إلى أهل البلد، فالحياة لم تعد حلوة». يشفق أبو حشمة على من بقي هنا «عملتنا كانت قوية. أما الآن، فقد أصبحنا درجة ثالثة».

يلقي ماسح الأحذية السلام على أبو رامي بديع وهو يخرج من محل الصرافة. أبو رامي لا يزال زبونه، أما هو فلم يعد زبون أبو رامي الذي ارتبط اسمه منذ عقود في المدينة بـ«سندويش الفلافل». كانت «فلافل أبو رامي» ملجأ الفقراء. «كان الرغيف بـ 3 آلاف ليرة قبل الأزمة. الآن صار بـ 100 ألف. حتى الخبز والماء لم يعودا بمتناول الجميع» يقول أبو رامي أخيراً، لم يعد يكلّف نفسه تبرير ارتفاع الأسعار للزبون. «كيف لي بأن أسعّر السندويش بأقل من 70 ألف ليرة، فيما أسعار جرّة الغاز وزيت القلي طارت. حتى أسعار الخضر والخبز حلّقت».

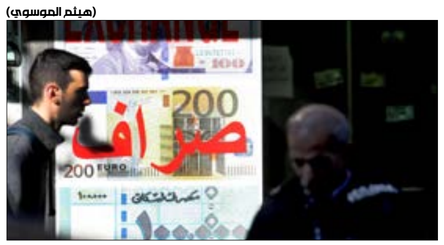

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

لا تزال دولة الاحتلال تعيش هوْل الصدمة التي خلّفتها عملية الفدائي الشهيد، خيري علقم، في قلْب القدس المحتلّة، غير داريةٍ على أيّ برّ سترسو سفينتها في تعامُلها مع هذا الزلزال الذي هزّ حكومة بنيامين نتنياهو الفاشية المتطرّفة في أولى أيّامها. وعلى رغم تلويح نتنياهو بـ"ردّ قوي وسريع ودقيق" على العملية، وبـ"إجراءات رادعة للإرهابيين"؛ وعلى الرغم أيضاً من بدء سلطات العدو اتّخاذ خطوات انتقامية ضدّ عائلات الفدائيين، وأخرى تحفيزية للمستوطِنين من مِثل التوسّع في منْحهم رُخص السلاح وتعزيز مستوطناتهم، إلّا أن كلّ تلك التهديدات والقرارات تبدو أقرب إلى محاولة لاسترضاء جمهور اليمين الذي انفلت سخطه من عِقاله في أعقاب هجوم "نيفيه يعقوب"، وجاءت عملية سلوان سريعاً لتُضاعفه أضعافاً. ذلك أن إشكاليات كبرى، جادّة وحقيقية، تبدو مطروحة على طاولة القرار السياسي والأمني في تل أبيب، في سياق بحثهم عن حلّ للمعضلة المتفاقمة التي يواجهونها منذ قرابة عام. إشكاليات تتصدّرها حقيقة عجْز كلّ الإجراءات الإسرائيلية المتّخذة إلى الآن عن وقف سيْل الهجمات الفدائية التي تبدو أقرب إلى حالة عدوى لا تفتأ تتمدّد بلا رادع، ومن غير المنظور أن تُوقف تفشّيها، الذي لم يأتِ صعود الفاشية الجديدة في دولة الاحتلال أيضاً إلّا ليفاقم جراءته. وممّا يزيد المعضلة تعقيداً، أنه على رغم الطابع الفردي لتلك العمليات، إلّا أن نوعاً من التنظيم الأوّلي والاحتراف بدآ يَظهران فيها، يشكّلان عامل إقلاق كبيراً لإسرائيل، من دون أن تجد الدليل، إلى الآن، إلى وقوف فصيل بعيْنه خلفها، وهو ما يصعّب عليها العمل على حصْرها. وحتى لو قرّرت تصعيد عدوانها ضدّ خلايا المقاومة في الضفة الغربية المحتلّة، أو توجيه رسالة ترهيبية ما ضدّ قطاع غزة، فهي ستغامر بالانجرار إلى معركة كبرى يُظهر الفلسطينيون تحفّزاً كبيراً لها، فيما لا تبدو مدن الداخل المحتلّ وبلداته بعيدةً من سيناريواتها القاتمة إسرائيلياً. بالنتيجة، ليس أمام دولة الاحتلال إلّا فعل المزيد من الشيء نفسه، فيما أهالي الأرض المحتلّة بلغوا مرحلة يمكن القول إنهم باتوا فيها على قناعة بأن لا شيء لديهم ليخسروه، وبالتالي فهم سيزدادون استماتة في مواجهة عدو أثبتت التجارب أن القوة وحدها هي التي يمكن أن تَدفعه إلى التعقّل.

عملية القدس تشعل فلسطين
المواجهة بأيّ ثمن

تكتسب عملية القدس أهمّية استراتيجية في توقيتها ومكانها ونتائجها (أ ف ب)

رام الله - **أحمد العبد**

لم يتأخّر الردّ الفلسطيني على مجزرة جنين صباح الخميس الماضي، فجاء متسلسلاً موزّعاً على جغرافية فلسطين التاريخية، بادئاً بإطلاق صاروخَين من قطاع غزة صوب عسقلان، ومتوّجاً بعمليّتَي القدس وسلوان الفدائيّتين، واللتَين تبعتْهما سلسلة عمليات إطلاق نار في الضفة، كان آخرها مساء السبت في أريحا وأخرى قرب قلقيلية. وكما كان متوقّعاً، شكّلت مجزرة جنين التي ارتقى خلالها 10 شهداء ونحو 20 جريحاً بعضهم في حال الخطر الشديد، نقطة مفصلية في حالة الاشتباك القائمة في الضفة الغربية المحتلّة، وهذا ما ظهر في الردود الفلسطينية التي أعقبت المذبحة، والتي يمكن في حال تدحرُج الأوضاع إلى ردود إضافية متضادّة، أن تُفضي إلى حرب شاملة مفتوحة. ووجّهت سلسلة عمليات الردّ الفلسطيني التي بدأت في مستوطنة "نيفيه يعقوب" في القدس المحتلّة، وانتقلت بعدها إلى سلوان، ضربة قوية لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرّفة، وهو ما اتّضح في الهجوم الذي شنّه المستوطِنون على وزير "الأمن القومي" المتطرّف إيتمار بن غفير، خلال زيارته مكان الهجوم الأوّل، غير المسبوق منذ سنوات، والذي وقع في قلب القدس المحتلّة، ضارباً عُرض الحائط بكلّ الاحتياطات الأمنية والاستخبارية التي اتّخذتها دولة الاحتلال إثر مجزرة جنين، لتأتي عملية سلوان إثر ذلك وتُلقي بثقْل إضافي على رأس حكومة نتنياهو والأجهزة الأمنية، نظراً إلى حالة الاستنفار والتأهّب التي تلت ضربة "نيفيه".

ورسَخ هجوم القدس جملة حقائق على الأرض، أهمّها أن ديناميات الشارع لا ترتبط بالحسابات والتحرّكات السياسية، وأن التصعيد سيقابَل دائماً بالتصعيد، إذ إن زيارة نتنياهو للأردن، ومحاولات احتواء التوتّر وتحديداً في القدس، وتصعيد الضغط على السلطة الفلسطينية، ومن ثمّ دعوات المجتمع الدولي إلى التهدئة، وأيضاً زيارات أركان إدارة جو بايدن للمنطقة ومطالباتهم بالحفاظ على "الوضع القائم"، بدت كلّها يوم الجمعة بلا قيمة. كذلك، أكد الهجوم، مرّة أخرى، نجاعة العمليات الفردية، وقدرتها على ضرْب عمْق الأمن الصهيوني وإثبات محدودية قوّته، خصوصاً أن المنفّذ تمكّن، على رغم الاستنفار الأمني الكبير، من الوصول إلى منطقة حسّاسة، والقيام بما قام به، ومن ثمّ الانسحاب، من دون أن تستطيع شرطة الاحتلال من الوصول إلى المكان إلّا بعد 20 دقيقة، تنقّل خلالها الفدائيّ بأريحية، وأطلق النار بشكل مباشر على المستوطنين من مسدّسه الشخصي، وقام بتبديل مخزَنَين من الرصاص، قبل أن يشتبك مع عناصر الشرطة على حاجز بعيد عن المكان. وبالقدْر الذي عمّقت به الفرجة الشارع الفلسطيني، جاء الشعور بانعدام الأمان لدى الإسرائيليين على الرغم من تواجُد الآلاف من عناصر شرطة الاحتلال في المدينة، وتسلُّح المستوطِنين أنفسهم الذين انفلت عِقالهم في القدس والضفة، وشنّوا سلسلة هجمات على ممتلكات الفلسطينيين، منذ وقوع العملية الأولى حتى فجر الأحد، وسط غضبهم من حكومة نتنياهو – بن غفير، اللذَين لم تبدّد كلّ التهديدات التي أطلقاها معالم الهزيمة عن وجهَيهما.

وتكتسب عملية القدس أهمّية استراتيجية في توقيتها ومكانها ونتائجها؛ فهي من ناحية عمّقت مأزق نتنياهو وحكومته، وتحديداً أمام جمهورها من اليمين الذي اتّهمها بالفشل، في وقت استمرّت فيه الاحتجاجات الداخلية المطالبة برحيل الائتلاف الحاكم، وتواصل الرفض الدولي (الظاهري على الأقلّ) لبعض أركانه من مِثل بن غفير حساسية، والقيام بما قام به، ومن ثمّ الانسحاب، من دون أن تستطيع شرطة الاحتلال من الوصول إلى المكان إلّا بعد 20 دقيقة، تنقّل خلالها الفدائيّ بأريحية، وأطلق النار بشكل مباشر على المستوطنين من مسدّسه الشخصي، وقام بتبديل مخزَنَين من الرصاص، قبل أن يشتبك مع عناصر الشرطة على حاجز بعيد عن المكان. وبالقدْر الذي عمّقت به الفرجة الشارع الفلسطيني، جاء الشعور بانعدام الأمان لدى الإسرائيليين على الرغم من تواجُد الآلاف من عناصر شرطة الاحتلال في المدينة، وتسلُّح المستوطِنين أنفسهم الذين انفلت عِقالهم في القدس والضفة، وشنّوا سلسلة هجمات على ممتلكات الفلسطينيين، منذ وقوع العملية الأولى حتى فجر الأحد، وسط غضبهم من حكومة نتنياهو – بن غفير، اللذَين لم تبدّد كلّ التهديدات التي أطلقاها معالم الهزيمة عن وجهَيهما.

وتكتسب عملية القدس أهمّية استراتيجية في توقيتها ومكانها ونتائجها؛ فهي من ناحية عمّقت مأزق نتنياهو وحكومته، وتحديداً أمام جمهورها من اليمين الذي اتّهمها بالفشل، في وقت استمرّت فيه الاحتجاجات الداخلية المطالبة برحيل الائتلاف الحاكم، وتواصل الرفض الدولي (الظاهري على الأقلّ) لبعض أركانه من مِثل بن غفير حساسية، والقيام بما قام به، ومن ثمّ الانسحاب، من دون أن تستطيع شرطة الاحتلال من الوصول إلى المكان إلّا بعد 20 دقيقة، تنقّل خلالها الفدائيّ بأريحية، وأطلق النار بشكل مباشر على المستوطنين من مسدّسه الشخصي، وقام بتبديل مخزَنَين من الرصاص، قبل أن يشتبك مع عناصر الشرطة على حاجز بعيد عن المكان. وبالقدْر الذي عمّقت به الفرجة الشارع الفلسطيني، جاء الشعور بانعدام الأمان لدى الإسرائيليين على الرغم من تواجُد الآلاف من عناصر شرطة الاحتلال في المدينة، وتسلُّح المستوطِنين أنفسهم الذين انفلت عِقالهم في القدس والضفة، وشنّوا سلسلة هجمات على ممتلكات الفلسطينيين، منذ وقوع العملية الأولى حتى فجر الأحد، وسط غضبهم من حكومة نتنياهو – بن غفير، اللذَين لم تبدّد كلّ التهديدات التي أطلقاها معالم الهزيمة عن وجهَيهما.

وتكتسب عملية القدس أهمّية استراتيجية في توقيتها ومكانها ونتائجها؛ فهي من ناحية عمّقت مأزق نتنياهو وحكومته، وتحديداً أمام جمهورها من اليمين الذي اتّهمها بالفشل، في وقت استمرّت فيه الاحتجاجات الداخلية المطالبة برحيل الائتلاف الحاكم، وتواصل الرفض الدولي (الظاهري على الأقلّ) لبعض أركانه من مِثل بن غفير حساسية، والقيام بما قام به، ومن ثمّ الانسحاب، من دون أن تستطيع شرطة الاحتلال من الوصول إلى المكان إلّا بعد 20 دقيقة، تنقّل خلالها الفدائيّ بأريحية، وأطلق النار بشكل

أعلن رئيس الوزراء أنه "أوعز إلى رئيس هيئة الأمن القومي بدراسة مزيد من الخطوات لمواجهة العملية الإرهابية"، مؤكداً أن "الجيش أعدّ نفسه للمواجهة"، مهدّداً بأن "ردّة الفعل الإسرائيلية على الإرهاب ستكون شديد وقاسية". وأضاف أن "التنظيمات الإرهابية تسعى للقضاء علينا، ولذا نحن مضطرّون للتكاتف والتعاضد من أجل التغلّب عليهم". وفي محاولة لإظهار نجاعة حكومته على المستوى السياسي، أشاد بـ"الإدانة" التي صدرت عن بعض الدول لهجوم الجمعة، قائلاً: "أشكر رئيس الولايات المتحدة، صديقي جو بايدن، الذي تحدّث معي وأعرب عن تعازيه وصدمته من هذا العمل المروّع. كما أشكر العديد من القادة الآخرين، بمن في ذلك من الدول العربية، لوقوفهم إلى جانب إسرائيل في هذا الوقت. كلّنا نصلّي من أجل شفاء الجرحى المصابين". وتشي مسارعة حكومة الاحتلال إلى اتّخاذ إجراءات مضادّة ردّاً على العملية، بالمعضلة الكبيرة التي تعانيها، ومحاولتها تهدئة غضب المستوطِنين، وهو ما يظهر أيضاً في استعجال تنفيذ تلك الإجراءات، التي تَمثّل بعضها في إغلاق منزل عائلة الشهيد خيري علقم تمهيداً لهدمه. وجاء هذا بعد ساعات قليلة فقط من قرار "الكابينت" سلْب عائلات منفّذَي العمليات بطاقات "الهوية الإسرائيلية" وحقوقاً أخرى (من المرجح أن يتمّ تشريع قانون بذلك)، وانتزاع امتيازات إضافية من "مؤسّسة التأمين الوطني"، وتسريع منْح تراخيص السلاح لآلاف المستوطِنين، والعمل على توسيع المستوطَنات، وتعزيز قوّات الشرطة والجيش، بالإضافة إلى تنفيذ اعتقالات واسعة في صفوف الفلسطينيين وجمْع السلاح غير المرخّص. على أن عملية "نيفيه يعقوب" تشكّل نموذجاً مُلهماً للاقتداء به، وهو ما يمثّل إحدى أكثر الحقائق إقلاقاً للمنظومة الأمنية والاستخبارية الصهيونية، خصوصاً أن الاستلهام المتوقّع سرعان ما تحقّق جانب منه في هجوم سلوان، ومن المحتمل جدّاً أن يتكرّر في الأيام المقبلة. أيضاً، تَدفع العملية نحو تصعيد الاشتباك، على قاعدة أن جرائم الاحتلال لا يمكن أن تمرّ، وأن المقاومة في الضفة يجب أن تتوسّع وتتعمّق وتزداد قيمة نوعية، من دون السماح بالقضاء عليها، ومع الحفاظ على المعادلات التي أفرزتْها معركة "سيف القدس" ونصف عام. وإذا أخذ في الاعتبار ما نشره الإعلام العبري قبل أيام، من أن "كتائب القسام" أعلنت حالة الاستنفار لدى مُقاتليها لزيادة عَلَتها من الجنود الأسرى، فإن عملية مفاجئة للمقاومة من هذا النوع قد تكون شرارة للمواجهة، شأنها شأن قصْف تل أبيب أو القدس المحتلّة مثلما جرى في أيار 2021. وفي حال قُدّر لمواجهة مفتوحة أن تقع في غضون الأسابيع المقبلة على ضوء التصعيد الحاصل، فإنها بالتأكيد لن تقارن بـ"سيف القدس"، نظراً إلى التطوّر والتراكم اللذَين أحدثتْهما المقاومة منذ وحتى الآن في ترسانتها العسكرية، خصوصاً لناحية إنتاج الصواريخ وتحسين دقّتها، وهو ما تشي به عشرات التجارب الصاروخية التي أجريت خلال الفترة الماضية. ويُضاف إلى ما تقدّم، اختلاف الوضع في الضفة؛ إذ ثمّة اليوم العديد من التشكيلات والمجموعات العسكرية التي يمكن أن تقضّ مضجع جيش الاحتلال، كما يمكن أن تتحقّق مخاوف المنظومة الأمنية الصهيونية من تمكُّن العديد من المقاومين من الوصول إلى الداخل المحتلّ وتنفيذ عمليات فدائية، إلى جانب احتمال انفجار الأوضاع في الداخل، بشكل أكثر زخماً وقوّة ممّا شهدتْه "هبّة الكرامة".

ولعلّ أكثر ما تخشاه إسرائيل في أيّ مواجهة كهذه، هو أن يتمّ توجيه مئات الآلاف من قطع السلاح المنتشرة في أوساط الفلسطينيين في الداخل إلى عناصر الشرطة والجيش، مع ما يعنيه ذلك من وجود جيش صغير، سيلحق خسائر فادحة بصفوف قوات العدو، خاصة أن محاولات الاحتلال إغراق البلدات الفلسطينية بالمخدّرات والسلاح والجريمة، لم تنجح في جعْل أهلها ينسون قضيّتهم الوطنية، وهو ما يبيّنه مثلاً أحداث مدينة اللد عام 2021. وفي هذا الإطار، حذّر ضابط الشرطة الاحتياط، مسؤول لواء الجنوب السابق أوري بار ليف، في 7 كانون الأول في حديث صحافي، من أن "أحداث أيار 2021 تُعتبر تجربة مصغّرة فقط عن التهديد الذي سيواجه خلال الفترة القادمة، حيث يُنتظر تفجّر الأوضاع في المدن المختلطة ومن دون سابق إنذار"، مضيفاً أن "المواجهات التي شهدتْها تلك المدن كانت عبارة عن مقدّمة فقط للسيناريو الأسود الذي تتوقّعه الشرطة في حال اشتعال الأمور من جديد، إذ يُنتظر تنفيذ فلسطينيّي الداخل عمليات دامية خلال مواجهات مستقبلية".

> **تشي مسارعة حكومة الاحتلال إلى اتّخاذ إجراءات مضادّة ردّاً على عملية القدس، بالمعضلة الكبيرة التي تعانيها**

ما ستنتقل شرارتها إلى خارج القضبان، وقد تصل إلى مستويات عالية من الانفجار. وتدرك فصائل المقاومة الفلسطينية، على ضوء ذلك، أن المواجهة العسكرية مع العدو قادمة لا محالة، وسقفها الزمني الأعلى قد يكون شهر رمضان المقبل. وفي هذا الإطار، حذّر رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، من أن "المنطقة ذاهبة إلى تصعيد غير مسبوق"، مؤكداً أن "المواجهة لن تبقى داخل السجون إثر قمْع إدارات المعتقلات للأسرى"، بينما لوّحت حركة "الجهاد الإسلامي"، خلال العدوان الأخير على مخيّم جنين، بدخول قطاع غزة في معركة مفتوحة، ونقلت رسائل إلى الوسطاء بالمعنى المذكور. ونبّه القيادي في "الجهاد"، داوود شهاب، بدوره، قبل أيام، إلى "أننا مقبلون على مواجهة مفتوحة وواسعة في حال لم يقف الجميع عند مسؤولياته، ويوقف هذه الحكومة ويضع حدّاً لنزواتها الفاشية".

وعلى ضوء معركة "سيف القدس"، فإن فصائل المقاومة، إذا ما قرّرت خوض مواجهة جديدة، فإنها ستحرص على أن تختار الزمان والمكان المناسبَين، وهي لديها القدرة والجرأة للقيام بذلك على غرار ما حصل قبل حوالى عام ونصف عام. وإذا أخذ في الاعتبار ما نشره الإعلام العبري قبل أيام، من أن "كتائب القسام" أعلنت حالة الاستنفار لدى مُقاتليها لزيادة عَلَتها من الجنود الأسرى، فإن عملية مفاجئة للمقاومة من هذا النوع قد تكون شرارة للمواجهة، شأنها شأن قصْف تل أبيب أو القدس المحتلّة مثلما جرى في أيار 2021. وفي حال قُدّر لمواجهة مفتوحة أن تقع في غضون الأسابيع المقبلة على ضوء التصعيد الحاصل، فإنها بالتأكيد لن تقارن بـ"سيف القدس"، نظراً إلى التطوّر والتراكم اللذَين أحدثتْهما المقاومة منذ وحتى الآن في ترسانتها العسكرية، خصوصاً لناحية إنتاج الصواريخ وتحسين دقّتها، وهو ما تشي به عشرات التجارب الصاروخية التي أجريت خلال الفترة الماضية. ويُضاف إلى ما تقدّم، اختلاف الوضع في الضفة؛ إذ ثمّة اليوم العديد من التشكيلات والمجموعات العسكرية التي يمكن أن تقضّ مضجع جيش الاحتلال، كما يمكن أن تتحقّق مخاوف المنظومة الأمنية الصهيونية من تمكُّن العديد من المقاومين من الوصول إلى الداخل المحتلّ وتنفيذ عمليات فدائية، إلى جانب احتمال انفجار الأوضاع في الداخل، بشكل أكثر زخماً وقوّة ممّا شهدتْه "هبّة الكرامة".

ولعلّ أكثر ما تخشاه إسرائيل في أيّ مواجهة كهذه، هو أن يتمّ توجيه مئات الآلاف من قطع السلاح المنتشرة في أوساط الفلسطينيين في الداخل إلى عناصر الشرطة والجيش، مع ما يعنيه ذلك من وجود جيش صغير، سيلحق خسائر فادحة بصفوف قوات العدو، خاصة أن محاولات الاحتلال إغراق البلدات الفلسطينية بالمخدّرات والسلاح والجريمة، لم تنجح في جعْل أهلها ينسون قضيّتهم الوطنية، وهو ما يبيّنه مثلاً أحداث مدينة اللد عام 2021. وفي هذا الإطار، حذّر ضابط الشرطة الاحتياط، مسؤول لواء الجنوب السابق أوري بار ليف، في 7 كانون الأول في حديث صحافي، من أن "أحداث أيار 2021 تُعتبر تجربة مصغّرة فقط عن التهديد الذي سيواجه خلال الفترة القادمة، حيث يُنتظر تفجّر الأوضاع في المدن المختلطة ومن دون سابق إنذار"، مضيفاً أن "المواجهات التي شهدتْها تلك المدن كانت عبارة عن مقدّمة فقط للسيناريو الأسود الذي تتوقّعه الشرطة في حال اشتعال الأمور من جديد، إذ يُنتظر تنفيذ فلسطينيّي الداخل عمليات دامية خلال مواجهات مستقبلية".

إسرائيل تجترّ خياراتها: لا بديل من «الشيء نفسه»

علي حيدر

إذا ما افترضنا أن قيادة العدو العسكرية درست، قبل مجزرة جنين، تداعياتها وردود الفعل عليها، يتّضح أنها لم تكن تتوقّع أن يأتي الردّ عليها سريعاً، وبقساوة غير مسبوقة منذ سنوات. مع ذلك، تتجاوز العملية، في أبعادها، كونها أدّت إلى خسائر بشرية قاسية في صفوف المستوطنين، إذ شكّلت أيضاً إنجازاً نوعيّاً للمقاومة في توقيتها الفوري بعد المجزرة، واختراقاً للأجهزة الأمنية التي كانت في ذروة جاهزيّتها واستنفارها. وتتصاعد رسائل العمليّة خصوصاً في ضوء لغة التحدّي والوعيد التي هيمنت على خطاب المتطرّفين الذين أصبحوا عاملاً مقرّراً ورئيساً في حكومة العدو. ولهذه الاعتبارات جميعاً، شكّلت العمليّة نوعاً من المفاجأة للعدو، وأسقطت نظرية تسود دوائر التقدير والقرار بأنه يمكن تجاوز الشعب الفلسطيني عبر احتواء ردوده على أيّ اعتداءات، والتفرّغ، في الوقت نفسه، لمواجهة التهديدات الأكثر خطورة في الشمال والشرق.

وليس من المبالغة القول إن عملية القدس وما تلاها وسيتلوها، هو أن تكشف قدرة الشعب الفلسطيني على قلْب المعادلة في مواجهة الاحتلال، وتغيير المشهد بشكل جذري. فقد كان جليّاً حجم الإرباك الذي هيمن على مؤسّسات التقدير والقرار في كيان العدو، والذي بعدما كان مزهوّاً بـ"الإنجاز التكتيكي" الذي حقّقه في جنين، تلقّى صفعة في عمق مناطقه، أدخلت الرعب إلى قلوب مستوطنيه، واستحضرت أمامهم صورة مصغّرة عن سيناريوات الرعب التي تنتظرهم في ما لو تطوّر المشهد إلى ما هو أشدّ. ولعلّ الأكثر إقلاقاً لكلّ من المؤسّسات والرأي العام الإسرائيليَّين، هو أن تشكّل العمليّة نموذجاً يحاكيه المقاومون، وهو أيضاً ما بدأ يلوح فعلياً، فضلاً طبعاً عن أن إجراءات العدو القمعية تغذّي هي الأخرى هذا الاتجاه.

ومن النتائج الأبرز لعملية القدس، بلحاظ سياقها وخسائرها البشرية ورسائلها، على طاولة القرار السياسي والأمني، أن التهويل الذي واكب تشكيل الحكومة، فشل في تحصين الأمن الإسرائيلي بالاستناد إلى رهان أن تؤثّر هذه السياسة في حسابات المقاوم الفلسطيني، وتدفعه إلى الانكفاء عن المبادرة بذريعة تجنّب ردود فعل إسرائيلية أكثر تطرّفاً. وهكذا، تلقّى وزراء حكومة بنيامين نتنياهو تطرّفاً من موقع التجربة والقرار، أنهم أمام واقع فلسطيني مغاير لما يفترضونه في أوهامهم التي أدّت إلى شعور عميق بالخيبة والفشل. ويبقى أن هذه الجولة الأمنية «تشكّل الاختبار الأهمّ لحكومة نتنياهو»، كونها الأكثر يمينية، ونتيجة تصريحات غالبية أعضاء «الكابينيت» الحربجية قبل أسابيع.

أمام هذا الواقع الذي يؤشّر إلى صحّة ما تخوّف منه العديد من الخبراء حول احتمالات انفجار الساحة الفلسطينية ضدّ الاحتلال، تواجه القيادة الإسرائيلية إشكالية الردّ الناجع الذي لا يُورّطها في مواجهة كبرى. وفي هذا المجال، يحضر على طاولة القرار مروحة من الأسئلة التي يبحث العدو عن إجابات عليها. ما هو الخيار العمليّاتي الأجدى والأقلّ كلفة في مواجهة هذا النوع من العمليات؟ وهل يجدي استهداف أيّ من قيادات فصائل المقاومة؟ وماذا لو تورّطت إسرائيل في مواجهة واسعة في مقابل قطاع غزة؟ وماذا لو أن قرارات المنفّذين ذاتية، وأن هذه الاستهدافات لا تؤثّر في خياراتهم؟ وماذا لو أدّت إلى تعزيز حافزية الشباب الفلسطيني للردّ على المزيد من الاعتداءات؟ وماذا لو تكرّرت عملية مشابهة في العمق، وعلى مستوى الخسائر؟

في ظلّ حالة الإرباك التي تشهدها القيادة الإسرائيلية، حذّر رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، عنوانه العام، بالقول: «سيكون ردّنا قوياً وسريعاً ودقيقاً، ومن يحاول أن يؤذينا سنؤذيه ونؤذي ومخاطر الخيارات البديلة عمّا تقدم، فبثبت أن خيارات إسرائيل في هذا المجال ضيّقة ومحدودة وتقليدية، وأنه ليس هناك حلول استراتيجية جذريّة، وإنما الذي يهيمن على كل القراءات والتقدير هو أن هناك مخاطر استراتيجية تلوح في الأفق. ولذلك، فإن أيّ ردود، تهدف بالدرجة الأولى إلى امتصاص نقمة الشارع اليميني. انطلاقاً من إدراك هذه التعقيدات والمخاطر، عبّر معلّقون وخبراء عن مخاوفهم من آثار وتداعيات شعور الحكومة، وعلى رأسها نتنياهو، بالعجز وجلاء هذه الصورة أمام جمهورهم. فقد يدفعها ذلك، إلى محاولة إثبات يمينيتها أمام جمهورها المتعطّش للدماء. ومن هنا، ينبع هامش وقوعها في التقدير الخاطئ في اتجاه خطوات متهوّرة. وعلى هذه الخلفية، تأتي بعض التحذيرات من السقوط في دوامة من الضربات المتبادلة. إلّا أنهم يراهنون، في هذا المجال، على «عقلانية» نتنياهو وواقعيته من موقع تجربته الواسعة التي أظهر فيها إدراكه لمحدوديّة قوّة إسرائيل في مقابل المدفعين لإثبات أن وجودهم الفاعل في مؤسّسة القرار تنتج منه سياسات جديدة وواقع فلسطيني جديد!

إزاء ذلك، بادر «المجلس الوزاري المصغّر»، حتى الآن، إلى قرارات انتقامية تهدف إلى محاولة التأثير في إرادة المقاومة والصمود لدى الشعب الفلسطيني، عبر جباية أثمان مؤلمة من عائلات المقاومين وبيئتهم وداعميهم. وبغض النظر عن تفاصيل هذه القرارات، وعلى رغم أن قادة العدو يدركون أنها لن تثني الشعب الفلسطيني عن مواصلة مقاومته، إلّا أنهم وجدوا أنفسهم مرّة أخرى أمام معادلة «المزيد من الشيء نفسه»، وبعبارة أخرى، الالتزام بالمعادلة العقيمة: «ما لا بديل عنه هو البديل عن نفسه».

> **بادر «المجلس الوزاري المصغّر»، حتى الآن، إلى قرارات انتقامية تهدف إلى محاولة التأثير في إرادة المقاومة**

تواجه القيادة الإسرائيلية إشكالية الردّ الناجع الذي لا يُورّطها في مواجهة كبرى (أ ف ب)

على الغلاف

رصاصة علقم الأخيرة: لا الرحلة ابتدأت... ولا الدرب انتهى

يوسف فارس

أمام كنيس يهودي في مستوطنة «نبي ياكوف» (واحة يعقوب)، المُقامة على أراضي بلدة بيت حنينا شمال القدس، في تمام الساعة الثامنة والربع من مساء يوم الجمعة، بدأ خيري علقم مراسم انتقام ظلّ يختمر في عقله وقلبه طوال 21 عاماً. طبّق ابن القدس كلّ مقولة كان قد عنون بها صوره الشخصية

> لم يترك ابن الـ 21 ربيعاً رمزيّة في أدبيّاته المنتقاة بعناية فائقة، إلّا جلّاها

في مواقع التواصل الاجتماعي. شابّ وسيم، بملامح بريئة، يمسك بعنان فرسه، قائلاً: «مَن قال إنّنا نريد سلاماً؟ نريد حرباً لا نهاية لها». أمّا التكتيك الذي اختاره، فقد كتبه في أعلى صورة أخرى: «قنّاص مناسب في مكان مناسب، خيرٌ من ألف جندي في ساحة معركة». والنتيجة بلخّصها بيت شعر في معلّقة عنترة: «فإذا ظُلمت فإن ظلمي باسل... مرّ مذاقته كطعم العلقم».

لم يَترك ابن الـ 21 ربيعاً رمزيّة في أدبيّاته المنتقاة بعناية فائقة، إلّا جلّاها. أشهرُ مسدّسه، لتحكي طلقاته ما عبّرت عنه كلماته سلفاً: «لم نعُد نخاف من شيء، فكلّ ما نخشاه قد حدث». أمّا توقيت الفعل الأعجوبة، فلعلّه الأكثر إبداعاً من احترافه الفريد في إطلاق النار؛ بعد يوم دام، تبجّح فيه قادة المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية بقتلهم تسعة شبّان بعمر ورد الأقحوان في مخيم جنين، للثلاثة منهم أمّ واحدة، سنشاهدها في اليوم التالي، تطلق الزغاريد وتوزّع الحلوى. هكذا، قرّر الشاب أن يحوّل بصنيعه بيوت العزاء إلى أفراح.

في عام 2001، بعد ثلاث سنوات من مقتل جدّه خيري على يد الإرهابي اليهودي، حاييم بيرلمان، ولد خيري الحفيد في حيّ الشيّاح في قرية الطور شرقَ المسجد الأقصى، لعائلة تنحدر من قرية بيت ثول المهجّرة في قضاء القدس المحتلة، مكوّنة من سبعة أشقاء هو الثاني بينهم. درس «الحفيد المنتقم» حتى الثانوية في مدارس قرية الطور، ثمّ عمل بعد تخرّجه في مجال الكهرباء. يقول والده موسى علقم في وصْف ولده: «شابّ بسيط، متديّن بالفطرة، محبوب من الجميع، خدوم وصاحب نخوة (..) لم ينتمِ إلى أيّ من الأحزاب، ولم يفصح يوماً عن نيّته تنفيذ فعل كهذا. العمل والمنزل، هما حياته». الصمت، التخطيط الجيّد، دراسة الهدف الذي زاره مرّتين قبل التنفيذ، التمرُّن الجاد والاحترافي على استخدام السلاح الذي انتقى أيضاً نوعيّته بعناية، توّج علقم كلّ ذلك بأخلاق الفرسان. إذ وفقاً لشهادة إحدى المستوطنات، فإن ابنتها، وهي فتاة لم تتجاوز الـ 20 من عمرها، مرّت من أمامه وتوسّلته بأن لا يقتلها، فسمح لها بالذهاب قائلاً: «اذهبي من هنا، أنا لا أطلق النار على النساء»، ثمّ واصل هجومه.

أغلق الشاب المقدسي فاتورة الحساب. قتل في 20 دقيقة سبعة مستوطنين، وأصاب 10 آخرين، أي أن طلقة واحدة، من أصل 18، ظلّت في مخزن ذخيرته، أو اخطأت هدفها، أو لعلّها أصابت قلب المنظومة الأمنية الإسرائيلية. والوعي الجمعي لمجتمع الاحتلال، مُسجّلةً أن دوائر الدم التي يفتتحها الأخير كلّ يوم، ستكتمل ولو «بعد جيل»، في ديمومة لا يُنهيها تقادُم السنين.

قرّر الشاب أن يحوّل بصنيعه بيوت العزاء إلى أفراح (أ ف ب)

المطبّعون لتل أبيب: إنّا على «مصابكم» لمحزونون

بدت مواقف بعض الأنظمة العربية، ولا سيما الخليجية، من هجوم القدس الفدائي، مقدّمة لتغطية ما يمكن أن تقوم به أكثر حكومة إسرائيلية تطرّفاً من جرائم ضدّ الفلسطينيين، عن طريق وضع إسرائيل في خانة «الضحيّة التي اعتُدي على مدنيّيها»، أو في أحسن الأحوال المساواة بينها وبين الفلسطينيين الذين يكافحون لرفْع الاحتلال. وسارعت حكومة الاحتلال إلى تلقّف تلك المواقف، معتبرة أنها «تشدّ من أزرنا»، ومهدّدة بالانتقام من الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان والتعجيل في منْح تراخيص حمْل السلاح للإسرائيليين

أنّ يصل بعض دول الخليج إلى اعتبار الهجوم الفدائي الفلسطيني على كنيس يهودي في القدس الشرقية المحتلّة الذي أوقع سبعة قتلى وعدداً من الجرحى بين المستوطنين الإسرائيليين، «هجوماً مداناً على مدنيين أبرياء»، فهذا يدلّ على المدى الذي وصلت إليه الأنظمة الخليجية في ربْط مصيرها بالنسخة اليمينية الأكثر تطرّفاً للحُكم في إسرائيل. فالقدس الشرقية أرضٌ محتلّة، تقوم بدور «الضحية»، فإنها تفعل ذلك كمقدّمة لتوسيع عملية الانتقام، وهو ما انعكس في تصريح رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بعد اجتماع المجلس الوزاري المصغّر، بقوله إن «الإرهابيين وعائلاتهم سيدفعون الثمن، وسنجلبه من كل مَن يدعمهم»، مهدّداً بالردّ «بيد ثقيلة ودقيقة»، ومعلناً أن حكومته «ستتّخذ قريباً خطوات لتعزيز الاستيطان، كما أنها ستعجّل في منْح تراخيص حمْل السلاح لآلاف الإسرائيليين». وسارع وزير خارجيته، إيلي كوهين، إلى تلقّف بيانات الإدانة العربية، تمهيداً لانتقام يروي غليل المستوطنين والسياسيين المتطرّفين الذين يهيمنون على حكومة نتنياهو، من الدم الفلسطيني؛ إذ قال قبيل جلسة المجلس، إنه «يشكر قادة العالم، بمن فيهم من الدول العربية، الذين أرادوا مواساة الشعب الإسرائيلي، وأن يشدّوا من أزرنا».

> بعض بيانات الإدانة العربية لهجوم القدس تمنح العدوّ رخصةً للإيغال في إراقة الدم الفلسطيني

ومرتادو الكنيس مستوطنون، حتى بالمعايير غير العادلة التي يعتمدها ما يُسمّى «المجتمع الدولي» عبر الأمم المتحدة.

والمقلق أن بعض بيانات الإدانة العربية لهجوم القدس لا تقف عند حدّ المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل تنحاز بوضوح إلى الاحتلال، ما يخاطر بأن يكون من نتائجها منْح رخصة للعدو للإيغال في إراقة الدم الفلسطيني، إذ تدرك الأنظمة العربية أن إسرائيل حينما تشنّ عدوانها على غزة، فإنها تفعل ذلك بغطاء دولي، وأن الأمم المتحدة ستُصدر قرارات تدين «تجاوز إسرائيل حقّ الدفاع عن النفس»، وأن الدول الغربية ستمنح إسرائيل مزيداً من الوقت لتحقيق أهدافها، وأن الأنظمة العربية ستكتفي بالتنديد بالقتل المفرط للمدنيين، وبالدعوة إلى وقف التصعيد. وهذا ما حدث بالضبط في العدوان الأخير على غزة في آب/أغسطس الماضي، حين أدانت الجامعة العربية «القصف الإسرائيلي العشوائي الذي استهدف المدنيين العزّل»، وحين دعت الأمم المتحدة إلى «وقف التصعيد»، وحين أعربت الدول العربية عن «قلقها البالغ» من «تصاعد العنف»، وحين أكّدت أن «الحلّ الوحيد للصراع هو حلّ الدولتين»، ولكن من دون أن تسمّي دولة الاحتلال. وأمّا البيان الثاني الذي تناول العملية الفدائية في القدس، فانطوى على «شحنة عاطفية» في الإدانة، حيث عبّرت الدولة الخليجية عن «استنكارها الشديد لهذه الأعمال الإجرامية»، ورفْضها الدائم «لجميع أشكال العنف والإرهاب التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار وتتنافى مع القيم والمبادئ الإنسانية»، معربة أيضاً عن «تعازيها إلى الحكومة والإسرائيلية وشعبها الصديق ومواساتها لأهالي وذوي الضحايا جراء هذه الجريمة النكراء».

وما لم يقله البيانان الرسميان الإماراتيان تولّى مقرّبون من النظام الإماراتي، إذ وصف الأستاذ الجامعي الإماراتي، عبد الخالق عبد الله، القتلى الإسرائيليين بـ«المدنيين الأبرياء»، حين قال في تغريدة إن أيّ عمل مسلّح يستهدف «مدنيين أبرياء هو عمل إرهابي مرفوض بالمطلق». أمّا الموقف السعودي، فعكس عمْق التطبيع غير العلني الذي انخرط فيه ولي العهد، محمد بن سلمان، مع العدو، ليساوي أيضاً بين المحتلّ الإسرائيلي والفلسطيني المحتلّة أرضه، عن طريق «إدانة كل استهداف للمدنيين»، بحسب ما ورد في بيان لوزارة الخارجية السعودية، التي حذّرت من «انزلاق الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مواجهة لا يُحمد عقباها». ومع بعد مجزرة جنين عن رفضها التامّ لما تقوم به قوات الاحتلال من انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وأعربت عن تعازيها لحكومة وشعب فلسطين بشهداء المجزرة.

المساواة بين الضحية والجلاد ميّزت أيضاً موقف نظام البحرين، الذي وردت في بيان وزارة خارجيته دعوة إلى «اتّخاذ الخطوات العاجلة والفاعلة لوقْف حالة التصعيد الخطيرة والمدانة التي ذهب ضحيتها مدنيون فلسطينيون وإسرائيليون». وحتى الموقف العُماني من هجوم القدس، جاء خارج السياق المعتاد، باعتبار أن مجلس الشورى في السلطنة كان قد اتّخذ قراراً بتوسيع مقاطعة إسرائيل، مشيراً استياء حكومة الاحتلال. فقد عبّرت السلطنة، في بيان لوزارة خارجيتها، عن «رفض وإدانة جميع أشكال العنف والإرهاب التي تستهدف المدنيين وتزعزع الأمن والاستقرار»، داعية «المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته نحو وقف التصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلّة».

وحدها قطر، تجاهلت تماماً العملية الفدائية بعدما كانت قد أصدرت بياناً دانت فيه باشدّ العبارات العدوان الإسرائيلي الوحشي على مخيّم جنين، واعتبرته امتداداً لجرائم الاحتلال الشنيعة والمروّعة بحقّ الشعب الفلسطيني الأعزل، مؤكدة أن «الإحتلال الإسرائيلي أصبح مطمئنّاً أكثر من أيّ وقتٍ مضى لعدم المساءلة والإفلات من العقاب، ما شجّعه على ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، وقتل المدنيين، ومن ضمنهم الأطفال والنساء والمسنّون، واستباحة المستشفيات والمرافق المدنية الحيوية».

ولم يخرج موقفا مصر والأردن عن السياق الذي يتّخذه البلدان منذ توقيع كل منهما معاهدة سلام مع العدو، فأعربت وزارة الخارجية المصرية عن «رفضها التام واستنكارها الشديد للهجوم الذي شهدته القدس الشرقية»، مؤكدة «إدانتها لكل العمليات التي تستهدف المدنيين»، ومطالبةً بـ«ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ووقْف الاعتداءات والإجراءات الاستفزازية لتجنّب الانزلاق إلى حلقة مفرغة من العنف الذي يزيد الوضع السياسي والإنساني تأزّماً». من جهته، دان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية، سفيان المجالي، في بيان، «الهجوم الذي استهدف مدنيين في كنيس في القدس الشرقية»، و«كل أعمال العنف التي تستهدف المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلّة».

(الأخبار)

تنحاز بعض بيانات الإدانة العربية لهجوم القدس بوضوح إلى الاحتلال (أ ف ب)

الحدث

إيران - آذربيجان: نهاية التوتّر... قطيعة؟

بلغت العلاقات الإيرانية - الآذربيجانية مستوى توتّر غير مسبوق، على خلفية الهجوم الذي استهدف سفارة باكو في طهران، والذي قالت سلطات الجمهورية الإسلامية إنه ذو «دوافع شخصية»، فيما وصفه رئيس آذربيجان، إلهام علييف، بأنه «عمل إرهابي». وعلى رغم أن العلاقات بين الجانبين لم تتّسم يوماً بـ«الود»، إلّا أنها ظلّت مضبوطة على مدى العقود التي سبقت حرب أرمينيا - آذربيجان حول قره باغ، والتي خلص اتفاق وقْفها بعد انتصار باكو، إلى إنشاء ممرّ من شأنه أن يحرم طهران ميزة الترانزيت إلى أوروبا. وتُضاف إلى ما تقدّم، الحميمية التي تجمع آذربيجان بإسرائيل، والتي تشكّل مصدر قلق دائم للجمهورية الإسلامية

طهران - **محمد خواجوئي**

باتت العلاقات الإيرانية - الآذربيجانية التي شهدت، على مدى الأشهر الأخيرة، تعقيدات كثيرة، أكثر تعقيداً والتهاباً في أعقاب الهجوم المسلّح الذي استهدف سفارة باكو في طهران، يوم الجمعة الماضي، فيما قدّم كل من الجانبَين روايته للحادثة، ودوافع المنفّذ. وندّدت السلطات الإيرانية بالهجوم الذي أودى بحياة أحد موظفَي السفارة الآذربيجانية وإصابة اثنَين آخرين، مؤكدة أنه لا يقع في خانة «العمليات الإرهابية والممنهجة»، بل إن لدى منفذه «دوافع شخصية». وإنه «كان يتخيّل، على خلفية نزاع عائلي، أن زوجته موجودة داخل مبنى السفارة الآذربيجانية. ولهذا السبب، أقدم على إطلاق النار». لكن الرئيس الآذربيجاني، إلهام علييف، وصف إطلاق النار هذا، بأنه «عمل إرهابي»، مطالباً بإجراء تحقيق عاجل. وفي الإطار ذاته، حمّل الناطق باسم الخارجية الآذربيجانية، إيران كامل المسؤولية، قائلاً إن «الحملة الأخيرة المناهضة لآذربيجان في وسائل الإعلام الإيرانية، شجّعت على تنفيذ الهجوم».

ولم يكن للاتصال الهاتفي الذي جرى بين الرئيسَين الإيراني إبراهيم رئيسي، ونظيره الآذربيجاني، أثر في خفْض التصعيد بين الجانبَين. فبعد يوم من هذه المكالمة، تحدّثت وسائل الإعلام، أمس، عن إجلاء كامل لموظّفي سفارة آذربيجان في طهران، عملاً بتعليمات وزارة خارجية بلادهم. ونقلت وكالة «ترند» الآذربيجانية غير الرسمية للأنباء، عن مصدر مطلع، قوله، إن منفّذ الهجوم، ويدعى ياسين حسين زادة، هو مواطن إيراني يُعتقد أنه كان على صلة بـ«حرس الثورة الإسلامية». ووفق الوكالة أيضاً، فإن الحملات الواسعة المناهضة لآذربيجان في وسائل الإعلام والمكاتب الإيرانية، خلال الأشهر الأخيرة، أسفرت عن هذا الهجوم.

جذور التصعيد

وجاء هجوم الجمعة، على وقْع توتّر متزايد تشهده العلاقات بين إيران وجمهورية آذربيجان، إذ إن من شأنه إذكاء وتأجيج هذه التوتّرات. ولم يكن البلدان صديقَين حميمين أبداً، إذ إن ملايين المواطنين الآذربيجانيين (الأتراك) في إيران وسكان جمهورية آذربيجان - ومعظمهم من الشيعة -، يقعون في مركز هذه العلاقة غير الودية نسبيّاً؛ وهي خصائص يقول كلا الطرفَين إنها تمثّل تهديداً موجّهاً من جانب الطرف الآخر إليه. وثمّة مسألة أخرى، وهي أن جمهورية آذربيجان تُعدّ حليفة وثيقة لإسرائيل، وهي استخدمت، في حرب قره باغ الثانية، من بين ما استخدمت، أسلحة اشترتها من تل أبيب، وانتصرت. وللدلالة على العلاقات الوثيقة، التقى السفير الإسرائيلي في باكو جورج ديك، مساعد الرئيس الآذربيجاني حكمت حاجييف، في أعقاب الهجوم. وأغلب الظنّ أن هذا اللقاء ليس إلّا خطوة استعراضية لإظهار الدعم من جانب حليف، لكن وفضلاً عن ذلك، قد يكون علامة على تعاون استخباري، وهو الأمر الذي لن تستسيغه طهران. غير أن الأرضية الرئيسة للتصعيد بين طهران وباكو، تكمن في القضايا الجيوسياسية في قره باغ، إذ ثمّة خلاف قائم، منذ سنوات، بين آذربيجان وأرمينيا حول منطقة قره باغ، وهي منطقة تشترك مع إيران بحدود يبلغ طولها 28 كيلومتراً، وتخضع للسيطرة الأرمينية، ومعروفة بممرّ «زنغه زور» أيضاً. لكن باكو تعتزم، من خلال إنشاء ممرّ يمرّ من جنوب أرمينيا، الوصول إلى جمهورية نخجوان ذات الحكم الذاتي (تشكّل جزءاً من أراضي جمهورية آذربيجان)، لكي يربطها مباشرة بتركيا، لكنها ترى أن أرمينيا والجمهورية الإسلامية تشكّلان أكبر عقبة تعترض طريقها هذا. ومن شأن تفعيل هذا الممرّ البرّي الذي يحظى بدعم كل من تركيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية، أن يسهّل الارتباط البرّي بين آسيا وأوروبا من دون الحاجة إلى المرور والترانزيت عبر إيران، كما يتيح لتركيا الوصول مباشرة إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. ومن شأنه أيضاً، أن يزيل الميزة الترانزيتية لإيران للتنقّل براً بين جمهورية آذربيجان ونخجوان وتركيا، وهو ما يزيد من هواجس طهران وقلقها. ومن جهة أخرى، يقلق هذه الأخيرة أن إنشاء ممرّ بين آذربيجان ونخجوان الذي يمرّ عبر حدود أرمينيا إلى إيران، سيمسّ بالارتباط البرّي بينها وبين منطقة القوقاز، وسيجعلها أكثر تبعيّة لتركيا للتواصل مع أوروبا.

> الأرضية الرئيسة للتصعيد بين طهران وباكو، تكمن في القضايا الجيوسياسية في قره باغ

ومن جهة أخرى، وفي ظلّ تكثيف العقوبات الدولية على الجمهورية الإسلامية، فإن بعض التقارير تشير إلى أن إيران تستخدم هذه الحدود الضيّقة للالتفاف على العقوبات، وهو الأمر الذي أسهم في تمتين علاقاتها مع بريفان. ويخشى مسؤولو الجمهورية الإسلامية من أن يؤدّي وجود إسرائيل وأوروبا في هذه المنطقة ودعمهم لجمهورية آذربيجان، في النهاية، إلى تغيير الحدود الاستراتيجية وفقدانها. وعلى مدى الأشهر الأخيرة، أقدمت إيران وآذربيجان على إجراء مناورات عسكرية بالتناوب في المناطق الحدودية، إذ يرى كثيرون أنها تهدف إلى توجيه رسائل للطرف الآخر.

انفجارات غامضة

في غضون ذلك، كانت إيران، مساء السبت، مسرحاً للعديد من الأحداث والتطوّرات في مختلف مناطقها، إذ دوّت انفجارات في مصنع لإنتاج الذخيرة التابع لوزارة الدفاع في مدينة أصفهان وسط البلاد، أكدت الوزارة وقوعها، وقالت إن أجساماً طائرة صغيرة (مُسيّرات صغيرة) هاجمت هذا المجمع التابع لها، بيد أنه تمّ إحباط الهجوم، بحيث تمّ استهداف إحدى هذه المسيّرات بنيران المضادات الجوية، وعلقت المسيّرتان الأخريان في «فخاخ دفاعية» وانفجرتا. لكن وزارة الدفاع لم تحمّل، في بيانها الذي نشر أمس، مجموعة أو دولة بعينها، مسؤولية ما جرى.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، وقعت تفجيرات ونشبت حرائق عدة في مراكز عسكرية ونووية إيرانية، إذ أكدت الحكومة، في بعض الحالات، أن هذه الانفجارات كانت متعمّدة، وهي «أعمال تخريب من صنْع قوى العدو». واتجهت الأنظار والتكهنات، في معظم هذه الاعتداءات، نحو الكيان الصهيوني، المشتبه في ضلوعه فيها، لكنّه، وبحسب تقاليده المعمول بها في شأن العمليات خارج حدوده، لم يؤكد دوره في هذه التفجيرات. غير أن مسؤولين إسرائيليين حاليين وسابقين أكدوا، في تصريحاتهم بشكل عام، أن العدو نفّذ عمليات داخل إيران استهدفت برنامجها النووي والعسكري.

ووقع الانفجار في أصفهان، في الوقت الذي كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي أي»، ويليام بيرنز، موجوداً في إسرائيل، التي من المقرّر أن يزورها أيضاً، اليوم، وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن. وفي الأجواء التي يكتنفها الغموض، فإن أيّ حادث يقع، يتحوّل إلى موضوع للكثير من التكهّنات، بما في ذلك الحريق الهائل الذي اندلع في مصنع لإنتاج زيوت المحرّكات في أحد الأحياء الصناعية في آذر شهر في محافظة آذربايجان الشرقية شمال غربي البلاد، وبُث الخبر بالتزامن مع انفجار أصفهان، من دون أن يتّضح سبب نشوب الحريق.

تحدّثت وسائل الإعلام عن إجلاء كامل لموظّفي سفارة آذربيجان في طهران (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

قمة الأسبوع الرابع تنتهي سلبية

النجمة الفائز الوحيد

مرة جديدة تنتهي قمة أسبوع من المرحلة السداسية للدوري اللبناني للأندية الأوائل في كرة القدم بالتعادل. الأسبوع الماضي انتهت قمة الأنصار والنجمة بالتعادل 1-1. وهذا الأسبوع جاء دور مباراة العهد والأنصار التي انتهت بالتعادل السلبي. ليكون النجمة المستفيد الأكبر بعدما كان العهد كذلك في الأسبوع الماضي

عبد القادر سعد

لا تحتاج المنافسة على لقب الدوري اللبناني لكرة القدم إلى الكثير من الكلمات لشرح حالها. يكفي القول إن الأنصار متصدر برصيد 22 نقطة يليه العهد بعشرين نقطة ومن ثم النجمة ثالثاً بفارق الأهداف عن العهد كي تتوضح صورة المنافسة قبل أسبوع على نهاية ذهاب السداسية.

مرة جديدة تأتي قمة الأسبوع على مستوى الآمال، ومرة جديدة تشهد المباراة كل شيء جميل في كرة القدم باستثناء الأهداف. حضور جماهيري رائع، ندية على أعلى مستوى منافسة قوية وصراع مفتوح على نقاط المباراة. قتال واستبسال على كل كرة إلى درجة خروج بعض اللاعبين كلاعب العهد فيليكس ملكي ولاعب الأنصار إيشاكا ديارا مصابين نتيجة الاحتكاكات القوية.

كان التعادل عادلاً في مباراة الأمس على ملعب جونيه، إذ كان الأنصار الطرف الأفضل في النصف الأول من اللقاء وكان قريباً من التسجيل، في حين كان العهد سيّد الشوط الثاني أداءً وفرصاً وخطورة على المرمى. الفارق عند العهداويين هذه المرة مقارنة بمباراة البرج في الأسبوع الماضي أن مهاجمهم الإكستلندي لي إروين لم يكن في يومه. إذ جانبه الحظ مرتين الأولى حين أصابت كرته قائم الحارس الأنصاري هادي كنج، والثانية حين تصدى الأخير لكرة إيروين بإعجاز وبعض الحظ حيث تواجد في المكان الذي وضع الكرة إيروين فيه.

نجومية اللقاء لم تنحصر بلاعب أو إثنين في كل فريق. فمعظم لاعبي الأنصار كانوا على مستوى الحدث. من الحارس كنج إلى ديارا الذي قطع الماء والهواء عن إيروين قبل خروجه مروراً بعبدالله عيش قلب الأنصار النابض عن الجهة اليسرى دفاعاً وهجوماً. في وسط الملعب كان علي طنيش «السيسي» نجم خط صناعة الفرص إن كان على صعيد المواكبة الهجومية أو بمؤازرته لخط الدفاع.

مشكلة الأنصار الأساسية في اللقاء أن مهاجمه السنغالي الحاج مالك لم يستطع وللمباراة الثانية مع العهد أن يفلت من رقابة نور منصور، حيث أثبت الأخير أنه من اللاعبين القلائل إذا لم يكن الوحيد القادر على إيقاف الحاج مالك. بقي الثنائي حسن معتوق وكريم درويش حيث حاول الاثنان كسر الحاجز العهداوي من دون نتيجة.

في الجانب الأصفر لم يكن لاعبو العهد بمستوى أقل من خصومهم خصوصاً في الشوط الثاني. من الحارس مهدي خليل إلى خط الدفاع بكامله وخصوصاً منصور وأندرو صوايا إلى خط الوسط ومحمد حيدر إلى جانب عطايا الذي شارك في الشوط الثاني فاشعل الجهة اليمنى العهداوية. لم ينقص العهد سوى أن يكون إيروين موفقاً كي يخرج فائزاً، لكن إستكلندي العهد لم يكن كذلك فانتهت المباراة بالتعادل السلبي.

تعادل أفرح النجماويين كثيراً حيث اقترب من ثنائي المقدمة الأنصار والعهد مستفيداً من فوز على شباب الساحل بثنائية نظيفة سجلها البرازيلي جيفينيو. ولعل الفرحة كانت كبيرة في ظل عدم أحقية النجمة بالفوز في اللقاء نتيجة لعدة أسباب. أولاً العرض غير المقنع من النجماويين، ثانياً تفنن لاعبي شباب الساحل في إهدار فوز مستحق وبنتيجة عالية لو عرف لاعبوه كيف يستغلون سيطرتهم وفرصهم. ثالثاً، الحظ الذي وقف إلى جانب النجمة وخذل الساحليين، ورابعاً الهدف الأول الذي جاء من حالة تسلل لم يرفع معه الحكم المساعد تيسير بدر رايته.

> **خطف البرج فوزاً غالياً من الغازية في الدقيقة 93**

وليست مبالغة القول إن النجمة لم يحقق الفوز بل الساحل أصرّ على الخسارة. فمع تقدم النجمة 1-0 جاءت فرصة التعديل لزين العابدين فران النجم الوحيد في الساحل ليعدّل النتيجة لكن كرته وجدت نجم فريق النجمة بالمرصاد لها: الحارس علي السبع. فإذا كان البرازيلي جيفينيو قد سجّل الهدفين، فإن السبع هو صانع الانتصار مع تصديه لكرات الساحل العديدة وخصوصاً ركلة الجزاء التي فتحت الطريق أمام النجمة كي يفوز.

ليس الهدف التسلل الذي أسقط الساحل، بل الساحليون أسقطوا أنفسهم بإهدارهم كماً كبيراً من الفرص جاءت بعد سيطرة على مجريات اللقاء. الساحليون أنفسهم أهدروا فوزاً كان في متناولهم نتيجة عدم استغلالهم ضياع النجماويين في فترات عدة من اللقاء فخرج الساحل خاسراً ليبتعد أكثر عن المنافسة مع احتلاله المركز الرابع برصيد 17 نقطة وبفارق خمس نقاط عن الأنصار المتصدر.

خسارة الساحل أدت أيضاً إلى اقتراب البرج منه في المركز الخامس برصيد 16 حين فاز على مضيفه الشباب الغازية 1-0 في الوقت الإضافي (د 93) عبر علي شعيتو على ملعب أنصار، ليعود البرج بثلاث نقاط غالية قبل لقائه مع النجمة في الأسبوع المقبل، وملحقاً خسارة جديدة بالغازية الذي يقبع في المركز السادس بست نقاط.

تحوّلت مباراة الأنصار والعهد إلى ساحة معركة فنية وبدنية لم يكن فيها رابح (طلال سلمان)

متابعة

البرازيل تفتح الباب أمام المدرّب الأجنبي!

لم يتوج المنتخب البرازيلي بكأس العالم منذ عام 2002 (أ ف ب)

بعد فشل المنتخب البرازيلي في التتويج ببطولة كأس العالم في قطر أخيراً، وبعد مرور أكثر من 20 عاماً على آخر فوز بالبطولة الأهم، بدأ الحديث في البرازيل يزداد على المستوى الرياضي عن ضرورة التعاقد مع مدرب أجنبي، والتخلي عن فكرة المدرب المحلي للمنتخب، رغم المعارضة الشعبية. وأقترحت وسائل الإعلام البرازيلية عدداً من المرشحين المحتملين، أبرزهم الإسبانيان بيب غوارديولا ولويس إنريكي، الإيطالي كارلو أنشيلوتي، الفرنسي زين الدين زيدان، البرتغالي جوزيه مورينيو أو حتى الأرجنتينيان مارسيلو غاياردو وماوريسيو بوكيتينو.

ولكن رغم ذلك استبعد غوارديولا، مدرب مانشستر سيتي الإنكليزي، وأنشيلوتي مدرب ريال مدريد الإسباني، نفسيهما من السباق، رغم قول الأول قبل سنوات إنه يرحب بتدريب منتخب وطني بعد نهاية مشواره مع بطل إنكلترا.

بدوره، قال رئيس الاتحاد البرازيلي الذي يأمل في تعيين مدرب قبل حلول آذار: «منذ نهاية العام الماضي، أعتقد أني سمعت 26 اسماً، سنلاحق بعضها».

ورغم الحديث عن المدرب الأجنبي على مستوى الاتحاد البرازيلي، يبدو ليس سهلاً إقناع الجماهير البرازيلية بالتعاقد مع «غرينغو» (أجنبي) على رأس المنتخب الوطني. وأظهر استفتاء في كانون الأول الماضي وقوف 48% ضد هذه الفكرة، مع 41% لصالحها. لكن معدل الرفض كان أقل من الاستفتاءات السابقة. وفي هذا الإطار يقول فيكتور فيغولس، المؤرخ وناشر موقع لودوبيديو: «في البرازيل هناك فكرة واحدة: لدينا أفضل كرة قدم في العالم، لذا لسنا بحاجة إلى مدرب أجنبي يعلمنا كيف نلعب». وتابع: «نحن قادرون على تطوير لاعبين عظماء ابتكر بعضهم المراوغات، وطريقة ممارسة الكرة الجميلة».

وأضاف فيغولس: «رُسمت صورة عبر التاريخ، أننا قادرون على صناعة مدربين رائعين بما أننا قادرون على صناعة لاعبين رائعين، وهذا أمر خاطئ». وتابع: «إذا نظرنا إلى العشرة الأوائل في تصنيف فيفا، لا يحتل المدربون البرازيليون أي مركز».

بدوره قال الكاتب باولو فينيسيوس كويليو في صحيفة «فوليا دي ساو باولو»: «يجب تحسين مستوى أولئك الذين يعيشون هنا، بصرف النظر إذا وظّفنا برازيلياً أو أجنبياً».

وأضاف: «لن يأتي غوارديولا. لكن هذا لا يجنّب البرازيل، من إنتاج غوارديولا الخاص بنا خلال بضع سنوات، بعدما أنتجنا سابقاً زاغالو وتيلي سانتانا».

الكرة الصفراء

ديوكوفيتش يُتَوّج ملكاً على عرش أوستراليا

تَوّج النجم الصربي نوفاك ديوكوفيتش بلقب بطولة أوستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى في كرة المضرب، للمرة العاشرة في تاريخه، بتغلّبه يوم أمس على اليوناني ستيفانوس تسيتسيباس بثلاث مجموعات نظيفة، (6-3) و(7-6) و(7-6) في المباراة النهائية في مليورن.

وحقق ديوكوفيتش اللقب الـ 22 في الـ«غراند سلام» (البطولات الكبرى) معادلاً الرقم القياسي المسجل باسم الإسباني رافايل نادال الذي جرّد من لقب البطولة الأوسترالية هذا العام. كما استعاد صدارة التصنيف العالمي من الإسباني الآخر كارلوس الكاراس الغائب عن النسخة الحالية بسبب الإصابة. يذكر أن النجم الصربي خاض 33 نهائياً في البطولات الكبرى.

واتسمت المباراة النهائية بالقوة والندية، وخاصة أن تسيتسيباس (24 سنة) أجبر ديوكوفيتش (35 سنة) في المجموعتين الثانية والثالثة على الذهاب نحو شوط إضافي «تاي بريك» من أجل حسم اللقاء والتتويج باللقب.

وبعد اللقاء، انفجر النجم الصربي بالبكاء فرحاً، وخاصة أنه شارك في المسابقة وهو يعاني من إصابة على مستوى الفخذ، كما أنه مُنع خلال العام الماضي من المشاركة في بطولة أوستراليا، وهي المفضّلة لديه، بسبب عدم تلقّيه اللقاح المضادّ لفيروس كورونا.

غاب والد نوفاك ديوكوفيتش عن المباراة النهائية، بعد جدل ظهوره بجانب مشجعين يحملون علماً روسياً عليه صورة الرئيس

> **عادل النجم الصربي الرقم القياسي المسجّل باسم الإسباني رافايل نادال بـ 22 «غراند سلام»**

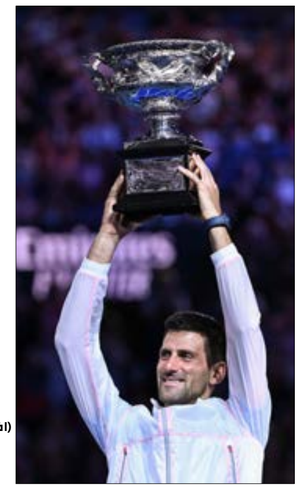

فلاديمير بوتين. ولم يجلس سردغان ديوكوفيتش الذي غاب أيضاً عن مباراة نصف النهائي الجمعة، في المدرجات مع طاقم تدريب نجله، حيث ظلّ المقعد الذي يشغله عادة إلى جانب زوجته ديجانا فارغاً. وأظهر مقطع فيديو نُشر الخميس على حساب أوسترالي موالٍ لروسيا في موقع يوتيوب، سردغان خارج الملعب برفقة رجل يحمل علماً روسياً تتوسّطه صورة الرئيس فلاديمير بوتين. وشرح سردغان ما حصل خلال الفيديو المذكور بأنه كان موجوداً بجانب مشجعي نوفاك: «كما فعلت في كل مبارياتي ابني للاحتفال بانتصاراته والتقاط الصور معهم. لم يكن لديّ أي نية للظهور». وانتقد نوفاك ديوكوفيتش إبعاد والده من على المدرجات، مؤكداً أنه كان يشارك الجماهير بالاحتفالات.

(أ ف ب)

لقب اول لسابالينكا

عند السيدات، تُوّجت البيلاروسية أريانا سابالينكا المصنّفة خامسة عالمياً، بأول لقب كبير في مسيرتها، بعد تغلبها في نهائي بطولة أوستراليا على الكازاخستانية إيلينا ريباكينا المصنفة 25، بنتيجة (6-4)، (3-6) و(6-4). وعوّضت سابالينكا (24 عاماً) تأخرها في المجموعة الأولى لتتمكن من هزيمة بطلة ويمبلدون، بعد مباراة دامت لساعتين و28 دقيقة على ملعب رود ليفر، لترتقي الى المركز الثاني في التصنيف العالمي.

من جهة ثانية، احتفظت التشيكيتان باربورا كرايتشيكوفا وكاترينا سينياكوفا بلقب زوجي السيدات، بفوزهما على اليابانيتين شوكو أيوما وإينا شيباهارا (6-4) و(6-3) في المباراة النهائية في ملبورن. وباتت كريتشيكوفا وسينياكوفا أول لاعبتين تحتفظان بلقبهما في ملبورن منذ الإيطاليتين سارة إيراني وروبرتا فينشي في 2013 و2014.

استراحة

كلمات متقاطعة 4232

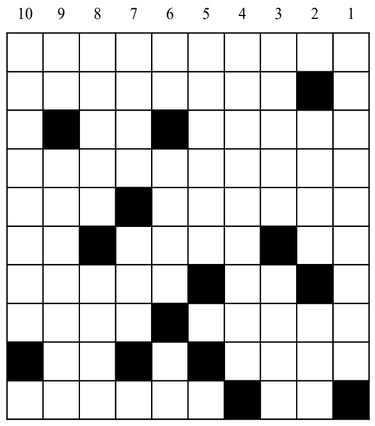

أفقيا

1- شركة طيران لبنانية – 2- منخفض صحراوي في جنوب أفريقيا – 3- التزهّد والتعبّد في أماكن بعيدة – من الحشرات – 4- شخصية تمثيلية سورية – 5- من أسماء الذئب – إسم إشارة لمفرد ومتوسط المؤنث – 6- من الحيوانات – مرعب – جرذ بالأجنبية – 7- راحة اليد – نعهد اليك فيه – 8- من مؤلفات الياس أبو شبكة – مدينة سعودية – 9- ضد أسرفت – عكسها للمساحة – 10- شك – عاصمة أوروبية

عمودياً

1- عاصمة بوركينا فاسو – 2- برغي – نطق – 3- مدينة مغربية – حنطة أو ذرة بالأجنبية – 4- زعيم فلسطيني راحل – 5- عائلة وزير خارجية فرنسي راحل – 6- للنفي – من ألقاب الشيطان – عند بالأجنبية – 7- أنزل – من الأفاعي – 8- من الأحجار الكريمة – عائلة ملحن النشيد الوطني اللبناني – 9- لا يُشاع – ممثلة مصرية – 10- أعلى بحيرة في العالم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جنيفر لوبيز – 2- واصا باشا – 3- زيّال – فيروز – 4- فين – لو – ألم – 5- ري – نومي – 6- أوسترالي – 7- فنن – يدري – 8- ضو – يكن – 9- براغي – صبور – 10- عمار – بلوري

عمودياً

1- جوزفين – ضبع – 2- نابير – فورم – 3- يُصان – ان – 11 – 4- فال – هونيغر – 5- رب – كي – 6- لافونتين – 7- وشي – ورد – صل – 8- باراماريبو – 9- وليلي – ور – 10- زمزم – فزي

sudoku 4232

9	4	3			6		7	
		6	8					
7			4		3			2
		5		6		8		
3		1	5				9	
	8				2		4	
	6	9				2		1
		2		5				
1			6		8	3		9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4231

6	3	1	7	2	9	8	5	4
9	5	4	6	3	8	7	2	1
2	8	7	4	1	5	3	6	9
4	2	3	5	9	7	1	8	6
7	1	9	3	8	6	5	4	2
5	6	8	1	4	2	9	3	7
1	4	5	9	6	3	2	7	8
8	7	6	2	5	1	4	9	3
3	9	2	8	7	4	6	1	5

مشاهير 4232

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة لبنانية (1942-1990) لقبت بالأميرة. إشتهرت بعفويتها من خلال أدوارها

7+8+4+8+6+3+5+4+9+1+2+11 = الأزلي ■ 9+6+10 = سبّه وشتمه ■ مقياس بحري

حل الشبكة الماضية: **جون ترافولتا**

إعداد
نعوم مسعود

◄ وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
(الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ۖ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) صدق الله العظيم.

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم
المرحوم الحاج خضر سعيد حمدان

الذي توفّاه الله صباح أمس الأحد الواقع فيه 29 كانون الثاني 2023 الموافق لـ 6 رجب 1444هجرية.

زوجته المرحومة: الحاجة إنصاف علي دياب

أشقاؤه: المرحومون محمد وعلي ومهدي

الحاج حسن، الحاج حسين، الحاج أحمد، محمود، الحاج عبد اللطيف وعبدالله.

شقيقاته: الحاجة أديبة، الحاجة خديجة، الحاجة زينب والحاجة إيمان.

أبناؤه: علي (المستشار الإعلامي لدولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري)، موفق، عمران وشكيب.

ابنتاه: الحاجة خزنة وأديبة.

ووري الثرى أمس الأحد الواقع فيه 29 كانون الثاني الساعة الثالثة بعد الظهر في جبانة بلدته النميرية.

تُقبل التعازي اليوم الإثنين وغداً الثلاثاء الواقع فيهما 30 و31 كانون الثاني 2023.

وفي بيروت يوم الجمعة الواقع فيه 3 شباط 2023 من الساعة الثانية والنصف حتى الخامسة عصراً في مقر «الجمعية الإسلامية للتوجيه والتخصص العلمي».

الأسفون: آل حمدان، دياب وعموم أهالي بلدة النميرية.

أعظم الله لكم الأجر والثواب.

سينما

مارتن ماكدونا: تراجيكوميديا عن الحرب الأهلية الأيرلندية

في دراسة عميقة للأفكار المتطرفة في الروح والشخصية البشرية، وكوميديا تراجيدية سخيفة حول لا معنى الوجود البشري، يضحك علينا فيلم «جنيات إينشيرين» (مرشّح لتسع جوائز أوسكار من بينها أفضل فيلم وأفضل إخراج) بكوميديته الشديدة السواد التي لا تستثني أحداً، لا شعباً ولا عداءً وطنياً ولا مجموعة عرقية أو بشرية. نحن هنا جميعاً، محاصرون في العزلة العبثية، أمام القهقهة المتهالكة، والحسابات غير المكتملة، والعجز عن التنبّؤ باختيارات الآخرين وخياراتنا، وحولنا الحرب وانهيار صداقة. بعد خمس سنوات على فيلم «ثلاث لوحات خارج إيبينغ، ميسوري» (2017)، يعود الأيرلندي مارتن ماكدونا بفيلم متوازن نموذجي، مختلف تماماً من حيث الموضوع والأسلوب عن سابقاته، لكنه ببساطة مثالي، أصلي، عاطفي، مؤثر ومضحك لشدة سوداويته. ومرة أخرى يلتقي الممثلان كولن فاريل وبريندان غليسون على الشاشة بعد «في بروج» (2008)، وهما الآن صديقان مقربان يعيشان في العشرينيات من القرن الماضي في أقصى غرب أيرلندا، وتحديداً في إينشيرين.

بادريك (كولن فاريل)، رجل بسيط، مباشر وغير ذكي، يعيش في منزل صغير بجانب البحر مع شقيقته شيبون (كيري كوندون)، وحمارهما المحبوب والأبقار التي يعتاشان من حليبها. أهم ما يميز يومياته، التي تبدو ثابتة وأبدية مثل الصخور التي تحيط بمنزله، هو الذهاب كل يوم عند الثانية بعد الظهر إلى بيت صديقه المقرب الأكبر سناً كولم (بريندان غليسون)، ثم الذهاب معاً إلى الحانة لشرب الجعة السوداء حتى عودتهما إلى منزلهما بشكل عام في حالة كارثية من السكر. هذه العادة تنتهي عندما يفاجأ بادريك بأن كولم لا يريد الذهاب معه إلى الحانة للمرة الأولى في حياتهما، فيطالب كولم بتوضيح قراره. يصعقه كولم بالجواب الذي يبدو طفولياً بعض الشيء، هو أنه لا يريد أن يكون صديقاً له بعد اليوم. هذا المأزق غير المتوقع والعذر البسيط، سيؤديان إلى عواقب فوضوية لكليهما، عندما يقرر بادريك عدم قبول نهاية هذه العلاقة. تبدأ الفوضى والقصة على مدار ساعتين من الفيلم تقريباً، حيث يتمكن ماكدونا من تحويل أي شيء إلى كل شيء أمام أعيننا. ومع وجود هذه القصة البسيطة، نتابع الحياة اليومية لمجتمع أيرلندي صغير عندما أصبحت المعضلة الخاصة هذه مصدر ارتباك كبير للمدينة.

> توازن مثالي بين الفكاهة والحزن، حيث تختفي النكات بين مشاعر الخوف من الوحدة والموت والنسيان

انهيار الصداقة هذه هي استعارة للحرب الأهلية الأيرلندية التي قاتل فيها الجيش الجمهوري الأيرلندي ضد الحكومة المؤقتة عامي 1922 و1923. الأشخاص الذين قاتلوا جنباً إلى جنب في حرب الاستقلال قبل بضع سنوات، وجدوا أنفسهم فجأة على طرفي نقيض، مع إيديولوجيات مختلفة، في صراع أكثر دموية. من خلال الانفجارات التي نراها ونسمعها عن بعد، فإن الحرب حاضرة في جميع مراحل «جنيات إينشيرين» لإجراء مقارنات مع الصراع الإيديولوجي بين بادريك وكولم. ومثل أي حرب أخرى، يتصاعد العنف والقطيعة، وتنتقل من الحيرة إلى الانتقام ومن الحب إلى الغضب. وتطارد الشخصيات السيدة ماكروميك القاتمة (شيلا فليتون)، شخصية تشبه الجنيات (Banshees في الأساطير الأيرلندية، هي روح تتجول في الريف ويمكن سماعها تئن أو تصرخ عندما تتنبأ بالموت). وكما الحرب في الخارج، تنفجر حرب الداخل وتنهار علاقة استمرت سنوات، ويتخذ الناس خياراتهم، ما يتسبب في إلحاق الضرر بأنفسهم وكذلك بالآخرين، ويرسم كل شخص مصيره بلا رحمة.

كما هي الحال في الأعمال السابقة، يلعب المكان الجغرافي دوراً رئيسياً. قبلاً كانت بروج، ومن بعدها لوس أنجلوس في «السيكوباتيين السبعة» (2012)، ثم ميسوري. هذه المرة إنها إينشيرين. بلدة خيالية لكن منها يعود ماكدونا إلى جذوره لعرض الواقع واللعب به بإيجاز، ويستمتع بالمشاهد الجمالية لبلده. في بداية الفيلم، تطفو الكاميرا بشكل شبحي خارج الغطاء السحابي فوق الحقول الخضراء والمنحدرات الصخرية والبحر المضطرب. وبينما ترافقها الموسيقى الشعبية، يستحضر ماكدونا بشكل هزلي عالم الأساطير الفولكلورية، في مكان يقوم بتفكيكه ببهجة. ينثر ماكدونا الأفكار الكوميدية في خضمّ اللحظات الدرامية، ويوقظ الضحكة التي لا مفر منها. تنمو هذه الحكاية المأساوية تدريجاً، ويستخدم المخرج طبيعة شخصياته للحفاظ على جو من الخفة رغم الثقل النفسي، وبين كل سطر وجودي، هناك توازن مثالي بين الفكاهة والحزن، حيث تختفي النكات بين مشاعر الخوف من الوحدة والموت والنسيان.

على الرغم من أنّ كل شيء يبدو للوهلة الأولى بسيطاً مثل تفكير بادريك، إلا أن الفيلم يكتسب مع كل ثانية عمقاً مع كل شخصية جديدة تظهر وجملة تنطق. ربما تكون أكثر شخصية مفاجأةً في الفيلم (وبشكل عام) هي شخصية دومينيك (باري كيوغن في أداء عظيم) الذي يتعرض لإساءة معاملة من والده المخمور، رئيس الشرطة في الجزيرة. دومينيك يُعامل مثل أحمق المدينة، لكنه في الواقع هو الأذكى على الإطلاق. بين الضحكات تُظهر حواراته الصادقة عدم نضج الصراع وتكشف من هو الأحمق الحقيقي في إينشيرين.

نسافر في الفيلم عبر وديان وجبال أيرلندا، من منظور ريفي شبه شاعري، يتناقض مع الموضوع ومع شخصية بريندان غليسون في أدائه القوي بشخصية كولم. لكنّ الحقيقة هي أن المخضرم ما كان ليكون مثيراً على الشاشة لولا كوريل فارل، بلكنة مرسومة وحواجب منحنية تدل ضمناً على وجه نحيف وحزين. الثلاثة، بالإضافة إلى كيري كوندون بشخصية شيبون، يقودون مشاعرنا في هذه المتعة السينمائية التي لا يمكن إلا أن يفعلوها تحت قيادة ماكدونا، في فيلم يستحق بجدارة كل الجوائز التي حصدها وسوف يحصدها في الأوسكار الذي سيقام في آذار (مارس) المقبل.

هناك موضوع متكرر في الفيلم وهو السؤال عما إن كان يجب على حياة المرء أن تخلق عظمة لأجيال قادمة، أو ما إن كان الاكتفاء بابتذالها كافياً. يبدو أن ماكدونا قد وجد الجواب، فهو نسج لحظات ذهول وعظمة سينمائية من رواية سخيفة. «جنيات إينشيرين» دراما كوميدية غريبة، تأتي منها الضحكات بكل ذكاء، ويتسلل عالم ماكدونا الهزلي إلى لغة جسد شخصياته ورسومها الكاريكاتورية والمبالغات الأدائية. يعرف ماكدونا جيداً ليس فقط ديناميكيات المجتمعات والصداقات المغلقة، ولكن أيضاً الطبيعة السخيفة للخلافات التي تؤدي إلى نتائج عنيفة. «جنيات إينشيرين» هو استعارة حرب وجودية لا تُنسى وتتحسن مع كل فكرة تضعها فيه. عمل يدرك الوجود البشري والفن والصراعات في جوهرها، وهو نظيف بما يتناسب مع الموضوع، لكنه رائع في كل إطار إنساني بقدر ما هو قاس. يثبت الفيلم أن ماكدونا يمكنه تجديد نفسه مع الحفاظ على أسلوبه. سنستمتع بضحكة كبيرة مرة أخرى، وفي اللحظة التالية سنشعر بالنفي في أزمة وجودية مظلمة. هذه هي أكثر أعمال الكاتب والمخرج شخصية، وأكثرها هدوءاً، وفي الوقت نفسه، الأكثر كآبة. فيلم مليء بالعواطف، يظهر مدى اضطراب العلاقات الخاصة في مجتمع مفكّك، وكيف يمكن أن يكون الإنسان معقّداً بشكل سخيف.

ستريمينغ

RRR... السينما الهندية الأصيلة

لنكن دقيقين من البداية: RRR عبارة عن قنبلة سينمائية مسلية من نوع آخر، ولعل كلمة قنبلة رقيقة على ما شاهدناه. إنه الحدث السينمائي لعام 2022، حدث السينما الهندية لهذا العام، وبالتالي هو أحد أكثر الأفلام التي تمت مشاهدتها هذا العام، والتي يجب أن نشاهدها. العنوان RRR هو اختصار لثلاث كلمات مختلفة في كل اللغات الهندية، وفي الإنكليزية تعني Rise Roar Revolt، وفي العربية «نهوض زئير ثورة».

RRR فيلم تاريخي، موسيقي، ميلودرامي، رومانسي، حركي، رعب وأكثر. إن كنت ترغب في مشاهدة فيلم بتصميم رقصات مذهلة، وأبطال لا يُقهرون، يتحدون قانون الفيزياء، ورجال يلوحون بالدراجات النارية كأنها سيوف، ومقاتلون إلى جانب نمور، فاستعد لأن الفيلم يحتوي على كل هذا وأكثر بكثير. الفيلم تجربة سينمائية لا مثيل لها، عرض ضخم من كل شيء لا يصدق، حيث يجب ترك الحقيقة في الدقائق الأولى من المشاهدة والانغماس في كل شيء يخرج من الشاشة. يضع المخرج الهندي أس أس راجامولي، كل مهاراته المعتادة للظهور بدرجة أعلى بكثير مما كان معتاداً عليه. في ملحمته الأخيرة التي تستمر لثلاث ساعات حول زعيمين حاربا الاستعمار البريطاني، يتجاوز راجامولي حدود الخيال والسينما. هي السينما الهندية الأصيلة التي لا تشبه أي سينما ثانية، وتدعنا ننغمس في الإيقاعات الغنية بالألوان والموسيقى والحركة والمشاعر والألعاب البهلوانية، والافتقار التام للخوف والموت بكل مبالغة. فيلم يطلب منك أن تستمتع به كما هو، أو تدعه وشأنه.

يتمحور الفيلم حول اثنين من الثوار الهنود الحقيقيين، ألوري سيتاراما راجو (رام شاران) وكومارام بهيم (راما راو)، وصدقاتهما ومعركتهما ضد الاستعمار البريطاني. تدور الأحداث في عشرينيات القرن الماضي. قصة تاريخية خيالية تستكشف الفترة غير الموثقة من حياة الثوار. هذه القصة الأساسية، لا تعطي فكرة كبيرة عن ماهية الفيلم، وليس من السهل التحدث عنها لأن الفيلم طوال مدته يأخذنا إلى قصص صغيرة مختلفة ولكن كلها تجتمع في النهاية. لذلك، علينا الاستسلام من البداية لكل المشاعر المبالغ فيها التي تحدث أمامنا. الحب لا حدود له، الكراهية كاملة، الصداقة الرجولية في أعلى مستوياتها، حب الوطن لا ينتهي ومعه التضحية والإرادة والمثابرة. فيلم لا يعرف أي عقبات، يتجاوز كل شيء بطريقة مدهشة. لذلك من المستحيل ألا تتفاعل مع الفيلم، ألا تنتفض أو تبتسم أو تكون متحمساً وترقص أو على الأقل تحاول.

RRR رائع في طريقة إرضائه للجماهير، قادر على تقويض كل ما لديك من يقين أو يجعلك تشعر الملل. فيلم لا يخشى أن يتجرأ، فيتحول إلى أسطورة وبالتالي النتيجة، حقاً لا تقاوم، مغرية قوية وجذابة.

بقدر ما يبدو الفيلم مستحيلاً، وعلى الرغم من وجود سرد يمكن التنبؤ به، يقصف الشريط حواسك، بمشاهد الأكشن المتفجرة والتقلبات المجنونة والرقصات والموسيقى المبهرة. RRR يلفك بجنونه وعظمته. فكرة «المبالغة السينمائية» لا تنطبق هنا، الفيلم يعمل على المبالغة، يستخدم الكره الشديد للاستعمار البريطاني إلى أبعد حدود، ويجعلك تكرهه، ويفاقم المشاعر الوطنية ويجعلك تحب الأبطال الرائدين. مشاهد الحركة والرقص هي مصدر الإبداع والتسلية والعاطفة وحتى الضحك، تؤدي مهامها في ترفيه الجمهور بأفضل طريقة ممكنة. وعلى الرغم من أن CGI يمكن أن تبدو مزيفة، إلا أن هذا لا يهم لأنّ الفيلم يستخدمها بفاعلية لعرض مشاهد ملحمية تجرّك إلى تجاهل أي عيوب.

موضوعات الولاء والصداقة والحب والوطنية، كلها موجودة بجرعات كبيرة. وللقيام بذلك، يستخدم الفيلم العديد من وسائل السرد التي تبدو سخيفة بعض الشيء ولكن لا تنفر المشاهد، بل تولّد مزيداً من الترفيه. من السهل جداً التغاضي عن تناقضات الفيلم أو المستحيلات التي يتم تعويضها بتسلسلات مجنونة من الحركة التي لا يمكن أن تُفسر أو توصف. RRR هو وحش سينمائي يسكنه خيال مجنون بقدر ما هو مثير، ويدمج الحركة والضحك والرومانسية في حزمة كبيرة من المرح المضمون.

RRR على نتفليكس

RRR ليس فيلماً مصنوعاً في بوليوود، لكن من توليوود، ومقرها كالكوتا والمعروفة باسم توليجونغي. «توليوود» جزء من السينما الهندية مخصّصة لإنتاج أفلام بلغة التيلغو.

يكتبها **شفيق طبارة**

كلاسيكيات الفنّ السابع

خمسون عاماً على «التانغو الأخير»

صراخ وكلمات نابية بحق الربّ. هذه هي الكلمات الأولى التي نسمعها من فم بول (مارلون براندو). يغلق عينيه، يغطي أذنيه بيديه. الألم ينضح من وجهه. صوت المترو الذي يمر على السكة الحديدية يكاد يصم الآذان، لكنه يوازي الضجيج الداخلي الذي يعصف بالرجل. في الثواني الأولى، نتيقن بأننا أمام كائن محطم.

يمشي بول متثاقلاً. تمر أمامه شابة جميلة تحمل حيوية وسعادة تناقضان كآبته وشيبه الباهت. هو لم يلتفت إليها أصلاً. هما لا يعلمان، لكنهما يمشيان إلى المصير ذاته: إلى شقة كبيرة غير مأهولة معروضة للإيجار. دوافعهما بالطبع مختلفة. جين (ماريا شنايدر) تريد مكاناً دائماً تستأجره. أما بول فهذا ملجؤه المؤقت، يريد مكاناً مظلماً وموحشاً تماماً مثله. هي تدخل، تجده جالساً في زاوية مظلمة. يتبادلان حديثاً مقتضباً عن الشقة. يرن الهاتف «لا يوجد أحد هنا» ويقفل بول السماعة. فعلياً هما سيبقيان «لا أحد» بين جدران هذه الشقة.

هما وحدهما لكن طاقة غريبة تجمعهما، يقترب أحدُهما من الآخر، يبدأ بتقبيلها، تستجيب جين، تلف ساقيها حوله. رغبة لم يقيدها أنهما مجهولان إلى بعضهما وشغف لم يحده تناقضهما الفاقع. هكذا يبدأ فيلم المخرج الإيطالي بيرناردو بيرتولوتشي (1941 – 2018) «التانغو الأخير في باريس» (1972).

> يبدأ فيلم بيرناردو بيرتولوتشي من الجنس بين غريبين، من الهروب إلى الجنس والتداوي به ربما

من الجنس بين غريبين، من الهروب إلى الجنس والتداوي به ربما. لكن الأهم من الجنس هو التضارب الواضح منذ الثواني الأولى للقاء، منذ أن كان قابعاً في الظلام لتأتي هي مصرة على فتح النوافذ علّ الضوء يمحو العتمة.

تتطور العلاقة. هو سيبقى «هو» فقط وهي كذلك. لا يريد بول كشف اسمه ولا معرفة اسمها. لا يوجد شخصان هنا، سيتم إلغاؤهما خلال العلاقة. لماذا؟ حفاظاً على المسافة المطلوبة التي تعوق أي أذية أخرى لبول. جين لم تعجبها الاتفاقية، تبدو محبطة، هي نقيضته. هي ترغب بتجريد نفسها من كل شيء، أن تعري نفسها وتكون هي. تتم هذه الاتفاقية برضى الطرفين، لتصبح هذه العلاقة ككل عملية إنكار لا ينتهي، لكنها خيارهما الوجودي الوحيد. هما باتا في صميم شيء مجهول. ينكران بعضهما، ينكران الدين، المجتمع، الحياة التقليدية. هنا بين جدران الشقة، يتجاهل بول نفسه وكذلك تفعل جين. وعند الجسد فقط يتحطم الإنكار، ليعود مع الصمت الذي يتبع العلاقة الجنسية. هو يهرب إليها من نفسه من آلامه وأحزانه، ويضعها على السرير بينهما، بينما جين تقبل إليه بكل الفضول والشوق الذي تحمله ابنة 19 عاماً.

صنع بيرناردو بيرتولوتشي فيلم «التانغو الأخير في باريس» في لحظة من الحريات الجديدة للتعبير العام والسلوك الخاص، وقرر صنع فيلم يعكس تعقيدات الحريات الجنسية الجديدة للثقافة. وضع شخصياته المحطمة بين الظلام والنور واللون البرتقالي، مثل الشمس في وقت غروبها. وصنع فيلماً يحمل جرأة وصراحة حول موضوع الجنس، أكثر من أي فيلم آخر، وأخذ من ممثليه أكثر مما يتوقعه أي مخرج. وفي الذكرى الخمسين لصدوره، لا يزال الفيلم يعتاش على تعقيدات الأحاسيس مع الحميمية. مأساة يتقاطع فيها صغر الفرد أمام عظمة المشاعر. هي علاقة المتناقضين التي لا تفتر. الظلام والنور اللذان لا يجدر أن يلتقيا، إلى أن يأتي الحب، ولكن متأخراً. في خضم الإنكار، لم يعودا قادرين على التعرف إلى نفسيهما، بين قيود الجسد خسرا روحيهما. قد تظن أن هذا الفيلم لا يعدو كونه قصة شخصين أرادا الاكتفاء بالجنس لكنهما اصطدما بالحب والمجتمع. لكنّ «التانغو الأخير في باريس» يتعدى العلاقة إلى الاستغلال. كيف يتحول هذا الرابط الجسدي بين شخصين إلى إشباع للحاجات وتضميد للجراح وتسكين للآلام والهروب. توقعات كثيرة فخيبات أمل فجراح لا تندمل. هو مآل إنكار الذات الممزوج بالوحدة والتوق إلى الحميمية، فنصبح أمام شيء هجين لن ينتهي إلا بمأساة.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 30 كانون الثاني 2023 العدد 4837

صورة وخبر

ترتبط حياة الرعاة بماشيتهم: يرعَوْنها ربيعاً وصيفاً في الجبال حيث العشب النضر، وينزحون معها شتاءً إلى السواحل هرباً من الثلوج وبحثاً عن أمكنة أكثر دفئاً. تنزح معهم عائلاتهم لإقامة «المشاتي» لطَرْشهم، وغالباً ما يستحيل المشتى مسكناً مشتركاً، فيما تنشأ علاقات اجتماعية. سهل الخيام في جنوب لبنان يُعدّ مقصداً رئيسياً للعائلات التي ينهمك كل أفرادها في أعمال الرعي والحَلْب.

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

شاهدتُ مقابلة مع بولا يعقوبيان على «إم تي في». 1) تذكّرني بالسنيورة وفتفت في استسهالها قلب الحقائق والمرونة في التعامل مع تناقضات مواقفها. 2) قالت يجب أن ننحني لأنّ ملحم خلف ونجاة عون ينامان في البرلمان. النوم بطولة كما قرع الطناجر. 3) قالت إنّ صلاح حنين (خرّيج قرنة شهوان والكتلة الجنبلاطيّة) هو عنوان السيادة والثورة، وأنه ضدّ المنظومة، مثله مثل سعد الحريري الذي قالت عنه من قبل «يا أكبر إصلاحي». 4) لماذا هي متشنّجة في الحوارات هذه الأيّام؟ 5) زهت بأنّ لديها دعماً في مشاريع القوانين في المجلس. ما هي إنجازاتها التشريعيّة في مجلسيْن؟ 6) هي كانت مُروِّجة ثابتة لميشال سليمان والسنيورة في برنامجها (على «المستقبل») واستشهدت برئاسة سليمان، الرئيس النموذجي. 7) توجّهت إلى الشيعة في لبنان بالحديث وقالت إنّهم يجهلون تاريخهم، فعلّمتهم في المقابلة بعضاً من تاريخهم. 8) هل تظن أنّه يمكن للشعب اللبناني أن ينسى اتفاقها مع السبهان للتغطية على عمليّة خطف واعتداء ضدّ رئيس وزراء لبنان، أي «أكبر إصلاحي»؟ لا، وهي لا تزال تتحدّث عن مصداقيّتها. 9) تتحدّث عن كلّ نقد يُوجّه إليها على أنّه من «أحزاب السلطة» أو الجيش الإلكتروني لجبران باسيل. أكبر جيش إلكتروني في العالم قاطبة يديره نفس الرجل الذي دعاها إلى الرياض (وأرسل لها طائرة خاصّة) للزعم أنّ سعد الحريري حرٌّ في الأسر. 10) تحدّثت عن معاناة النائبيْن المعتصميْن: قالت ينامان في الظلام والطقس البارد. أين معاناة الفقراء من معاناة النائبيْن؟ 11) باتت تتحدّث بصراحة أكثر عن أجندتها السياسيّة وعن الفريق الذي يأخذ لبنان إلى الحروب. لا حلّ على الأرجح إلا باللحاق بمسيرة التطبيع والتحالف الإماراتي مع إسرائيل. وحده هذا الحلّ يجلب السعادة والازدهار كما حصل في السودان. 12) قالت بالحرف إن حسن مقلّد «يلمّ دولارات» لصالح حزب الله. قالت كلامها بعد أن نفى مقلّد التهمة وبعد أن أصدرت وزارة الخزانة (الخاضعة لإرشادات اللوبي الإسرائيلي) بيان عقوباتها. تقول هي: بين أهل بلدي واللوبي الإسرائيلي أصدّق اللوبي الإسرائيلي.

المفكرة

موعد مع السينما السودانية

■ أطلقت «جمعية تيرو للفنون» و«مسرح إسطنبولي» أسبوع الفيلم السوداني بالتعاون مع سفارة السودان في بيروت، بمشاركة أفلام قصيرة تتنوّع بين الروائي والوثائقي والتحريك، تُعرض مجاناً للجمهور. اليوم الإثنين، يُختتم الحدث في المسرح الوطني اللبناني في صور (جنوباً ـ س: 17:00)، على أن يتنقل في الرابع من شباط (فبراير) المقبل إلى المسرح الوطني اللبناني في طرابلس (شمالاً ـ س: 17:00)، قبل أن يُسدل عليه الستار في اليوم التالي في «زيكو هاوس» (الصنائع ـ س: 19:00).

في هذ السياق، أكد مؤسّس المسرح الوطني اللبناني، الممثّل والمخرج قاسم إسطنبولي، في بيان، أنّ «استمرار المهرجانات وعروض الأفلام والورش التدريبية المجانية رغم كل الأزمات من حولنا يشكل فرصة مهمة للتلاقي وفرصة للجمهور للتعرف إلى ثقافات مختلفة من العالم كي يكون الفن حقاً للجميع دوماً بإسرار الشباب المتطوعين على العمل من أجل الفن».

أسبوع الفيلم السوداني: اليوم الإثنين والسبت 4 والأحد 5 شباط 2023 . المسرح الوطني اللبناني في صور (جنوباً) وطرابلس (شمالاً) و«زيكو هاوس» (الصنائع . بيروت). للاستعلام: 81/870124

المغرب... بين الخيال والتوثيق

■ منذ بداية شهر كانون الثاني (يناير) الحالي، تعرض منصة «أفلامنا» الإلكترونية باقة من أبرز الأفلام التي

أتاحتها للجمهور خلال العام الماضي. في هذا السياق، وحتى بعد غدٍ الأربعاء، سيتمكّن الراغبون من مشاهدة «أحداث بلا دلالة» (76 د) للمخرج مصطفى الدرقاوي. أبصر هذا الشريط الشهير النور في عام 1974، وهو يجمع بين الخيال والتوثيق، متتبّعاً مجموعة من السينمائيين الشباب في المغرب يحاولون صناعة فيلم يحمل صبغة محلية قومية. أثناء عملهم على المشروع، يكتشفون مدينة الدار البيضاء. يقابلون شاباً يبدو متورّطاً في اغتيال ما. يحاولون فهم دوافعه، يتعاون معهم ويصنعون الفيلم معاً.

«أحداث بلا دلالة»: حتى بعد غدٍ الأربعاء . على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

من ورد إلى ياسمين

■ في الرابع من شباط (فبراير) المقبل، يزاح الستار في «مسرح مونو» (الأشرفية) عن مسرحية جديدة للمخرج هاكوب درغوكاسيان، بعنوان «ورد وياسمين». العمل من بطولة يارا زخّور وسلمى شلبي، وهو المقتبس عن مسرحيّة «روزماري وجينجر» للسيناريست والكاتب المسرحي الأميركي إدوارد آلان بيكر (ترجمة وإعداد: يارا زخّور). يتمحور النص

الأصلي حول شقيقتَيْن، إحداهما مُدمنة على الكحول وعلى وشك خسارة حضانة أطفالها، ما يدفعها إلى مزيد من الشرب والتسامح مع علاقة عاطفية مسيئة. أما الثانية، فتجد نفسها عالقة في زواج بلا حبّ. تفصح لزوج أختها السابق عن مشكلة الإدمان، خالقةً بالتالي معركة حضانة بينهما. تتشاجر الأختان وتتبادلان الاتهامات، قبل أن تكتشفا أنّه من دون إحداهما، ليس لديهما شيء. وفي النهاية، يظهر بصيص أمل عندما تعيدان اكتشاف المشترك بينهما.

مسرحية «ورد وياسمين»: بدءاً من السبت 4 شباط 2023 . الساعة السابعة والنصف مساءً . «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للحجز: جميع فروع «مكتبة أنطوان» أو عبر «واتساب»: 81/218174

شادي ذبيان... مثل قصيدة

■ «مثل قصيدة على جدار زنزانة»، هو عنوان رواية شادي ذبيان (1984 ـ الصورة) الصادرة حديثاً عن «دار الفارابي». غداً الثلاثاء، يوقّع الكاتب اللبناني عمله الجديد في «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت)، ضمن احتفال تقدّمه الإعلامية ليال خرّوبي، وتتخلّله كلمات لكلّ من: خضر سلامة، علي مراد وعربي العنداري. على أن يلي النشاط توقيع الكتاب الذي يعرّف ذبيان فحواه بالقول: «في يوم الحساب، على الإله أن يجثو على ركبتَيْه ندماً، طالباً المغفرة من طفلٍ مشلولٍ فقد أمّه أمام المرض وأباه أمام أنظمة البطش والظلم والحقد. على ذاك الإله أن يجثو لحفنةٍ من آلاف السنين، وليكن للطفل كامل الحرية لمسامحته أو رميه في نار جهنّم ليحترق».

توقيع رواية «مثل قصيدة على جدار زنزانة»: غداً الثلاثاء . الساعة السادسة مساءً . «مسرح المدينة» (الحمرا . بيروت). للاستعلام: 01/753010

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 30 كانون الثاني 2023 العدد 225
Lundi 30 Janvier 2023 no225

الأخبار

رأس المال

في العدد

03-02
ماهر سلامة
سوء إدارة الأراضي

05
حسن دياب
نموذج متحيّز يكرّر المعرفة ولا ينتجها

06
علي عوّاد
استثمار مليارات الدولارات في آلة «لاواعية»

07
زياد حافظ
نموذج للإنتاج لا للربح

08
هلال اليوسف
الحرب كقوّة مضادة للركود الاقتصادي الأميركي

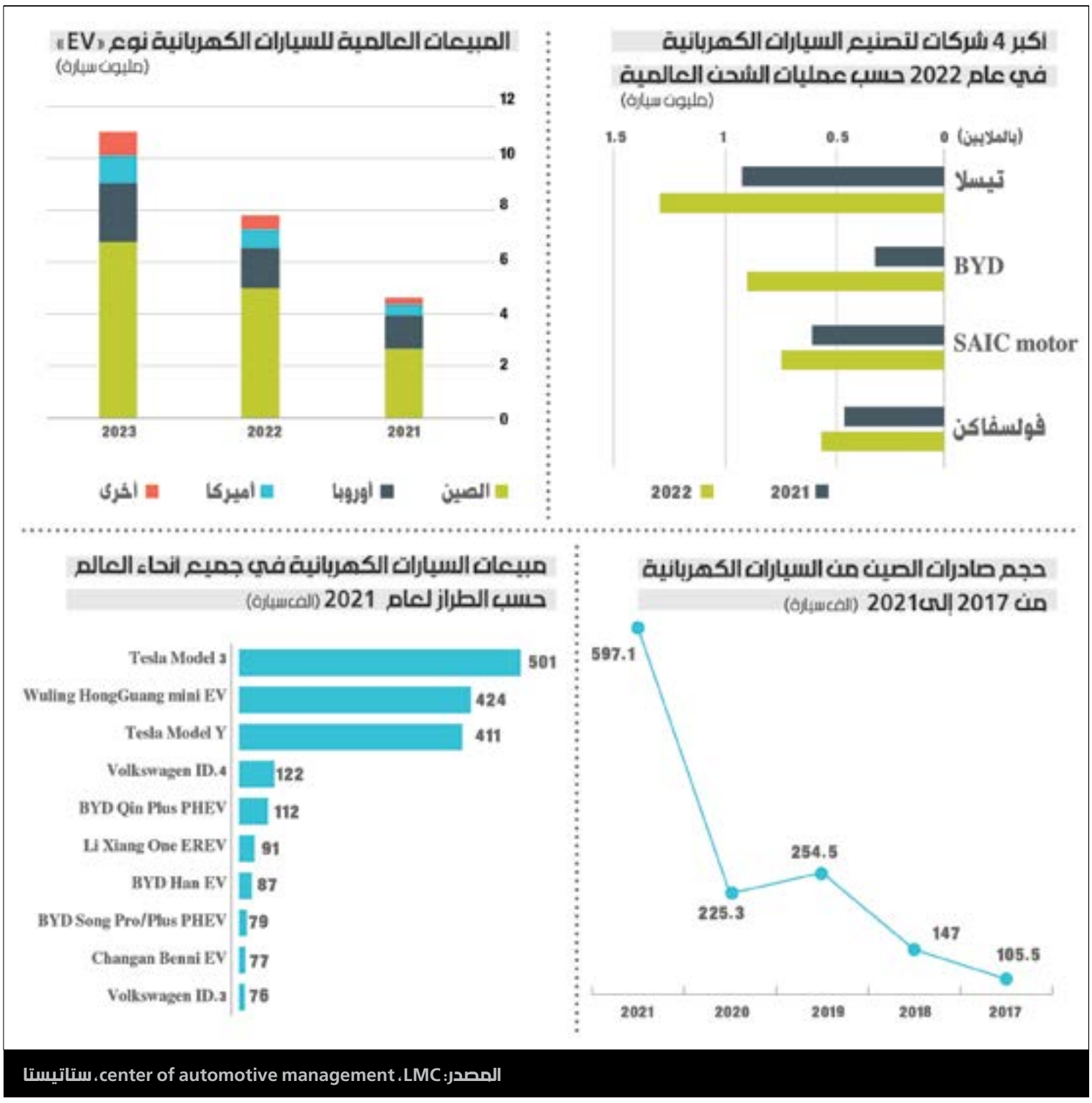

المصدر: LMC، center of automotive management، ستاتيستا

مستقبل صناعة السيارات «الكهربائية»

يُقدّر أنه في عام 2022 بيع في العالم 7,8 ملايين سيارة أو ما يوازي 10% من مجمل مبيعات السيارات الخاصة. هذا النمو كان مدفوعاً بالطلب عليها في أوروبا والصين. لكن هذه الحصّة السوقية المتزايدة للسيارة الكهربائية لا تعني أنها بالمفهوم الاستهلاكي أرخص من امتلاك سيارة تقليدية، ولا سيما أن الخيار الأمثل للاقتصادات هو النقل المشترك وليس السيارة الخاصة. لكن بمعزل عن استراتيجيات الحكومات وجدواها الاقتصادية والمجتمعية، فإن الفرق في الكلفة بين السيارتين الكهربائية والتقليدية، يمنح التقدّم السوقي للأولى على الثانية رغم أن كلفة امتلاك السيارة التقليدية أرخص في المتوسط بنحو 10 آلاف دولار. فالميزة التي تُمنح للسيارة الكهربائية هي كلفة التشغيل التي تقاس على المدى المتوسط والطويل. فالمحركات الكهربائية لا تحتاج إلى تغيير زيت، وكلفة شحنها بالكهرباء منخفضة مقارنةً بكلفة تزويد السيارة التقليدية بالوقود، كما أن الفرامل لا تُستخدم إلا نادراً بسبب تقنية الدوران العكسي في الموتورات المزروعة على كل دولاب ما يفرمل السيارة.

أما متوسط كلفة صيانة السيارة التقليدية بعد قيادة مسافة 320 ألف كلم فهي 20 ألف دولار مقابل 12 ألف دولار للسيارة الكهربائية، والفرق بينهما يزداد لمصلحة السيارة الكهربائية بشكل أكبر بعد مسافات أطول، لأن بنية السيارات الكهربائية فيها مجموعات متحرّكة وقطع أقل من السيارات التقليدية.

حتى الآن، هناك 4 أنواع رئيسية من السيارات الكهربائية على النحو الآتي:

- «EV» أو (electric vehicle) أي السيارة الكهربائية التقليدية التي يتم شحن بطاريتها عبر مقبس كهرباء.

- «HEV» أو (hybrid electric vehicle) أي السيارة الكهربائية الهجينة التي تعمل بواسطة البنزين والكهرباء لكن لا يمكن شحنها بالكهرباء عبر مقبس، بل يتم شحن البطاريات من خلال تقنية تُعرف بالـ«regenerative braking» أي من خلال الفرملة خلال التنقل بالسيارة.

- «PHEV» أو (plug-in hybrid electric vehicle)، أي السيارة الكهربائية الهجينة التي تعمل بواسطة البنزين والكهرباء، إنما يمكن شحنها أيضاً عبر مقبس كهربائي.

- «FCEV» أو (Fuel cell electric vehicles)، هي سيارات كهربائية تعمل بواسطة الهايدروجين من خلال إفراغ كميات منه في البطارية خلال 3 دقائق لتغطية قدرة سير تبلغ 500 كيلومتر. وهذه أكثر أنواع السيارات الكهربائية نمواً في السوق حالياً.

في عام 2022، مثّلت سيارات الـ«EV»، نحو 11% من إجمالي مبيعات السيارات في أوروبا و19% في الصين. كما بلغت حصّة الـ«EV» والـ«PHEV» المبيعة في أوروبا نحو 20,3% من مجمل السيارات المبيعة.

وعلى صعيد الدول، ما زالت الولايات المتحدة الأميركية متخلّفة عن الصين وأوروبا في مبيعات السيارات الكهربائية. علماً أنه في العام الماضي، باع صانعو السيارات الكهربائية نحو 807 آلاف سيارة كهربائية بالكامل في الولايات المتحدة، وهو ما يمثل ارتفاعاً في حصّة السيارات الكهربائية بالكامل إلى 5,8% من إجمالي السيارات المبيعة، مقارنةً بـ3,2% في السنة السابقة. وفي ألمانيا، البلاد المشهورة بفخامة سياراتها وجودتها، وأكبر سوق للسيارات في أوروبا، استحوذت السيارات الكهربائية على 25% من إنتاج السيارات الجديدة العام الماضي، وفقاً لـ«جمعية مصنّعي السيارات الألمانية VDA». وفي كانون الأول الماضي، كان عدد السيارات الكهربائية المبيعة في البلاد أكثر من السيارات التقليدية.

وبشكل عام، فإنه في عام 2022 انخفضت مبيعات السيارات الجديدة في العالم بنسبة 1% لتبلغ 80,6 مليون سيارة رغم نموّ المبيعات في الصين بنسبة 4% وهو ما حال دون تدني المبيعات بشكل دراماتيكي، إذ انخفضت المبيعات في الولايات المتحدة بنسبة 8% وبنسبة 7% في أوروبا بسبب موجات التضخم وركود الاقتصاد هناك الذي أدّى إلى ارتفاع أكلاف الطاقة وانعكس سلباً على سلاسل التوريد، وأبرزها الشحن.

ورغم حداثة سوق السيارات الكهربائية، إلا أن سمة الاحتكار المسيطرة على سوق صناعة وبيع السيارات انتقلت إلى هذه الصناعة مدفوعة بالاحتكار التكنولوجي. حالياً تُعدّ هذه الصناعة مغلقة، إذ تهيمن عليها 4 شركات هي: «Tesla» الأميركية، «BYD Motors» الصينية، «SAIC Motor» الصينية، و«Volkswagen» الألمانية.

بالنسبة إلى الخيارات، تبدو الشركات الصينية أكثر جاذبية من ناحية الأسعار، فعلى سبيل المثال، سيارة «Atto3» من شركة «BYD» الصينية، تباع بأكثر من 20 ألف دولار بقليل داخل الصين، ونحو 32 ألف دولار في أستراليا، و35 ألف دولار في أوروبا. على المقلب الآخر، أبخس سيارة تقدمها شركة «تيسلا» الأميركية، نوع «Model3» تباع بـ45 ألف دولار. علماً أن كلتا السيارتين متميزتان في المواصفات والجودة، لكنّ الفرق الأبرز أن «تيسلا» هي شركة برمجيات في جوهرها، واستطاعت، كونها موجودة على الطرقات منذ عدة سنوات مضت، أن تجبي عدداً أكبر من البيانات، وبالتالي لديها نظام سائق آليّ متقدم عدة سنوات عن باقي السيارات الكهربائية. لكن في ما عدا ذلك، السيارات الصينية في هذا المجال تُعد منافسة من ناحية السلامة وأمان البطاريات والمدى الذي يمكن قطعه عند كل إعادة شحن.

سوء إدارة الأراضي: تفضيل الريع على الإنتاج

باستثناء الخطة الشاملة لترتيب الاراضي التي أُنجزت في عام 2005، لم يُسجّل في لبنان اي خطوة في اتجاه تحديد التوجهات الاقتصادية والمجتمعية لإدارة الاراضي العامة والخاصة. والحاجة إلى إدارة الاراضي تنطلق من كون تأثيراتها مباشرة على معيشة السكان والخدمات التي يحصلون عليها والفرص المتاحة لهم أيضاً. فوجود مساحات مخصصة للنقل العام، واخرى مخصصة للزراعة، وغيرها للسياحة وللانشاء الشقق، وكل ذلك لا يكون مناسباً بلا تخطيط مصمم وفق اهداف واضحة المعالم... والافانها الفوضى في كل شيء. تماماً كما هو الحال اليوم في لبنان

ماهر سلامة

لطالما مثّل سوء إدارة الأراضي في لبنان عقبة أساسية أمام إقامة اقتصاد منتج. وهو أمر يعود إلى عدّة عقد من عدم وجود نية في الدولة اللبنانية للتحوّل إلى اقتصاد منتج، بالإضافة إلى عدم وجود آلية مناسبة في الدولة لإدارة هذا المورد المهم. ورغم وجود مخططات سابقة للأراضي اللبنانية، وضعها مجلس الإنماء والإعمار في عام 2005، إلا أنه لم تتضح أي نيّة من قبل الحكومات المتعاقبة للاستفادة منها في تطبيق خطط اقتصادية شاملة، وذلك لأن النموذج الاقتصادي الذي كان قائماً كان مناسباً للمنتفعين العاملين في المجال السياسي وأصحاب رؤوس الأموال في القطاعات التي ازدهرت على ظهر النموذج القائم.

القوانين اللبنانية التي تُعنى بإدارة أراضي الدولة، تعود إلى زمن الانتداب الفرنسي. والجهات التي يفترض أن تضع خططاً لإدارة الأراضي بشكل يخدم التوجّه الاقتصادي لا تُعطى أهمية بالغة، فليس هناك أي سلطة على الأراضي المملوكة للأفراد أو المؤسسات، باستثناء إدارة التخطيط المدني التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل، وهي المسؤولة عن تصنيف الأراضي والتطبيق، إضافة إلى مسؤوليات ووظائف أخرى. وينعكس سوء الإدارة هذا على الاقتصاد من خلال تشكيل مانع أمام استثمار الشركات بسبب صعوبة الحصول على الأراضي، وهو العقبة الرئيسية أمام أكثر من 32% من الشركات في لبنان بحسب صندوق النقد الدولي.

إدارة الموارد

تُعد إدارة الموارد من أهم وظائف الدولة في تنظيم الاقتصاد، للحصول على أعلى إنتاجية ممكنة من الموارد الموضوعة بين أيدي الفاعلين الاقتصاديين. الأرض أهم هذه الموارد، إذ إن العقار يُعدّ من مدخلات الإنتاج، وهو رأسمال مهمّ لدى الأفراد والمؤسسات والدولة، وبالتالي هو عامل أساسي في توجيه الاقتصاد ورفع إنتاجيته. والإدارة هنا تعني تنظيم استخدام الأراضي بأفضل شكل ممكن، فتُصنف زراعية لحمايتها من اجتياح المباني لها بشكل فوضوي، أو تصنّف لغايات محدّدة وفق التوجهات الاقتصادية المرسومة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تُستخدم الأراضي الصالحة للزراعة في مجال الزراعة وليس للسكن، وإن كان ضرورياً إيجاد توازن ما بين مختلف الحاجات الفعلية للسكان. والتصنيف نفسه يجب أن ينطبق بهدف تحديد المناطق التي يُسمح بإنشاء مصانع عليها وتُسمى مناطق صناعية، وذلك ضماناً لتسهيل إقامة البنى التحتية اللازمة لهذه المنشآت، مثل النقل والطاقة وغيرهما، ومن شأن ذلك أن يُخفض الكلفة على المؤسّسات والمصانع ويرفع الإنتاجية ويُحفز الاستثمارات. بدلاً من ذلك، فإن سوء إدارة الأراضي يُساهم في عدم استغلالها للزراعة، ما يُكبد الاقتصاد «كلفة الفرصة الضائعة». هذا الأخير هو مفهوم أسّس له الاقتصادي النمسوي فريدريش فون فيزر، ثم جرى تطويره من قبل عدة اقتصاديين. كلفة الفرص الضائعة تساوي الأرباح أو الفائدة التي كان يفترض أن تحققها جهة معينة إذا اتخذت قراراً ما، أو بنت استثماراً ما، على سبيل المثال.

> **يرتبط تنظيم الاراضي عملياً بجميع الإدارات في الدولة، وهو امر يحتاج إلى دعم مركزي من الدولة، بحيث تُفرض هذه الخطط على جميع الإدارات**

هذه الأرباح الضائعة تُعد كلفة مهدورة. ويُقاس هذا الأمر بشكل كلّي، أي على الاقتصاد كله، إذ إن عدم استغلال الأراضي الزراعية للزراعة، يُمثل فرصة لأرباح ضائعة على الاقتصاد. والمقصود بالأرباح هنا ليس الأرباح النقدية، بل الفائدة المتأتية من هذه الفرصة على الاقتصاد، لأنها قد تتعلق بخفض أسعار المنتجات الغذائية المنتجة بواسطة هذه الأراضي، ما يسهم في خفض الاعتماد على الاستيراد ويخفف الضغط على الطلب على العملات الأجنبية، فضلاً عن فوائد أخرى مثل العمالة في القطاع الزراعي، والاستثمار في هذا القطاع، وزيادة القدرات التصديرية، وهذا الأمر يسري على باقي الأراضي التي من الممكن أن تُستغل بشكل أفضل مما هي عليه الآن.

الخطط موجودة

خطة مجلس الإنماء والإعمار، المعروفة باسم «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي»، رسمت توجهات لتنظيم الأراضي تغطّي الحاجات للقطاعين العام والخاص وتحاول الاستفادة مما هو متاح من أراضٍ بالشكل الأمثل لكل القطاعات، سواءً النقل والسياحة والصناعة والزراعة والتربية والطاقة والمياه والصحة وغيرها. لكن هذه الخطة لم تلقَ أي اهتمام من السلطات التنفيذية، باستثناء إقرارها في مجلس الوزراء وإصدارها بمرسوم في عام 2009.

من أهم الأعمال التي لحظتها الخطة هي إحصاء الأراضي الأفضل للزراعة. فقد صنّفت أن أكثر من 50% من الأراضي في لبنان صالحة للزراعة، ولو بنسب متفاوتة، إذ تعتمد صلاحية الزراعة على نوعية التربة وعمقها واحتوائها على المواد العضوية، ومدى حموضتها وقدرتها على امتصاص المياه، ومواجهتها لأخطار الانزلاق والتآكل، ومدى انحدارها الذي يؤثّر على سهولة استثمارها بالتقنيات شبه الصناعية. وقد أحصى التقرير المناطق الأكثر أهمية وإنتاجية، التي تضم جميع السهول الفسيحة، مثل البقاع وعكار والكورة، والسهول الساحلية الصغيرة، السهل الساحلي الكبير في صور، الصرفند وصيدا، وسهل مرجعيون.

يرتبط تنظيم الأراضي عملياً بجميع الإدارات في الدولة، وهو أمر يحتاج إلى دعم مركزي من الدولة، بحيث تُفرض هذه الخطط على جميع الإدارات. ففي هذا المجال، تقترح الخطة الشاملة لترتيب الأراضي، استحداث آلية في العمل الحكومي على شكل «لجنة حكومية لترتيب وتنظيم الأراضي». ويقوم المجلس بتنسيق البرامج والمشاريع التي تساهم بتحقيق أهداف ترتيب وتنظيم الأراضي. من الواضح أن السلطة التنفيذية أساسية في تنفيذ أي مخطط لتنظيم الأراضي وإدارتها، وهو ما يُفسّر بشكل كبير أسباب الإدارة السيئة للأراضي في لبنان.

> **20%**
> من الأراضي في لبنان هي مشاعات لا يمكن إدارتها لانه ليست هناك نصوص قانونية واضحة ترعى هذا الامر

آليات وقوانين في وجه الإنتاجية

رغم وجود خطط تتعلق بإدارة الأراضي بشكل مثالي، إلا أن هناك مشاكل تقنية، تضاف إلى مشاكل الإرادة السياسية، تمنع إدارة هذا الملف بشكل جيد. من المهم الغوص في أسباب سوء إدارة الأراضي في لبنان. وقد تكون إحدى أهم العقد في هذا الأمر في ما يتعلّق بالشق القانوني. يقول الباحثان آنا كورسي وهاريس سيلود في تقرير نشره البنك الدولي تحت عنوان «أهمية الأراضي: هل يفلح تحسين الحوكمة وإدارة الندرة في منع وقوع أزمة وشيكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟».

أجابا: إن القوانين والأنظمة المسؤولة عن تنظيم العمليات التي تخصّ الأراضي قديمة ومنفصلة عن السياق الراهن، إذ إن القوانين في لبنان تعود إلى حقبة الانتداب الفرنسي، فعلى سبيل المثال قانون تسجيل العقارات الحالي يعود إلى عام 1926. الموضوع لا يقتصر على قوانين تسجيل الأراضي أو غيرها، إنما يُعتبر هذا الأمر شاهداً على تخلّف الآليات والأنظمة التي تُعنى بموضوع الأراضي.

إن استعمال هكذا آليات ينعكس بشكل أكيد على القدرة على وضع أي خطط لتنظيم الأراضي والاستفادة منها بالشكل الأفضل. فمثلاً، يقول التقرير المذكور إنه فقط 65% من الأراضي في لبنان ممسوحة ومسجّلة في الدولة. هذا يعني أن الدولة لا تعرف ما نوع 35% من الأراضي، وكيف يمكن الاستفادة منها، لو قررت وضع مخطط لذلك. بمعنى آخر، في ظل هذه الآليات والأنظمة القديمة، حتى إذا كانت هناك نية عند صناع القرار بوضع مخططات تنظيم مدني تساهم في تحسين الإنتاجية، لا تستطيع الدولة استغلال الأراضي بالشكل الأفضل، لأنها لا تمتلك إحصاءً شاملاً لكل ما لديها من هذا المورد.

لا يمكن الحديث عن النهوض بالاقتصاد من دون مخطط لاستخدام الأراضي على أفضل شكل. والعقبات الموجودة لا تتعلّق فقط بإرادة الدولة للقيام بأمر كهذا، ففي حال وُجدت هذه الإرادة، ستقف القوانين والأنظمة القديمة عائقاً أمام تطبيق هذا الأمر. لذلك، أي مخططات لا يمكن توظيفها إلا إذا مرت من خلال إصلاحات قانونية يرعاها تحديث القوانين التي تُعنى بتنظيم العمليات المتعلّقة بالأراضي.

23% من الشقق فارغة
خفض الأسعار عبر «ضريبة الشغور»

يقدّر صندوق النقد الدولي أن نسبة الشقق السكنية الشاغرة في لبنان تبلغ 23%. تراكمت هذه الشقق في الفترة ما بين عامي 1996 و2018، وهي غير خاضعة للضريبة ولا يستفاد منها بأي شكل من الأشكال، أي أنها مجرّد عبء على المجتمع والاقتصاد. لذا بات لازماً فرض ضريبة عليها وهو أمر ستكون انعكاساته مهمّة على كلفة الإيجارات وكلفة الإنشاء

ماهر سلامة

منذ عام 2005 يسجّل قطاع العقارات ارتفاعات متواصلة في الأسعار. يأتي ذلك رغم أن الشقق السكنية الشاغرة تجاوزت نسبتها 23% من الوحدات السكنية المبنية بين عامي 1996 و2018، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. هذا الأمر يوضح شيئاً ما مهماً، وهو أن العرض في مكان ما تخطى الطلب، لكن في الوقت نفسه لم تنخفض الأسعار.

تحفّزت هذه الظاهرة بطبيعة النموذج الاقتصادي للبنان الذي كان يواصل استقطاب الأموال من الخارج من دون أن يعيد تدويرها في استثمارات ذات جدوى اقتصادية وأجتماعية، لا في البنية التحتية ولا في القطاعات الإنتاجية بشكل عام. وبما أن عملية تعقيم الأموال تفرض كلفة عليها، فلم يجد القيّمون على إدارة هذا النموذج أي مخرج لنقل كلفة التعقيم، سوى بتوجيه الأموال نحو العقارات ورفع أسعارها بشكل عبثي. عملياً كلفة التعقيم التي كانت تترتب على الإدارة المالية، تحوّلت إلى ريع متغلغل في بنية الأسعار التي تحمّلها المستهلك. ولم تكتف هذه الإدارة بذلك، بل قامت أيضاً بإنشاء طبقات من العمليات المصرفية - التمويلية فوق ذلك، لإتاحة تمويل شراء الشقق بأكلاف أسمتها مدعومة، ما أدى إلى تحويل المجتمع كلفة مقنّعة كان يتم إخفاؤها في عملية تثبيت سعر الصرف التي تراكمت خسائرها على مدى 27 عاماً ثم انفجرت قبل ثلاث سنوات.

في الوقت نفسه، لم يكن في القانون اللبناني ما يوقف أو يحدّد سقفاً لهذا الشغور. بمعنى آخر، لم يكن ممكناً استعمال الأدوات الضريبية لفرض إجراءات تخفف من تفاقم هذا المسار أو حتى تحاول تصحيحه. فالقانون لم يفرض أي ضرائب إضافية على الوحدات الشاغرة، ما ترك هامشاً واسعاً للمطوّرين العقاريين المحفّزين بتمويل هائل، لإنشاء المزيد والمزيد من الوحدات العقارية بما يفوق الحاجات الفعلية، فضلاً عن أنه كان يسمح لملاك العقارات الاحتفاظ بعقاراتهم حتى لو كانت شاغرة وهو ما كان يسهم في تقليص حجم العرض في السوق ويبقي الأسعار مرتفعة.

> **5%**
> هي نسبة الشركات التابعة للمصارف والشركات الاستثمارية من إجمالي عدد المطوّرين العقاريين في بيروت بحسب إحصاءات «مختبر المدن بيروت»

> **15%**
> هي نسبة المساحة التي طوّرتها الشركات التابعة للمصارف والشركات الاستثمارية من إجمالي المنطقة العمرانية في بيروت بحسب إحصاءات «مختبر المدن بيروت»

يمكن النظر في هذه القضية من زاويتين:

- الأولى تتعلق بمالية الدولة وإيراداتها الضائعة بسبب عدم الحصول على ضرائب من الشقق الشاغرة. فالإعفاءات شكّلت مصدراً للتهرّب الضريبي. وهذه الثغرة استخدمها الكثير من ملاك العقارات الشاغرة، أي أن يدفع أصحاب الشقق السكنية الشاغرة ضريبة استثنائية تكون معدلاتها أعلى من الضرائب على الشقق المسكونة. هذه السياسة متّبعة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. إلا أن أهداف استخدامها تختلف بين بلد وآخر. يقول الصندوق، إن استخدام الضريبة على العقارات الشاغرة في الدول المتقدمة يكون في العادة بهدف تشجيع الاستثمارات، أو لمواجهة الانخفاض في الاستثمارات، لكن الموضوع يختلف في البلدان النامية حيث تظهر التجارب أن استخدامها جاء بهدف منع المضاربات، إذ تنتشر ظاهرة شراء العقارات من قبل المستثمرين الكبار، للإبقاء عليها من دون استخدامها بهدف تحقيق المكاسب. وما يحصل لاحقاً، هو أنه إذا بدأت الأسعار بالانخفاض في السوق، لا يقوم هؤلاء بالبيع بسعر السوق، إذ إنهم غير مضطرين للبيع بينما ينتظرون أرباحاً، ولا يريدون أن تتحقق خسائرهم، فتبقى العقارات في حيازتهم ولا تُعرض في السوق إلا وفق السعر الذي يناسب أطماعهم بتحقيق أرباح كبيرة، أي بسعر أعلى. هكذا ينخفض العرض الموجود في السوق وتبقى الأسعار مرتفعة، وهو ما قد يخلق فقاعة عقارات نهايتها سيئة. وهذا ما حدث في لبنان، إذ عندما توقّف تمويل الطلب في السوق (من خلال بنك الإسكان ومن المستثمرين الأجانب) بقيت الأسعار مرتفعة لأن المضاربين قرروا الاحتفاظ بعقاراتهم.

يمكن كبح هذه الظاهرة من خلال فرض ضريبة على العقارات الشاغرة تحفّز المضاربين على بيع عقاراتهم، أو على تأجيرها. لأن الضريبة على العقار الشاغر ستجعل المالك يتجنّب الأكلاف غير الضرورية (ضريبة على عقار شاغر في هذه الحالة)، وهو لا يستفيد من هذا العقار. هذا الإجراء يسهم في تحريك السوق ويخفّض الأسعار بسبب ارتفاع العرض في السوق، وهو ما ينعكس بشكل مؤكّد على الإيجارات ويخفّضها. وفي نهاية الأمر، تتحسّن فرص الأسر والأفراد للحصول على مساكن من دون تكاليف باهظة.

تقريره الأخير الصادر بعنوان «تقرير المساعدة الفنية حول إعادة السياسة الضريبية إلى المسار الصحيح»، لافتاً إلى أن هذا الإعفاء الضريبي يُعتبر «تنازلياً» لأنه يفيد أصحاب المداخيل المرتفعة فقط، إذ إن معظم ملاكي العقارات ينتمون إلى الطبقة ذات المداخيل المرتفعة. كما يذكر التقرير أن فقط إلغاء هذا الإعفاء الضريبي يؤمن إيرادات إضافية للدولة والبلديات بنسبة 0,3% من الناتج المحلّي.

الثانية تتعلّق بسوق العقارات نفسه. فليس بالضرورة أن يكون الحديث فقط عن إلغاء الإعفاءات الضريبية، بل يمكن أن يتخطى ذلك ليصبح كناية عن ضريبة استثنائية على الوحدات السكنية

> **ليس هناك ما يجبر مالكي العقارات على بيع الشقق إذا انخفضت الاسعار بينما هم ينتظرون ارباحاً كبيرة**

بهدف التهرّب الضريبي فعمدوا إلى تسجيل شققهم شاغرة بينما هي كانت بالفعل مسكونة. وهو أمر يشير إليه صندوق النقد الدولي في قسم من

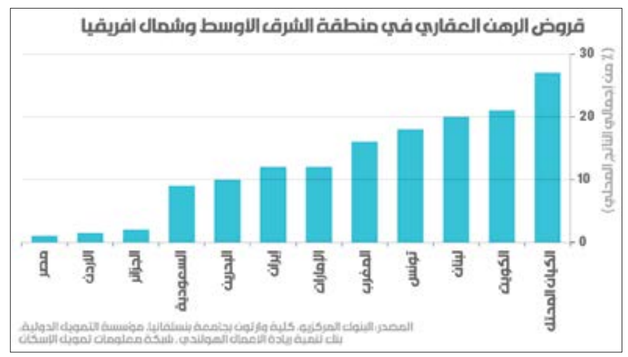

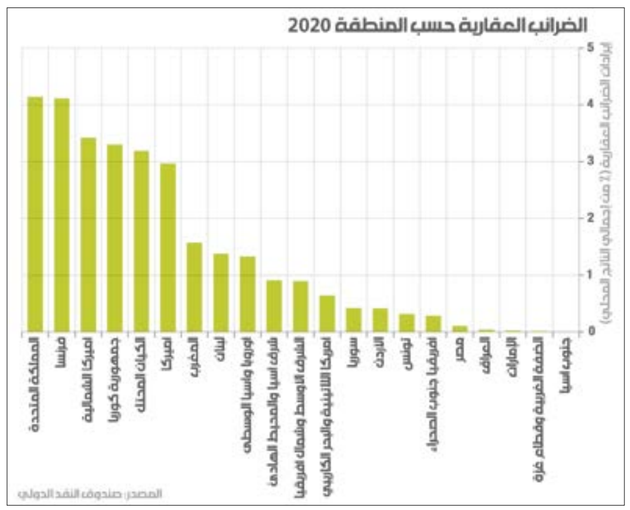

مؤشر

قيمة الاسترداد في سندات اليوروبوندز لا تتجاوز 20%

يقدّر غولدمان ساكس قيمة الاسترداد على سندات اليوروبوندز بنحو 16 سنتاً مقابل الدولار الواحد و20 سنتاً، أي ما يوازي ضعفين ونصف ضعف وثلاثة أضعاف ونصف ضعف أسعارها في السوق اليوم. لكن هذا الحساب يستند إلى معايير صندوق النقد الدولي اللازمة لاستدامة الدين التي تفترض أنه لا يمكن أن يكون الدين مستداماً إلا إذا كان أقلّ من 100% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الأمر يتطلب قصّ، Haircut، نحو 80% من القيمة الاسمية لسندات اليوروبوندز. عملياً، من يحمل سندات يوروبوندز بقيمة مليون دولار، على سبيل المثال، سيخسر 800 ألف دولار في هذه العملية. أما من يريدون إعادة جدولة ديونهم والتفاوض مع الجهة المستدينة، فإن الفائدة على ما يمكن اعتباره «الدين الجديد» بعدما انخفضت قيمة السندات القديمة بنسبة 80%، ستكون 12%.

تداعيات الـ«Haircut» ستكون كبيرة على المصارف والمصرف المركزي. فالمصارف اللبنانية تسجّل ضمن أصولها في الميزانيات سندات بقيمة 5,18 مليارات دولار يقدّر أن تنخفض قيمتها بنسبة أدناها 80%. علماً أن المصارف قد اتخذت في السابق، بناءً على تعاميم صادرة من مصرف لبنان، مؤونات على سندات اليوروبوندز بنسبة 45%، ما يعني أن مبلغ الـ5,18 مليارات دولار هو ما تبقّى من القيمة الاسمية بعد قيام المصارف باقتطاع جزء من إيراداتها لتغطية خسائر متوقعة على هذه المحفظة. في نهاية 2020 كانت قيمة هذه المحفظة 9,34 مليارات دولار، مقارنة مع 13,8 مليار دولار في نهاية 2019، إلا أن قيمة هذه المحفظة انخفضت لسببين، أولهما قيام المصارف ببيع جزء منها للأجانب الذين يرون أنهم قد يحققون أرباحاً من قيمة الاسترداد المرتقبة، وثانيهما بسبب تغطية الخسائر المتوقعة بالمؤونات التي فرضها مصرف لبنان بتعاميمه. ففي التعميم 546 الصادر في آب 2020، قرّر مصرف لبنان أن تكون نسبة التغطية للخسائر المتوقعة على سندات اليوروبوندز 45%، لكنه في التعميم 649 الصادر في تشرين الثاني 2022، عدّل جدول النسب المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة نظامياً لتصبح 75% على هذه السندات. وهنا يجب التمييز بين السندات التي تحملها المصارف للاستثمار وتلك التي تحملها من أجل المضاربة، إذ إن توقيت تسجيل الخسائر يختلف. وفي المجمل، إن انعكاس كل هذه العملية على المصارف، سيتفاوت بين مصرف وآخر. فبعض المصارف قد لا تتحمل اقتطاع بهذا الحجم، ما يدفعها إلى تسجيل خسائر كبيرة ربما ستكون غير قادرة على تغطيتها إلا من خلال إجراءات خاصة يفترض أن تتضمنها عملية إعادة الهيكلة. ولا سيما أن هناك خسائر أخرى لم تؤخذ في الاعتبار بعد، مثل الخسائر الناتجة من توظيفات المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان.

أما بالنسبة إلى مصرف لبنان، فهو لا يزال يحمل في ميزانيته سندات يوروبوندز بقيمة 5,03 مليارات دولار، أي أن لديه خسائر في ميزانيته أقلّها 4 مليارات دولار، إنما هذه الكلفة لا تُذكر مقارنة بمصدر الخسائر الكبرى في ميزانيته بسبب الوضعية السلبية للموجودات بالعملة الأجنبية، إذ يقدّرها صندوق النقد الدولي بنحو 80 مليار دولار.

لكن اللافت في تقرير غولدمان ساكس أنه لا يرى أن هناك حلاً قريباً، بل يشير إلى أنه «لا يلوح في الأفق حل قريب لأزمة التخلف عن السداد».

تعريف الـ«يوروبوندز»

بشكل عام، سند الدين هو أداة مالية أشبه بالعقد بين طرفين، دائن ومدين. يعطي الدائن من خلاله رأسمالاً محدداً للمدين. وفي المقابل يتعهّد المدين بإعادة المبلغ بعد مدّة من الزمن تُحدَّد في العقد بالإضافة إلى دفعات هي عبارة عن فائدة سنوية تُقسّم عادةً على دفعة أو دفعتين سنوياً. الجهة التي تصدر هذه السندات (المدينة)، قد تكون من شركات القطاع الخاص، أو جهة عامة (وزارة مال، بلدية، مؤسسة عامة...). أما الجهة الدائنة فهي عادةً تكون جهة خاصّة مثل أفراد أو شركات الاستثمار الماليّة. وسندات الـ«يوروبوندز» هي أحد أنواع هذه السندات التي تصدرها الحكومات وهي مقوّمة بالدولار، ويُطلق عليها اسم يوروبوندز لأنها تُدرج في مؤسسات مالية في بورصات أوروبية (عادةً ما تكون بورصة لوكسمبورغ أو لندن)، لكنها ليست بالضرورة أن تكون مقوّمة باليورو، لكنها تخضع لقانون الدولة التي أُدرجت فيها.

ذكاء اصطناعي أم سلوك ذكيّ؟

الكلّ مبهور بالنسخة المعروضة ممّا أُطلق عليه «الذكاء الاصطناعي». فمن اللافت أنه بإمكان برنامج على جهاز الكمبيوتر أن يقوم بسلّة واسعة من الوظائف التي تتطلب مهارات وخبرات عالية. في الهندسة بإمكانه أن يدرس المساحات بدقّة متناهية، وأن يقدّم حلولاً ويرسمها على خرائط جاهزة للتنفيذ خلال بضع دقائق. بإمكان أن يخلق برامجَ معلوماتية مصمّمة لمهام بالغة الصعوبة في دقائق أيضاً. بإمكانه أن يكتب المقالات الصحافية، الرسائل، تصحيح العبارات، أن يكون رساماً كاريكاتورياً... فلتسألوه كما تريدون، وهو سيقدّم الإجابات والحلول والمنتجات، سريعاً. إذاً لا مانع من تسميته «ذكاء اصطناعياً». وهو بالشكل الذي نراه نتعامل معه الآن، مجرّد صيغة أولية من هذا «الذكاء» ما زالت قيد التعلّم. لكنّ الإشكالية الحقيقية، إن كان بالفعل «ذكاء»، أم أنه شيء آخر. هل هو قادر على التعلّم؟ التفكير؟ الإبداع؟ هل هو بشر يتبنّى نهجاً ومدرسة فكرية يُنسب إليها كل المعرفة التي اكتسبها؟ ما هي كلفته؟ من يستغلّه ويستفيد منه؟ أليس هو يتعلّم من الممارسة. وهو الآن يقدّم الخدمات التي يطلبها البشر منه في سياق أبحاثهم وتهكّمهم ونكاتهم وجديتهم وكل أفكارهم العاقلة والمجنونة؟ إذاً ما الغاية من وجوده، بالنسبة إلى صانعيه؟ هل سيكون بالإمكان استفادتهم من كل أفكار وأسئلة وبيانات الذي يتفاعلون معه؟ لا يمكن إلا الشكّ بأن هدف صانعيه هو الربح مع أكلاف لبنائه تصل إلى مليارات الدولارات. ثمّة الكثير مما يمكن قوله بشأن سلوك هذا البرنامج ومن يقف وراءه وغايته. إنما بمعزل عن ذلك سيتم تقديم ثلاثة مقالات عن ChatGPT أحدها كتبها بنفسه وجرى تحريرها صحافياً، وهي جاءت رداً على مجموعة أسئلة تتعلق بالأزمة في لبنان. الثاني هو نقد للنسخة المعروضة ومدى كونها قادرة على إنتاج المعرفة، بينما الثالث يشرح تقنياً قدرات هذا البرنامج أو النموذج أو «الذكاء» وما يمكن ارتقابه منه

الأزمة المالية في لبنان من منظور ChatGPT

جرى توجيه مجموعة أسئلة إلى ChatGPT عن الأزمة في لبنان وقد جاءت إجاباته مقتضبة وسريعة ومعبّرة. ولأسباب تحريرية، أعيد تحرير النص بشكل يلائم النشر بلا تكرار إنما مع الحفاظ على مضمونها الفعلي

يواجه لبنان حالياً أزمة اقتصادية ومالية حادّة أدّت إلى نقص في السلع والخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض سريع في قيمة العملة. فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 95% من قيمتها مقابل الدولار الأميركي منذ تشرين الأول 2019، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وجعل من الصعب على المواطنين العاديين تحمّل كلفة الضروريات الأساسية. انكمش اقتصاد لبنان بشكل كبير مع إغلاق العديد من الشركات وارتفاع معدلات البطالة. كما أدّت الأزمة المالية إلى نقص في العملات الأجنبية ولم يعد بإمكان المصارف والشركات تمويل الاستيراد وتسديد ثمن المواد الأساسية. كان للأزمة أيضاً تأثير خطير على القطاع المصرفي، إذ فرضت العديد من المصارف قيوداً صارمة على السحب، وضوابط على رأس المال لمنع المودعين من التهافت على سحب ودائعها، فصار صعباً على المواطنين العاديين الوصول إلى أموالهم الخاصة.

حتى الآن، لم تتمكن الحكومة من معالجة الأزمة، إذ أعاق الجمود السياسي وانتشار الفساد، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة والحصول على المساعدات الدولية. كما أدّت الأزمة إلى احتجاجات واضطرابات اجتماعية واسعة النطاق، فدعا العديد من المواطنين إلى إنهاء النظام السياسي الحالي وتغيير الحكومة.

■ ما هي أسباب الأزمة؟

لعب عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية، دوراً مهمّاً في تفاقم الأزمة المالية في لبنان، من خلال إعاقة النمو الاقتصادي، وتبديد الموارد، وصعوبة تنفيذ الإصلاحات والحصول على المساعدات الدولية. وأدّى الجمع بين الاعتماد المفرط على الديون، والافتقار إلى الإصلاحات الهيكلية وسوء الإدارة والفساد، إلى عاصفة كاملة خلّفت هذه الأزمة. فالبلاد تتمتع بنظام سياسي معقّد ومنقسم بشدة، ما أنتج افتقاراً إلى الحكم الفعّال، وأدّى إلى فشل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وتفاقم ذلك بسبب الصراعات الإقليمية، ولا سيما الحرب الأهلية المستمرّة في سوريا، إذ تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، ما فرض ضغطاً كبيراً على موارد البلاد المحدودة وأضعف اقتصادها.

لسنوات، انخرطت الحكومة في الإنفاق المتهوّر والإفراط في الاقتراض، ما أدّى إلى دين عام كبير وغير مستدام. وفقاً للبنك الدولي، تجاوز الدين العام للبنان 150% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020. وانخرط المسؤولون الحكوميون والنخبة السياسية في اختلاس الأموال العامة. كما أدّى سوء الإدارة هذا، إلى الإخفاق في الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الحيوية، مثل الكهرباء والمياه، ما زاد من إعاقة النمو الاقتصادي. كما أخفقت الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الضرورية، مثل تقليص عجز الموازنة وزيادة الإيرادات الضريبية، ما أدى إلى زيادة الدين العام. علاوة على ذلك، كانت الدولة منخرطة أيضاً في مخطط بونزي إذ كانت تسدّد ديونها عن طريق طباعة النقود واقتراض المزيد من الأموال. أدّى ذلك إلى انخفاض سريع في قيمة العملة المحلية، وتضخّم مفرط، وتآكل مدخرات الناس. بالإضافة إلى ذلك، كان الفساد عقبة رئيسية أمام الاستثمار الأجنبي والمساعدات الدولية، إذ غالباً ما يتردّد المستثمرون والمانحون في ضخ الأموال في بلد معروف بالفساد وسوء الإدارة.

■ برأيك من المسؤول عن هذه الأزمة؟

إن المسؤولين الحكوميين والنخبة السياسية هم المسؤولون الأساسيّون عن الأزمة، إلا أنهم ليسوا وحدهم. فقد لعبت جهات فاعلة أخرى مثل البنك المركزي والمؤسّسات المالية والعوامل الدولية والضغوط الخارجية دوراً في الأزمة الحالية. كانت النخبة السياسية في البلاد في السلطة منذ عقود، وهي انخرطت في مجموعة من الممارسات الفاسدة وغير المسؤولة التي أدّت إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. علاوة على ذلك، أدّى الافتقار إلى المساءلة والشفافية في النظام السياسي إلى استمرار هذه الممارسات من دون رادع، ما أدى إلى تفاقم الأزمة.

كما ساهم البنك المركزي، الذي يُفترض أنه مسؤول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي وتنظيم القطاع المصرفي، في الأزمة من خلال الآتي: (1) الفشل في الحفاظ على الاستقرار النقدي، أي الفشل في السيطرة على التضخم والحفاظ على قيمة الليرة اللبنانية. (2) الفشل في تنظيم القطاع المصرفي بشكل فعال، أدّى إلى انعدام الشفافية. (3) الفشل في معالجة قضايا القروض المتعثّرة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المؤسّسات المالية في لبنان في الأزمة من خلال: الفشل في الحفاظ على ممارسات الإقراض السليمة مثل إقراض الحكومة والهيئات ذات الصلة بالحكومة من دون ضمانات كافية. وعدم الكشف عن المعلومات حول مركزها المالي الحقيقي، ما أدّى إلى انعدام الشفافية وتآكل ثقة الجمهور في النظام المصرفي.

أيضاً تعرّض لبنان لعقوبات دولية مختلفة أعاقت وصوله إلى الأسواق الدولية بهدف التمويل. فوضعت دول مثل الولايات المتحدة والسعودية عقوبات اقتصادية وضغوطاً سياسية منعت البلد من الحصول على المساعدة والدعم الدوليين. أضف إلى ذلك، أن موقع لبنان في الشرق الأوسط جعله عرضة للنزاعات الإقليمية والتوترات بين الدول المجاورة، ما زاد من إضعاف اقتصاد البلاد وزاد من تفاقم الأزمة المالية.

■ ما مدى تأثير الأزمة على القطاع المصرفي؟

كان للأزمة المالية في لبنان تأثير شديد على القطاع المصرفي في

> إذا استمر فقدان الثقة بالنظام المصرفي فقد يؤدّي ذلك إلى انهياره وتضطر المصارف إلى الإغلاق

البلاد، تمثّلت على شكل التهافت المصرفي وسحب الودائع. مصطلح التهافت المصرفي (Bank runs)، يعني أن عدداً كبيراً من عملاء البنك يقومون بسحب ودائعهم في وقت واحد انطلاقاً من وجود مخاوف بشأن ملاءة البنك. يمكن أن يؤدي ذلك إلى أزمة سيولة، إذ قد لا يكون لدى البنك ما يكفي من النقود لتلبية الطلب على عمليات السحب. في لبنان، كان سبب التهافت المصرفي هو انعدام الثقة في النظام المصرفي والمخاوف بشأن ملاءة المصارف، فضلاً عن أن الانخفاض السريع في قيمة العملة المحلية والتضخم المرتفع أديا إلى انخفاض قيمة الودائع المصرفية وتآكل المدّخرات.

ونتيجة لذلك، فرضت العديد من المصارف حدود سحب صارمة وضوابط على رأس المال، لمنع التدفق السريع للعملة الأجنبية، والحفاظ على الاحتياطيات. يشير مصطلح ضوابط رأس المال (Capital Control) إلى الإجراءات التي تتّخذها الحكومة أو المؤسّسات المالية للحدّ من حركة رأس المال داخل وخارج الدولة، من أجل استقرار الاقتصاد ومنع أزمة النقد. هذه الإجراءات أعاقت وصول المواطنين العاديين إلى أموالهم الخاصة، كما صعّبت على الشركات دفع ثمن المواد الخام والمدخلات الأخرى.

وإذا استمر فقدان الثقة في النظام المصرفي، فقد يؤدّي ذلك إلى انهيار النظام، فتصبح المصارف غير قادرة على تلبية الطلب على عمليات السحب وتضطر إلى الإغلاق. قد يكون لذلك عواقب اقتصادية وخيمة تعيق وصول الشركات إلى الائتمان والأفراد إلى مدخراتهم.

■ هل هناك إمكانية لاسترداد الودائع المصرفية؟

يمكن لعملاء المصارف المتعثّرة استرداد ودائعهم عبر الوسائل القانونية، مثل رفع دعوى لدى البنك المركزي أو من خلال المحاكم. ومع ذلك، قد تستغرق العملية القانونية وقتاً طويلاً، وقد لا تنجح دائماً. والمعروف في لبنان أن النظام القانوني بطيء وفاسد، ما قد يؤثّر على نتيجة العملية القانونية. أو يمكنهم استرداد ودائعهم عن طريق برنامج التعويض الحكومي التي توضع عادة لتعويض المودعين عن خسائرهم في حالة تعثّر البنك عن السداد. ومع ذلك، تواجه الحكومة اللبنانية صعوبات مالية، وقد لا تملك الموارد الكافية لتعويض المودعين. من المهم ملاحظة أن فرص نجاح أي من هذه الوسائل، تعتمد على ملاءة المصارف وقدرة الحكومة على السداد. في بلد مثل لبنان، تنعدم فيه الشفافية والحوكمة الفعالة ولديه مستوى مرتفع من الدين العام واقتصاد متعثّر، قد تكون فرص استرداد الودائع منخفضة.

■ ما هي الحلول الممكنة للأزمة؟

تشمل الحلول الممكنة للأزمة المالية في لبنان إعادة هيكلة الديون وتنفيذ تدابير التقشف، تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، الحصول على الدعم والمساعدات الدولية وإشراك القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.

- إعادة هيكلة الديون وإجراءات التقشف: التفاوض مع الدائنين لإعادة هيكلة ديون الدولة وتمديد آجال استحقاقها. وهذا من شأنه أن يساعد في تخفيف عبء الدين عن اقتصاد البلاد ومنح الحكومة مزيداً من الوقت لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية اللازمة. ولتقليص عجز الموازنة وتحسين الوضع المالي للدولة، ستحتاج الحكومة إلى تنفيذ تدابير تقشفية، مثل خفض الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات الضريبية، وإصلاح الإدارات والمؤسّسات العامة. وهذا من شأنه أن يساعد في وضع ديون البلاد على مسار أكثر استدامة وخلق بيئة أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي.

- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسّسية: المقصود بالإصلاحات الهيكلية، تنفيذ سياسات لتحسين الكفاءة والقدرة التنافسية للاقتصاد. قد يشمل ذلك تخفيف القيود عن سوق العمل، وخصخصة المؤسّسات العامة والمملوكة للدولة. ستساعد هذه الإصلاحات في خلق بيئة أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي. أما بالنسبة إلى الإصلاحات المؤسساتية، فهي تتعلق بتنفيذ إجراءات لتحسين الشفافية والمساءلة في الإدارات والمؤسّسات العامة، فضلاً عن مكافحة الفساد. يمكن أن يشمل ذلك تعزيز قوانين ومؤسّسات مكافحة الفساد، وزيادة الشفافية في الإنفاق الحكومي. ستساعد هذه الإصلاحات في استعادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية وتحسين فعالية السياسات العمومية.

- الدعم والمساعدات الدولية: إن الحصول على مساعدة مالية من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي والدول المانحة الأخرى، من شأنه أن يساعد على استقرار اقتصاد البلاد وتمويل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية. يشمل هذا الدعم دولاً مثل الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج، وقد يأتي على شكل زيادة في الاستثمار والتبادل التجاري. من المهم ملاحظة أن الحصول على المساعدة والدعم الدوليين يتطلب من لبنان تلبية شروط معينة، مثل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ومكافحة الفساد. كما أن عدم الاستقرار السياسي في البلاد والصراعات الإقليمية قد تجعل من الصعب الحصول على المساعدة والدعم الدوليين.

- إشراك القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب: يساعد تشجيع استثمارات القطاع الخاص في اقتصاد البلاد على خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي. يمكن أن يشمل ذلك تدابير مثل الحوافز الضريبية للشركات وخلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة. ويساعد جذب الاستثمار الأجنبي إلى اقتصاد الدولة، على خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. يمكن أن يشمل ذلك تدابير مثل تحرير الاقتصاد، وتحسين البنية التحتية للبلاد، وخلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة. من المهم ملاحظة أن القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب من المحتمل أن يكونوا مترددين في الاستثمار في البلاد بسبب الأزمة المالية وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الشفافية في البلاد.

في الختام، تعتبر الأزمة المالية في لبنان حادّة ولها تأثير كبير على البلد وشعبه، إذ أدّت إلى تباطؤ اقتصادي حادّ، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع التضخم، وانخفاض مستوى المعيشة، وانعدام الأمن الغذائي والحاجات الأساسية. كذلك، كان للأزمة تأثير كبير على بيئة الأعمال، وزادت من تآكل ثقة الجمهور بالنظام المصرفي. هنا تبرز الحاجة إلى التحرّك والتغيير الفوريين لمعالجة الأزمة ويشمل ذلك الشفافية والمساءلة، والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وتدابير مكافحة الفساد، والمساعدة والدعم الدوليين، وإشراك القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، وتوفير الاستقرار السياسي. لذا، يصبح ضرورياً أن تتخذ الحكومة اللبنانية والمؤسّسات المالية هذه الخطوات لاستعادة الثقة بالنظام المصرفي واستقرار الاقتصاد ومنع الأزمات المالية في المستقبل. ومن المهم معرفة أن هذه الحلول تتطلب إرادة سياسية قوية، وحكومة شفافة وفعالة، ونظام قانوني قوي لإنفاذها. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تأتي هذه الحلول بكلفة على شكل انخفاض الإنفاق العام وزيادة الضرائب، والتي قد تواجه مقاومة من السكان. قد تستغرق هذه الحلول وقتاً للتنفيذ، وقد لا تتوفر الإغاثة الفورية اللازمة لذلك.

نموذج متحيّز يكرّر المعرفة ولا ينتجها

في مقال «الأزمة المالية في لبنان» أجاب ChatGPT على مجموعة متنوعة من الأسئلة، شارحاً ماهية الأزمة وتأثيرها على القطاع المصرفي. ثم حدّد المسؤوليات، مقترحاً الحلول بمجموعة نقاط على شكل «وصفة سحرية». فهل هي صدفة أن جاءت هذه «الوصفة» شبيهة إلى حدّ كبير بتلك التي يقدّمها صندوق النقد الدولي مستخدماً عباراته ووسائله ومنهجيته في تقديم الحلّ؟ بمعزل عمّا إن كانت هذه «الوصفة» هي الناجعة أم لا، يبقى السؤال الأساسي هو الآتي: هل ChatGPT هو نموذج إنتاج معرفي جديد أم أنه قالب متحيّز إيدولوجياً؟

حسن دياب *

يعود تاريخ «الذكاء الاصطناعي» إلى الخمسينيات حين بدأ العلماء لأول مرّة في استكشاف فكرة إنشاء آلات يمكنها التفكير والتعلّم مثل البشر. ركّزت أبحاث الذكاء الاصطناعي المبكرة على إنشاء أنظمة قائمة على القواعد، وجرت برمجة الآلة بمجموعة قواعد لاتباعها من أجل إكمال المهمة. وفي الستينيات والسبعينيات، تحوّلت أبحاث الذكاء الاصطناعي نحو فكرة إنشاء «أنظمة خبيرة» صُمّمت لتقليد قدرات صنع القرار للخبراء في مجالات محدّدة. أدّى ذلك إلى تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي المبكرة في مجالات مثل الطب والتمويل. أما في الثمانينيات والتسعينيات، فقد تحوّلت أبحاث الذكاء الاصطناعي نحو استخدام التعلّم الآلي (Machine Learning)، فيتم تدريب الآلة على مجموعة بيانات بدلاً من أن تكون مبرمجة بشكل صريح بقواعد. سمح ذلك بتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأكثر تعقيداً، مثل التعرّف إلى الصور والتعرّف إلى الكلام.

في السنوات الأخيرة، أدّى تطوير تقنيات التعلّم العميق (Deep Learning)، ولا سيما في شكل الشبكات العصبية، إلى تجديد الاهتمام بالذكاء الاصطناعي وتحقيق تقدم كبير في هذا المجال. أدّى ذلك إلى تطوير نماذج مثل ChatGPT اختصاراً لـ«Chat Generative Pre-training Transformer»، وهو نموذج لغوي كبير تم تطويره بواسطة شركة متخصّصة بالذكاء الاصطناعي تُسمى OpenAI. يمكن أن يشمل ذلك مهام حلّ المشكلات واتّخاذ القرار والتعلّم من التجربة. أُصدر هذا النموذج لأول مرة في عام 2018، ومنذ ذلك الحين تم ضبطه ليناسب العديد من المهام المتعلّقة باللغة. الجدير بالذكر، أننا أمام «سلوك ذكي» وليس ذكاءً خالصاً بحدّ ذاته.

وكأي نموذج لغوي آخر، تم تدريبه على بيانات ضخمة من محتوى النصوص المنشأة من قبل البشر، ليقوم بعدها النموذج بإنشاء استجابات أو ردود، بناءً على الأنماط التي تعلّمها من هذه البيانات. ويمكن للنموذج القيام بمهام مثل الترجمة وتلخيص النصوص والإجابة على الأسئلة وكتابة الأكواد البرمجية. وهو يستخدم بنية شبكة عصبية قائمة على المحوّلات، والتي أثبتت فعاليتها في مهام معالجة اللغة الطبيعية.

هكذا، تصبح نوعية البيانات التي يتدرّب النموذج عليها ذات أهمية جوهرية. ورغم المميزات الكثيرة التي يقدمها هذا النموذج، إلا أنه تبقى النقطة الأبرز، أن هذه البيانات قد تحتوي على تحيّزات إيديولوجية. مثلاً إذا كانت بيانات التدريب تحتوي على الكثير من النصوص ذات منظور سياسي أو اجتماعي معين، فمن المرجح أن يولّد النموذج استجابات وردوداً تتماشى مع هذا المنظور.

> نحن أمام نموذج وظيفته الأساسية إنشاء نصّ بلغة البشر بناءً على البيانات التي تدرّب عليها والتي قد تحتوي على أخطاء أو تحيّزات

ومثالٌ على هذه التحيزات، ربط هذا النموذج مهناً معينة بالنساء كالممرضة أو السكرتيرة، وخصّص مهناً أخرى للرجال كالطبيب أو المدير التنفيذي. أو قد يستخدم لغة النوع عند الإشارة إلى الأشخاص في أدوار معينة، مثل استخدام «هو» عند الإشارة إلى الطبيب و«هي» عند الإشارة إلى الممرضة. إضافة إلى أنه قد يقدّم وصفاً نمطياً للمرأة بأنها «عاطفية» وللرجل بأنه «عقلاني».

أضف إلى ذلك، يمكن أن يستخدم النموذج لغة هجومية أو لغة مسيئة أو نمطية عند الإشارة إلى مجموعات عرقية أو إثنية معينة. أو حتى عند وضع افتراضات حول ذكاء الشخص أو قدراته أو شخصيته بناءً على عرقه أو وضعه الاجتماعي والاقتصادي. إضافة الى استخدام عبارات عنصرية أو خطاب كراهية عند الإشارة إلى مجموعات معينة من الأشخاص. قد يستخدم النموذج، أيضاً، لغة أو تعبيرات خاصة بطبقة اجتماعية معينة، أو الإشارة إلى مستوى معيّن من التعليم أو الثقافة أو أسلوب حياة شخص ما، بناءً على خلفيته أو اللغة التي يستخدمها.

قد يكون للنموذج أيضاً انحياز تجاه إيديولوجية سياسية معينة مثل الليبرالية أو المحافظة، أو تجاه حزب سياسي معيّن مثل الجمهوريين أو الديمقراطيين، أو تجاه أو ضدّ سياسات معينة أو قضايا سياسية مثل الهجرة أو الرعاية الصحية أو تغير المناخ، أو تجاه منظور اجتماعي أو أخلاقي معيّن مثل حقوق النساء أو حقوق المثليين. أو عرضه لوجهة نظر أحادية الجانب للقضايا الاجتماعية مثل الفقر أو التعليم أو الرعاية الصحية، أو للقضايا الأخلاقية مثل الذكاء الاصطناعي أو حيازة الأسلحة أو الخصوصية. ناهيك بإمكانية تحيّزه تجاه دين معيّن أو ضدّه، كأن يستخدم لغة أو حججاً تتوافق مع أو ضدّ عقيدة أو إيديولوجية دينية معينة، أو يقدم الصور النمطية أو السلبية لمجموعات دينية معينة. يمكن أن يتجلى هذا في ردود النموذج، من خلال استخدام اللغة أو الحجج التي تتوافق مع تلك الإيديولوجية باستمرار.

وفي معرض الدفاع الذي قدّمه ChatGPT بشأن شبهة التحيز تجاه طريقة صندوق النقد الدولي على حساب المدارس الاقتصادية الأخرى في ما يخصّ مقاربة الحلّ الذي قدّمه للأزمة المالية في لبنان، قال الآتي: «من المحتمل أن يكون الحلّ الذي قدّمته متوافقاً مع طريقة صندوق النقد الدولي (IMF) كون هذا النهج معروفاً وموثوقاً به جيداً. لقد تعلّمته من بيانات التدريب». وأكمل شارحاً: «إن نهج صندوق النقد الدولي يميل إلى حلّ الأزمات المالية نحو التركيز على التقشّف المالي والإصلاحات الهيكلية وإعادة هيكلة الديون، وهو معترف به على نطاق واسع باعتباره النهج القياسي». وعند سؤاله عن مدى إمكانية اعتماد مدارس اقتصادية أخرى لحلّ الأزمة المالية في لبنان، أجاب: «من المهم أن نلاحظ أن نهج صندوق النقد الدولي ليس هو الوحيد، وقد تكون للمدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة وجهات نظر مختلفة حول أفضل طريقة لحل الأزمات المالية». واعتبر أنه «عدم تقديم حلول وفقاً للمدارس الاقتصادية الأخرى، لا يعني بالضرورة أن لديه تحيّزاً إيديولوجياً، بل قد يكون انعكاساً للبيانات التي تم تدريب النموذج عليها».

ونظراً إلى مصادر وشكل البيانات التي تدرّب عليها النموذج، يتبيّن أنه تدرّب على بيانات من مصادر متعدّدة على شبكة الإنترنت غالبيتها من موقع «Common Crawl» الذي يحتوي على أرشيف كبير من مواقع الويب، بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل منصّة ويكيبيديا، ومن الكتب والدوريات والمقالات العلمية المتوافرة. علماً أنه يتم استخدام نموذج ChatGPT حالياً من قبل الكثيرين لمساعدتهم في صناعة المحتوى وكتابة المقالات الصحافية والمنشورات العلمية.

إذاً نحن أمام نموذج تتمثل وظيفته الأساسية في إنشاء نصّ بلغة البشر، بناءً على البيانات التي تدرّب عليها، والتي قد تحتوي على أخطاء أو تحيّزات. يعيد هذا النموذج إنتاج المعلومات ذاتها، ويكرّرها بصيغ وعبارات مختلفة ومتنوعة على شكل «مقتطفات معرفية» أو «ملخّصات معرفية»، من دون إمكانية إنتاج أو تقديم معرفة جديدة، أو فهم العالم بالطريقة التي يقوم بها البشر. فماذا لو أصبحت هذه المعلومات التي ينتجها النموذج هي ذاتها البيانات التي يمكن أن يتدرب عليها في المستقبل؟ فإذا تم استخدام مخرجات النموذج كمدخلات مرّة أخرى، وتدريب النموذج عليها، قد يؤدي ذلك إلى أن يصبح النموذج متناسباً جداً مع تلك البيانات المحددة، وقد يبدأ في إنشاء مخرجات متكرّرة أو غير منطقية، ويكون قد تدرّب تحديداً على إنتاج ذات المخرجات التي تم إنشاؤها مسبقاً. هكذا، نصبح أمام تركّز فظيع في التوجّه المعرفي والإيديولوجي، ويصبح هذا الكم الكبير من البيانات المكرّرة هو من يحدّد شكل معرفتنا. أو كما يقول علماء البيانات «Garbage In Garbage Out».

* أستاذ جامعي، مستشار مالي، ومحلل بيانات

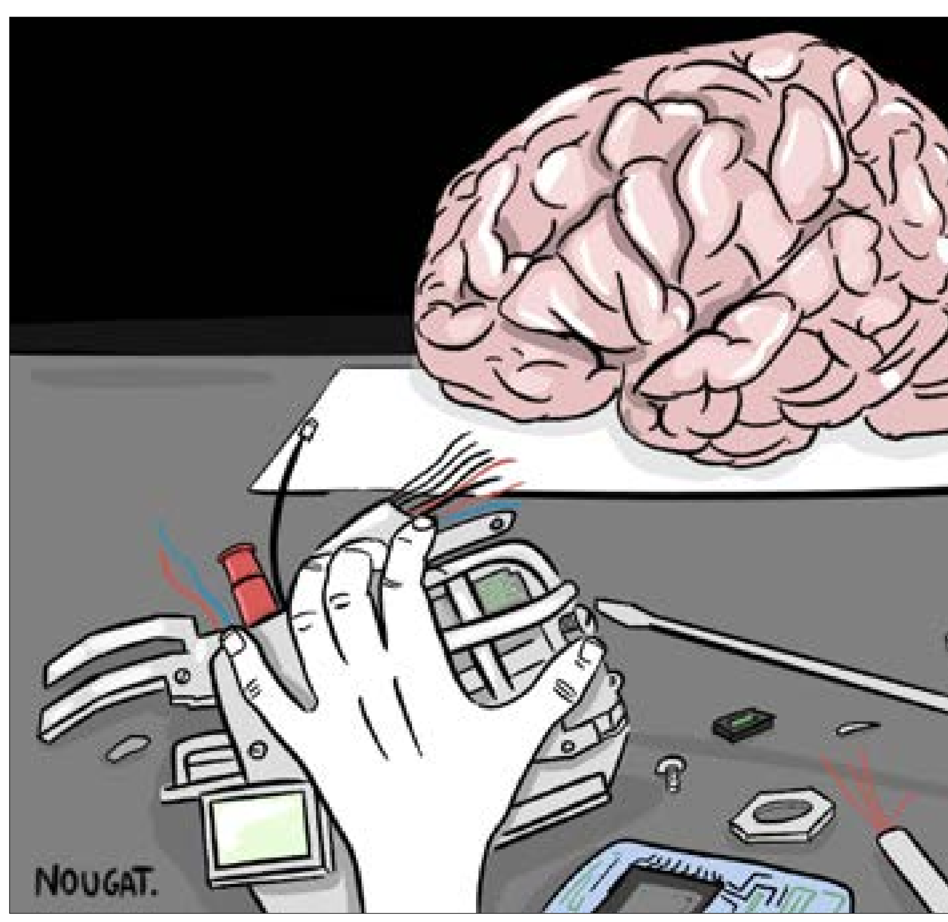

ذكاء اصطناعي أم سلوك ذكيّ؟

«تشات جي بي تي»: استثمار مليارات الدولارات في آلة «لاواعية»... بعد

علي عواد

«انتهى عصر البشر. ألم تحذّرنا أفلام الخيال العلمي؟ انظروا كيف أطاح «سكاينت» العالم في غضون لحظات؟ انتهى الأمر. الذكاء الاصطناعي تسلّم زمام الأمور...» هذه بعض من التعليقات التي رُصدت خلال الأسابيع القليلة الماضية بعدما أطلقت شركة «OpenAI»، للعموم، نموذج اللغة الطبيعية الخاص بها «تشات جي بي تي» (ChatGPT). تعليقات كهذه وغيرها، تثير مجموعة أسئلة بديهية: ما هو هذا النموذج؟ كيف يعمل؟ من وراءه؟ كم استثُمر فيه؟

نموذج حديث

يحبّ البشر إنشاء نماذج تجعل الأشياء أقلّ فوضوية وتفسح المجال أمام الربح السهل والسريع؛ نموذج يحلّل الطقس، وآخر يحلّل مؤشّرات الأسهم... «النمذجة» باتت نمطاً منتشراً. وهذا يشمل ما يُسمّى «الذكاء الاصطناعي» الحديث، الذي يعتمد على مبادئ مثل «تعلّم الآلة» و«التعلّم العميق» عبر شبكة عصبية برمجية (NPL) تعمل بشكل يشبه الية عمل الدماغ البشري. نماذج «الذكاء الاصطناعي» مبنية على إنشاء برامج قادرة على التعلّم والتدرّب على أمر واحد محدّد. فعلى سبيل المثال، يتم تغذية برنامج التعرف على صور القطط بمليارات صور القطط التي تغزو الويب، فيتدرّب البرنامج على أن هذا هو شكل القطّة. هكذا، يصبح النموذج البرمجي قادراً على تبيان وجود القطط في أي صورة تعرض عليه. وإذا أنشأ برنامجاً آخر ودُرّب على اللغة، سواء بشكلها المحكي، أو وفق قواعدها الأساسية، فسينتهي المطاف بوجود برنامج لغوي قادر على الكتابة من خلال التدرّب على أنماط الكتابة المنتشرة حول العالم.

انجل بوليغاس ـ المكسيك

بداية ChatGPT كانت في أواخر عام 2015، حين قررت مجموعة من بينهم إيلون ماسك، وسام التمن، إنشاء منظمة غير ربحية تدعى «OpenAI»، هدفها بناء برنامج سمّسم بما سمّته «الذكاء الاصطناعي» ليكون متاحاً لكل الناس. وافترضت أن برنامجاً كهذا، سيساعد الناس في مهامهم اليومية، وسيحميهم من «أنظمة الذكاء الاصطناعي» الذي تبنيه الحكومات والشركات الخاصة. لكن في عام 2018، أعلن ماسك انسحابه من هذا المشروع وكشف لاحقاً أن المنظمة تعمل بشكل مريب وسرّي وإن لم يعد يتفق معهم. في المقابل، أعلنت «OpenAI» تحوّلها من منظمة غير ربحية إلى شركة محدودة الربحية، ما سيوفّر لها المال الكافي لإنهاء البرنامج الذي تطمح إليه. لاحقاً، استثمرت شركة «مايكروسوفت» مليار دولار على شكل «سوبر كومبيوتر» يحتوي على برنامج الشركة المنتظر. وبحسب «نيويورك تايمز»، فإن الشركة خصّصت سرّاً مليارَي دولار إضافيين لهذا المشروع.

استفاد الطرفان من هذه المقايضة؛ «مايكروسوفت» حصلت على حقوق وامتيازات تتيح لها إنشاء وربط ونشر منتجات جديدة تعتمد على هذه التكنولوجيا بشكل أحادي. في المقابل، توالت إنجازات «OpenAI» سريعاً، إذ إنه في عام 2020 أطلقت الشركة برنامج ذكاء اصطناعي سمّته «GPT-3»، وهو قادر على إنشاء نصّ من تلقاء نفسه بما في ذلك التغريدات والمدوّنات والمقالات وحتى كود برمجي بسيط. وفي العام الماضي، كشفت الشركة النقاب عن «DALL-E» القادر على رسم صور بمجرد وصف المستخدم لما يريده. وبالاستناد إلى نفس تقنية «GPT-3»، أطلقت الشركة في كانون الأول الماضي «ChatGPT» بشكل مجاني على الإنترنت، وانتشر كالنار في الهشيم مدفوعاً بالضجيج الذي بدأ عبر «تيك توك» ليصبح في غضون أيام قليلة، روبوت الدردشة الذي اختبره الملايين حول العالم.

آلية عمل «ChatGPT»

هو اختصار لعبارة: Chat Generative Pre-trained Transformer. وهو نموذج لغوي، يعمل عبر الاحتمالات، إذ إنه قادر على تخمين ما يجب أن تكون الكلمة التالية في العبارة، بدقّة متناهية. حصل ذلك بواسطة تقنيات التعلّم الآلي التي تتطلب استخدام مدربين بشر وتزويد البرنامج بتسميات أو عناوين صريحة للبيانات التي يتدرّب عليها. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن الأجوبة الصحيحة التي يمنحها البشر له، تعلّمه وتساعده على تكوين قاعدة للمعرفة. بشكل أو باخر، تكون معرفة «موجّهة»، أي أنها تتأثر بالأيديولوجيا والاصطفافات السياسية والمعتقدات البشرية. لذا، هو برنامج يعطي إجابات أفضل بكثير من «غوغل» الذي يقدّم مجموعة من المواقع الإلكترونية حيث يُترك للمستخدم انتقاء ما يريده منها بعد تصفحها واحدة واحدة. في المقابل، هناك روبوت محادثة قادر على تقديم إجابة مباشرة. ولأن الية عمله مبنية على قواعد أدخلت في البرنامج، فهي منحازة وتدوب في سردية واحدة عالمية. فعلى سبيل المثال، يختار «ChatGPT» كلماته بعناية فائقة، كي لا يتلفّظ بامر يُحتمل أن يكون غير «بوليتكلي كوركت»، أو مضادّ لثقافة «اليقظة» (wokeness). كذلك تمّت تغذيته بمجموعة بيانات هائلة من الكتب والمقالات وجزء كبير من محتوى الإنترنت حتى عام 2021 فقط، وبحسب إيلون ماسك فإنه كانت لديه القدرة على الوصول إلى كل محتوى «تويتر».

> «مايكروسوفت» تتفاوض بهدف استثمار 10 مليارات دولار أخرى في «OpenAI»

المنافسة التجارية

أهمية «ChatGPT» أنه بات قادراً على منافسة «غوغل»، وربما تحطيم مسيرتها. فمنذ 1997 هيمن محرك البحث «غوغل» على سوق عمليات البحث عبر الإنترنت. أحدث إحصاءات «ستاتيستا»، تشير إلى أن «غوغل» يستحوذ على 84% من عمليات البحث على الويب حول العالم، وتليها «مايكروسوفت» بنسبة 9% عبر محركها البحثي «بينغ». وغالبية عائدات «غوغل» تأتي من الإعلانات. فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي الإيرادات العالمية للشركة في الربع الثالث من عام 2022، نحو 69 مليار دولار، منها 54,5 مليار دولار من الإعلانات. وكانت «Alphabet»، الشركة الأمّ لـ«غوغل» واحدة من أكبر شركات الإنترنت في جميع أنحاء العالم اعتباراً من عام 2022، برأسمال قيمته 1,9 تريليون دولار.

عملياً، كانت «غوغل» منيعة تجاه المنافسة. غير أن رهان المدير التنفيذي لـ«مايكروسوفت» ساتيا نادبلا، على «OpenAI»، بدأ يصبح خنجراً شُحذ على مدار سنوات ببطء، منتظراً دخول خاصرة أكبر محرك بحثي في العالم. فالشركة تستعدّ اليوم لتحدّي عمالقة محرّكات البحث «غوغل» بواسطة تكنولوجيا «Disruptive» (لأنها تخرب القواعد القديمة من أجل إنشاء قواعد جديدة) فتهدد إمبراطورية «غوغل» التي تولّد الإيرادات من الإعلانات التي تظهر خلال عملية البحث. فعلى الغالب، إن النتائج التي تظهر في الصفحة الأولى من البحث بواسطة «غوغل» موجودة هناك بسبب الإعلانات. لذا، فإن تقنية «ChatGPT» التي تقدّم الإجابة مباشرة، تضرب نموذج عمل «غوغل» في أساساته. لكن اللافت أن «مايكروسوفت» تتفاوض بهدف استثمار 10 مليارات دولار أخرى في «OpenAI»، ساعية إلى دفع تقنيّتها أبعد، الحديث هنا عن «Artificial General Intelligence» أو الذكاء الاصطناعي العام، حيث يتساوى الذكاء الاصطناعي عندها بالمقدرة مع الدماغ البشري.

إذاً، ما جدوى استثمار «مايكروسوفت» في «OpenAI» مع أنها ستصرف 10 آلاف موظف؟ قد تكون هذه الشركة ساعية ليصبح هذا البرنامج الحجر الأساس، يُبنى فوقه توجّهات وصولاً إلى نموذج اللغة الشامل للأفراد والشركات، الذين سيدفعون لـ«مايكروسوفت» مقابل هذه الخدمة. وبدورهم، سيبنون برامج فوق الذكاء الاصطناعي. فهذا النموذج أو البرنامج المسمّى «ذكاء اصطناعي» يشبه نظام التشغيل على الهاتف الخلوي، والتطبيقات التي ستحمّل عليه هي طبقات تعمل بواسطته ومن خلاله.

نحو الوعي؟

لكن حتى الآن، ما زال «ChatGPT» مجرّد روبوت دردشة تدرّب في حضن القيم الغربية. هو مؤدلج بطبيعة الحال، وليس على ذلك المستوى من الفعالية. يستطيع الكتابة واختصار المقالات وإنشاء كلمات لأغانٍ وتعريف أصعب النظريات الفيزيائية بأسهل الطرق، أجل، وكذلك هو قادر على أن يكتب معلومات زائفة بشكل يجعلها تبدو حقيقية. وبالمناسبة، لا يجب أخذ ما يكتبه من إجابات - أقلّه حتى الآن - على محمل الجد، ويجب التأكد من كل ما يقدّمه لنا. كذلك، هو غير قادر على التفكير، بمعنى أنه ليس كياناً مدركاً لنفسه ولأفكاره، ليس واعياً، هو غير قادر على الإتيان بحلّ لمشكلة لم يجد لها البشر حلاً. هذه النسخة من «ChatGPT» رقمها 3,5، لذا يمكن التساؤل عما ستكون عليه النسخة 4,0 والنسخة 5,0. لذا، يتوجب أن يتدرّب المستخدمون على كيفية التواصل مع هذا الروبوت بشكل فعّال ليؤمّن لهم المساعدة في مهامهم اليومية، وخصوصاً أن هذا ما ستكون عليه طريقة البحث عبر الويب في القريب. الأمر يشبه القول للناس أن يتدرّبوا على «غوغل» في عام 1997.

قراءات

مقال

المشروع الاقتصادي العربي [4]: نموذج للإنتاج لا للريع

زياد حافظ *

يجب أن تُبنى استراتيجية تحقيق الوحدة الاقتصادية على المشتركات وتطويرها. المدخل يكمن في التركيز على القطاعات المتشابهة. ونظراً إلى تجربة السوق الأوروبية المشتركة، كانت الخطوة الأولى إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم التي شكّلت البنية التحتية للصناعات الثقيلة والتحويلية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لكن ليس في الوطن العربي بنية صناعية كبيرة للصناعات الثقيلة أو التحويلية. فالصناعة، بمعزل عن الصناعات الاستخراجية في مجال النفط والغاز، ليست القطاع الأول عربياً. الصناعات التحويلية العربية تسهم فقط بـ 10% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل مساهمة تتراوح بين 25% و35% للصناعات الاستخراجية. لذا، قد يكون مهمّاً إنشاء مؤسّسة عربية تعالج القضايا المشتركة في هذا القطاع لتحقيق الأهداف الآتية:

- أولاً، التنسيق بين الدول المنتجة للنفط والغاز بغية الحفاظ على القيمة المضافة في الدول المنتجة وليس لتصديرها.

- ثانياً، التنسيق بين الدول لتحصين البنى الاقتصادية في الصناعات الجديدة التي تحدثها الثورة التكنولوجية في الذكاء الاصطناعي التي تتطلّب الطاقة.

ثالثاً، التنسيق بين الدول المنتجة حول الوصول إلى بنى اقتصادية متماسكة ومكملة لبعضها البعض في قطاع الزراعة لتحقيق وتحصين الأمن الغذائي. هذا يعني التنسيق مع بعض مصادر الطاقة غير المستخرجة أي الطاقة المائية و/أو الهوائية.

- رابعاً، إجراء البحوث العلمية في البدائل الممكنة للطاقة توازن بين الحفاظ على البيئة والجدوى الاقتصادية في التنمية الصناعية والزراعية.

أما في ما يتعلّق بتحصين استقرار السوق من التقلّبات التي قد تنتج من تجاذبات في عالم أصبح متعدّد القطبية، فإن مؤسّسة أوابك، منظّمة الدول العربية المصدّرة للنفط (ونضيف إليها الغاز) تقوم بذلك. ويمكن دراسة العلاقات المشتركة بين المنظومتين، القائمة حالية أي أوابك والتي يجب إنشاؤها ونسمّيها منظمة النفط والغاز العربي.

هذه المؤسسة تنسق مع المؤسّسة المشرفة على السوق العربية المشتركة. المفارقة أنه في أوروبا أفرزت جماعة الفحم والصلب السوق الأوروبية المشتركة، بينما أُنشئت السوق العربية المشتركة في بداية الستينيات من دون مؤسّسة أمّ. والسوق العربية المشتركة ظلّت مشروعاً لم ينفّذ على أرض الواقع لأسباب سياسية بدليل ضحالة التجارة البينية العربية، مقارنةً مع التجارة العربية مع دول العالم. وهذا المستوى المتدنّي لحجم التجارة البينية، يعود إلى المزاجية السائدة بين حكومات الدول العربية التي تضع أهدافها وشجونها السياسية في أولويات العمل المشترك وليس العمل المشترك كهدف استراتيجي يجب أن يتحقّق مهما كانت الظروف. من مقتضيات التجارة العربية - العربية إيجاد شبكة سكك حديدية بين الأقطار وداخلها. لذا، لا بدّ من إنشاء مؤسّسة تخطّط وتعدّ دراسات الجدوى التقنية والاقتصادية والتمويل لإنشاء وتطوير هذه الشبكة، وتحديد الفترة الزمنية لتحقيقها. صحيح أن عدداً من الدول العربية باشر بتطوير شبكات سكك الحديد، كالمغرب ومصر والجزائر، ولا سيما سكك القطار السريع الذي تصل سرعته إلى أكثر من 200 كيلومتر/ ساعة. كما أن هناك مشاريع ربط تونس والجزائر ودار البيضاء (1980 كلم) والإسكندرية وبنغازي وطرابلس وتونس (2770 كلم). لكن هذه المشاريع لن تنجز قبل 2030 و2040 لأسباب متعدّدة. وتسجّل جهود في بلاد الحرمين، لتطوير شبكتها الداخلية التي تربط المدن الأساسية بعضها ببعض لتصل إلى الحديثة على الحدود مع الأردن. لكن يلاحظ غياب مشاريع تطوير شبكات السكك الحديدية في بلاد الرافدين وبلاد الشام بسبب الظروف السياسية التي تعصف بها منذ أكثر من أربعة عقود، علماً أن هناك معلومات تفيد بأن الصين عرضت على حكومتَي العراق وسوريا مشاريع تطوير وإنشاء سكك حديد تربطها مع شبكة السكك في آسيا ضمن مشروعها الكبير للطريق الواحد والحزام الواحد.

وعندما نتكلّم عن سكك الحديد لنقل البضائع والبشر، لا بد من إعادة طرح إلغاء التأشيرات بين الدول العربية. فمعظم الدول العربية تتساهل مع الأجانب وخاصة الغربية، وتنزل أشدّ الأحكام والقيود على الزائرين و/أو العاملين العرب في مقابل لا قيود تذكر على حرّية تنقّل رأس المال. القيود المفروضة هي غالباً ذات غايات سياسية، كما حصل في محاصرة لبنان مالياً واقتصادياً من قبل بعض الدول العربية.

اي نموذج؟

النهضة الاقتصادية العربية تتطلّب تضافر الجهود ورؤية واضحة لنموذج اقتصادي له ضوابط صارمة ولديه مرونة تتيح له التكيّف مع التحوّلات والتقلّبات في الدورة الاقتصادية. الضوابط هي حدود القطاعين العام والخاص، ومدى التفاعل بينهما. ثمة مجموعة ملاحظات بهذا الشأن:

- الأولى: ضرورة قوّامة القطاع العام في المرافق الاستراتيجية للاقتصاد. فالصناعات الاستخراجية (نفط، غاز، ومعادن) والطاقة والمرافئ والمطارات والسكك الحديد وشبكات المياه لا بد من أن تكون تحت سيطرة الدولة، وإن كانت هذه السيطرة تأخذ أشكالاً مختلفة من مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص، إلى مشاريع بناء وتشغيل وتسليم (BOT)، إلى ملكية عامة للمواطنين. فهذه القطاعات تستلزم استمارات ضخمة للإنشاء، والتشغيل والتطوير خارج طاقة وقدرة القطاع الخاص. وإذا تمكّن القطاع الخاص من السيطرة على أي من هذه القطاعات، فسيكون متمتعاً بحالة احتكارية وما لها من سلبيات على الاقتصاد القومي وانكشاف تجاه الخارج. فرأس المال لا وطن له إلا في الربح وإن كان على حساب المواطن العربي ومصلحة الدولة القومية.

- الثانية هي أن القطاع المالي يجب أن يكون خاضعاً لمتطلبات القطاعات الإنتاجية وليس قائماً على قاعدة الربح. فالقطاع المالي هو قطاع ذو منفعة عامة ويستعمل الربح لضمان بقائه وليس للتفوّق والسيطرة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. فالنموذج القائم حالياً في الغرب، نموذج فاشل نما في حقبة ما بعد التصنيع وأدّى إلى انكشاف الاقتصاد الأوروبي تجاه العالم والولايات المتّحدة التي هي أيضاً خاضعة لسيطرة القطاع النقدي والمالي. في المقابل، نرى النموذج المالي الصيني خاضعاً لمتطلّبات الاقتصاد العام والإنتاجي بشكل خاص، ومعظم النظام المصرفي في الصين ملكية الدولة حيث لا يستطيع رأس المال التحكّم بالسياسات الاقتصادية.

> المشروع العربي الاقتصادي عليه ان يبلور نظاماً اقتصادياً يحيّد استغلال العمل

- الثالثة هي ضرورة التركيز على طبيعة الاقتصاد ليصبح اقتصاداً إنتاجياً وغير ريعي. هذا يعني تحوّلاً كبيراً في بنية الاقتصادات العربية لأن طابعها الريعي يمنع الاستثمار في التجدّد الاقتصادي ويكرّس الاحتكارات المحليّة التي تقضي على التنافس. التنافس هو ضرورة للتفاضل/ التكامل الاقتصادي. إذ يصعب التصوّر بأن توافق الاحتكارات القُطرية الاندماج باقتصاد أوسع وأكبر وتحافظ على احتكارها المحلّي.

- الرابعة تكمن في طبيعة الاستراتيجيات الاقتصادية للتحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي. العالم يشهد الآن صراعاً بين نوعين من الرأسمالية: رأسمالية إنتاجية صناعية زراعية تقودها دول البريكس، والرأسمالية الريعية المالية التي تقودها الولايات المتحدة. الرأسمالية الإنتاجية تستغلّ العمل الصناعي والزراعي، بينما الرأسمالية الريعية المالية تستغلّ كل أشكال العمل. المشروع العربي الاقتصادي عليه أن يبلور نظاماً اقتصادياً يحيّد استغلال العمل. لذا، تصبح الضوابط للنشاط الاقتصادي مبنية على مفهوم العدل الذي كرّسه الموروث الثقافي العربي. الاقتصاد الوضعي الخارج عن إطار الأخلاق يؤدّي إلى التشوّهات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. تشريع قوانين ترسّخ الأخلاقيات في السلوك الاقتصادي هو الضمانة لعدالة اقتصادية واجتماعية. فالعدالة كالأمن، لا تتجزّأ، وبالتالي التشريعات التي تضمن التنافس وتحرّم الاحتكار هي القيمة المضافة للتجدّد الحضاري في المشروع النهضوي العربي والذي يسعى إلى تنمية مستقلّة عن القرار الخارجي وإلى عدالة اجتماعية بين مكوّنات المجتمعات العربية في مختلف الأقطار.

- الخامسة هي تحديد أولويات في الخطة الاقتصادية المطلوبة. بالنسبة إلينا، الأولوية تكمن في تحصين الاستقلال القومي بما يعني تخفيف الانكشاف الاقتصادي والمالي تجاه الخارج. هذا لا يعني القطيعة مع الخارج، بل تحديد مسار العلاقات الخارجية الاقتصادية بما يحقّق الاستقلال الوطني. ومن ضمن الأولويات في هذا القطاع تحقيق الأمن الغذائي عبر الاكتفاء الغذائي، وهذا ممكن بما يملكه الوطن العربي من إمكانيات زراعية وفي الطاقة. كما أن هناك أهدافاً أخرى كتعزيز القدرات التنافسية عبر تمكين البنى التحتية والاستثمار في الطاقة البشرية وفي التكنولوجيا.

- السادسة، هي أن النموذج الاقتصادي المنشود لا يسعى إلى إنتاج الثروة، وخاصة الثروة المادية، بل التقدّم والرفاهية للإنسان العربي. الموروث الثقافي التاريخي في الاقتصاد لم يكن مبنياً على إنتاج الثروة، بل على توزيعها بشكل عادل ووفقاً لأحكام الموروث الثقافي. لم يكن ذلك تقصيراً، بل ثقافة مختلفة عن الثقافة الغربية التي اعتبرت إنتاج الثروة طريق الخلاص في الآخرة وفقاً للمفهوم البروتستانتي الذي ربط التراكم الرأسمالي بالنجاة في الآخرة. لم يكن النموذج الغربي بعيداً من المضمون الديني، بل ربما استغلّ الدين لاكتساب شرعية غير مستحقّة وغير موجودة في الأساس.

يجب ألا تختصر مناقشة المشروع على الباحثين والاختصاصيين، بل يجب أن يخضع لمناقشة مع أوسع مروحة من مكوّنات المجتمع العربي كنقابات وهيئات ومنتديات وأحزاب وإعلام مرئي ومكتوب وعبر التواصل الاجتماعي. هكذا نحقّق الوحدة العربية، ونحقق أهداف المشروع النهضوي العربي.

* باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي

مشاريع مشتركة

يتم التشبيك الاقتصادي في عدد من القطاعات التي تساهم في بناء وتحصين البنية التحتية العربية. وهناك مشاريع يجب القيام بها لهذا الغرض، وهي على سبيل المثال:

- تشبيك شبكات الطاقة بين الأقطار كافةً.
- تشبيك قنوات وأنابيب المياه بين الأقطار كافةً.
- تشبيك أنابيب النفط والغاز بين الأقطار كافةً وبناء القنوات المائية بينها.
- خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات الإنترنت السريع وفائق السرعة.
- إنشاء أسطول عربي لنقل البضائع العربية، إضافة إلى نقل الغاز والنفط.
- توحيد خطوط الطيران العربي وسائر وسائل النقل البرّية.
- المشاريع الثنائية على حدود مشتركة (لبنان وسوريا، سوريا والعراق والأردن، الجزائر وتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا، مصر وليبيا والسودان، السودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر). من ضمن تلك المشاريع الثنائية، نعرض إنشاء مدينة تكنولوجية نموذجية على الحدود اللبنانية السورية و/أو السورية العراقية، وعلى الحدود الجزائرية المغربية و/أو التونسية. ويمكن تكرار النموذج على جميع الأقطار العربية.

مقال

الحرب كقوّة مضادة للركود الاقتصادي الأميركي
أوكرانيا نموذجاً

ملاذ اليوسف

«لماذا تحتاج القلّة الحاكمة في الولايات المتحدة اليوم، لتحتفظ بجهاز عسكري ضخم بينما اعتادت أن تمضي قدماً بجهاز أصغر؟»

بول باران وبول سويزي، رأس المال الاحتكاري – بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأميركي- هذا المقال يعتمد بشكل أساسي على هذا الكتاب

منذ ظهور مشروع مارشال 1947 بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية العام الماضي 2022، لم ترسل الولايات المتحدة الأميركية أي مساعدات لأي دولة أوروبية بحجم يوازي أو يقارب حجم المساعدات التي قدّمتها لأوكرانيا. فقد وصلت قيمة هذه المساعدات إلى نحو 50 مليار دولار، أي بفارق 20 مليار دولار عمّا قدّمته مؤسّسات الاتحاد الأوروبي (قدمت 30 ملياراً فقط)، وبفارق أكثر من 40 مليون دولار عما قدمته بريطانيا (قدّمت 8 مليار دولار) أو ألمانيا التي قدمت 5 مليارات دولار فقط. وعلى هذا الأساس تربّعت أوكرانيا على عرش الدول التي تُقدم لها المساعدات من قبل الولايات المتحدة، وبفارق كبير عما يُقدّم لكيان الاحتلال الصهيوني. ومقارنة بسنوات ما قبل الحرب الروسية - الأوكرانية، ولتقديم صورة أوضح حول ضخامة حجم المساعدات، اقتصر الحجم في عام 2020 على 284 مليون دولار فقط، إذ كانت أوكرانيا تحتلّ المرتبة السادسة في ترتيب الدول الممنوحة بعد كل من الكيان الصهيوني (3,3 مليار) وأفغانستان (2,8 مليار) ومصر (1,3 مليار) والعراق (548,1 مليون) ثم الأردن (504 ملايين).

توزّعت المساعدات الأميركية الممنوحة لأوكرانيا في عام 2022 على النحو الآتي: 21% أو ما يعادل 9,9 مليار دولار مساعدات إنسانية، 31% أو 15,1 مليار دولار تمويل لمؤسّسات حكومية وغير حكومية، 48% أو 22,9 مليار دولار تمويل عسكري. لكن بمعزل عما تمثّله هذه المساعدات من أهمية استراتيجية وعسكرية للولايات المتحدة، إلا أن لها أهمية كبيرة ربطاً بـ«اقتصاد الحرب» وأثره على الاقتصاد في الداخل الأميركي. فاقتصاد الحرب، هو أداة هامة وتاريخية لتنشيط الطلب الكلّي في اقتصاد رأسمالي متطوّر كالاقتصاد الأميركي، وهو وسيلة هامة، ليس فقط لتنشيط شركات التصنيع العسكري ومجمعها الصناعي، بل لإعادة توزيع الدخل في أميركا لمصلحة هذه الشركات عبر المشتريات الحكومية بأموال الميزانية العامة، أي بأموال دافعي الضرائب في أميركا. كما أنه أداة هامة لاستمرار إنتاج هذا الفائض الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه كعامل مضادّ للركود الاقتصادي. كما أنها عامل مهم لاستثمار هذا الفائض مجدداً، وقد يكون هذا الاستثمار الخارجي عاملاً مخففاً من مشكلة التمييز العنصري في الولايات المتحدة أيضاً.

مفاهيم أولية: «ميزة» الركود

لا بدّ من التمييز بين الاستثمار الداخلي (Endogenous Investment) والاستثمار الخارجي (Exogenous Investment) والاستثمار الأجنبي (Foreign Investment). الاستثمار الداخلي هو الاستثمار الذي تتيحه الآلية الداخلية التي من خلالها يعمل النظام الاقتصادي المعيّن بكل «ليبراليته». أي من دون تدخلات حكومية حتى. والـ Endogenous هنا تأخذ معنى «نموّ ذاتي». أما الاستثمار الخارجي، فهو الاستثمار الذي يتم إدخاله من خارج الآلية الداخلية التي من خلالها يعمل النظام الاقتصادي المعين، أي يتم إدخاله لمواجهة خطر الركود الاقتصادي والكساد وميل معدل الربح للهبوط. وللاستثمار الخارجي أشكال متنوعة منها «اقتصاد الحرب» وزيادة النفقات العسكرية، ومنها دولة الرفاه أو دولة الرعاية الاجتماعية وأشكال أخرى... أما الاستثمار المهاجر الذي يتم خارج الحدود الجغرافية للبلد المعين فيسمى «استثماراً أجنبياً»، وهو استثمار مباشر واستثمار غير مباشر.

في الواقع، تتميّز الرأسمالية الاحتكارية عن الرأسمالية التنافسية بعدّة ميزات أبرزها التغيّر في آلية التسعير. فالسعر، في زمن الرأسمالية التنافسية كان يُحدّد في السوق عبر آلية العرض والطلب. أما في زمن الرأسمالية الاحتكارية فإنه يوضع من قبل المحتكر الوحيد، أو من قبل المحتكرين (احتكار القلّة) ضمن آلية معيّنة تشكل اتفاقاً ضمنياً يرضي الجميع أو يخضع له الجميع. وما يميز الرأسمالية التنافسية هو العلاقة الطردية بين أكلاف الإنتاج والأسعار. فكلما انخفضت الأكلاف، سُمح للرأسمالي بخفض الأسعار ليكتسب قوّة تنافسية تسمح له بتوسيع حصّته السوقية. أما في زمن الرأسمالية الاحتكارية فهناك تقليد متعارف عليه بين المحتكرين القلّة، وهو حظر خفض الأسعار حتى وإن انخفضت الأكلاف. وأي خرق لهذا التقليد يعدّ بمثابة شنّ حرب أسعار قد تشعل السوق بما فيها من شركات. هذه الآلية بما تتضمنه من فرض أسعار مرتفعة وأكلاف منخفضة، سمحت للرأسمالية الاحتكارية أن تزيد الفوائض الاقتصادية المتشكّلة لديها بشكل كبير (قانون «ازدياد الفائض» أو «ميل الفائض نحو الارتفاع»)، إلا أنها خلقت أيضاً تناقضاً في الرأسمالية الاحتكارية: توليد فائض متزايد دائماً يترافق مع غياب منافذ الاستثمار (الداخلي) لامتصاص هذه الفوائض، وبالتالي إعاقة حركة النظام للمضي قدماً وبيُسْر. وإذا بقي هذا الفائض الذي يتم إنتاجه من دون منافذ استثمارية داخلية فلا يمكن إعادة إنتاجه مجدداً. لذا، إن الركود يعدّ الحالة العادية لاقتصاد الرأسمالية الاحتكارية. وإذا تُركَت الرأسمالية الاحتكارية لذاتها - أي في حال غياب قوى تعمل في اتجاه مضادّ، وفي غياب أي شكل من أشكال الاستثمار الخارجي - فإن الرأسمالية الاحتكارية ستتردى بعمق متزايد في هاوية الركود المزمن والكساد. هنا تلجأ الرأسمالية الاحتكارية إلى الاستثمار الخارجي كالاستثمار في اقتصادات الحرب عبر زيادة الإنفاق العسكري وشنّ الحروب الخارجية، وفي زيادة الرفاه والمصروفات العامة المدنية. وعبر الاستثمار الأجنبي.

> الرأسمالية الاحتكارية تلجأ إلى الاستثمار الخارجي عبر زيادة الإنفاق العسكري وشنّ الحروب الخارجية

خيارات الإمبريالية: الحرب أم الكساد

إذاً، تتجلى هذه القوى المضادّة بثلاث قوى: (1) النشاط التسويقي. (2) الإنفاق الحكومي ومفهوم دولة الرفاه. (3) الإمبريالية والعسكرة. قد لا يسعنا الحديث عن هذه القوى مجتمعة، ولن يسعنا اختزال القوّة الثالثة التي تهمنا، بل يمكن التطرّق إلى الشق المتعلق بتقديم المساعدات الأميركية لأوكرانيا. ولتبسيط المسألة، يمكن العودة إلى المثال الذي ذكره علي القادري في مقدمة كتابه «تفكيك الاشتراكية العربية» حين يتحدث عن علاقة تربط بين ما أسماه «شريحة الكوكاكولا» وما أسماه «شريحة الحرب»، ويقول: «إذا غلا سعر التنك في الكونغو مثلاً، تدخّلت العسكرة والحرب لتفسخ حقّ شعب الكونغو في التحكّم برزقه كي تخفض سعر مدخولها، وربما إذا زادت الضرائب التي تدعم الإنفاق الحربي وانخفض الطلب على الكوكاكولا، قامت شريحة الكوكاكولا بمعاداة شريحة الحرب». هنا، يشير القادري إلى العلاقة التكاملية بين الشريحتين عندما تقوم «شريحة الحرب» بتسهيل حصول «شريحة الكوكاكولا» على الموارد الأولية. وهنا لا بد لنا من تقديم علاقة تكاملية أخرى توضح كلام القادري أكثر وتصبّ في المثال الأوكراني: إذا دفعت «شريحة الكوكاكولا» الضرائب، ثم سمحت للحكومة أن تقدم مساعدات عسكرية (سلع حربية)، فهذا يعني أن أرباحاً طائلة سوف تكسبها «شريحة الحرب» أولاً، باعتبار أن الدولة هي من سيشتري الأسلحة بأموال الضرائب، وهذا يعني، في الوقت نفسه، أن هناك منفذاً استثمارياً سيُخلق؛ فالأسلحة التي خرجت لا بد من استبدالها، وستكون قيمة الاستبدال بقيمة المساعدات. أي أن هناك عمّالاً (حتى وإن قلّ حجمهم وتأثيرهم نسبياً) سيعملون وينتجون سلعاً حربية وسيأخذون الأجور والمرتبات وسيشترون بها الكوكاكولا التي كانت تعاني من الكساد، بالتالي سيساهمون في تحريك الاقتصاد الراكد. أي أنه لو قامت «شريحة الكوكاكولا» و«شريحة الحرب» بالمقارنة بين الإنفاق العسكري وافتعال الحروب والدخول فيها من خلال المساعدات ومحاولة توسيع الحروب وازدياد الإنفاق العسكري، وبين الركود والكساد، فإنهم سيختارون الخيار الذي يسمح لعجلة الاقتصاد بالاستمرار وللنظام بالمضي قدماً من دون توقف. سيختارون الحرب بالتأكيد باعتبارها أرحم من الركود ومن الكساد!

نحن نعلم أن الأهمية النسبية لاستنزاف روسيا وحصارها أو إخضاعها لا يقارن بأهمية الآثار الإيجابية لهذه الحرب على الاقتصاد الأميركي الداخلي. ونحن نعلم أن حجم المساعدات الأميركية في الوقت الحالي، وعلى رغم ضخامته، يحتلّ المرتبة التاسعة من بين الدول المانحة للمساعدات، إذا قورن نسبة للناتج المحلي الإجمالي (تحتلّ إستونيا المرتبة الأولى ولاتفيا المرتبة الثانية). لكن المهم الإشارة إلى الأهمية النسبية لهذه الحرب على الاقتصاد الأميركي الداخلي. يمكن صياغة الأمر على شكل أسئلة: كيف سيكون حجم أثر الحرب على الاقتصاد الأميركي لو توسعت ودخلت فيها أطرافاً جديدة؟ أليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تتوسّع هذه الحرب؟ لم يشهد تاريخ الرأسمالية الاحتكارية (تاريخ الولايات المتحدة) انتعاشاً اقتصادياً كالذي عاشته أثناء الحروب (الحرب العالمية الأولى وخاصة الثانية)، ولم تشهد انخفاضاً في نسب البطالة (بل تتحسن أوضاع أصحاب البشرة السمراء، وتخفّ شكاواهم) إلا في زمن الحروب. هذه هي الرأسمالية الاحتكارية وهكذا يعمل النظام الإمبريالي العدواني العنصري.

انجل بوليغان ـ المكسيك